المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

عمادة الدراسات العليا

قسم الدراسات الاجتماعية

دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ دراسة ميدانية

Role of non-profit organizations in Riyadh in achieving sustainable social development in the light of the vision of Saudi Arabia 2030 field study

دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع

إعداد الطالب

فواز بن علي الغامدي

الرقم الجامعي

٤٣٦١٠٦٥٠٧

إشراف

أ.د عبيد بن عبد الله العمري

١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدة الحنون أمد الله في عمرها، وألبسها ثوب الصحة والعافية. .

إلى زوجتي الحبيبة عرفاناً بوفائها . .

إلى أبنائي: عبد العزيز، بلقيس، سلطان، لميس

إلى أشقائي: عبد الله، أحمد، خالد، جواهر، تركي، فارس، رياض

إلى عمي الفاضل عبد الله وخالي العزيز محمد

إلى كل الأقارب والأحبة. .

أهدي هذا الجهد المتواضع. .

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني وأسهم في إنجاز هذه الدراسة وخروجها بصورتها النهائية. . .وأخص منهم الأستاذ الدكتور عبيد بن عبد الله العمري الذي تفضل بإشرافه على هذه الدراسة، وتعمدني بنصائحه، وأفادني بعلمه حتى استوى هذا العمل قائمًا، ورأى النور. وإلى الأساتذة الكرام الذين منحوني خلاصة تجاربهم وخبرتهم في الملاحظات التي قدموها لي أثناء المناقشة وهم الأستاذ الدكتور صالح بن إبراهيم الخضيري، الدكتور إبراهيم بن محمد الزبن، الدكتور إبراهيم إسماعيل عبده، الدكتور محسن لطفي أحمد. وأشكر أيضاً وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلةً في الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية التي ساعدتني على توزيع ونشر استبانة الدراسة، كما أزجي الشكر والتقدير إلى مركز التميز المؤسسي لتطوير القطاع غير الربحي التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن على مساندتهم ودعمهم لي وأخص منهم مدير المركز الدكتور هتان توفيق.

والله ولي التوفيق

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية وكذلك المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وأسلوب عينة كثرة الثلج لعينة قادة المجتمع المحلي. وقد بلغ عدد العاملين في المنظمات غير الربحية الذين شاركوا في تعبئة الاستبيان ٢٦٩، كما بلغ عدد المستفيدين الذين شاركوا في تعبئة الاستبيان ١٨٤٢ مستفيد، فيما كان عدد عينة قادة المجتمع المحلي الذين شاركوا في تعبئة الاستبيان ٢٨٨. وقد طرحت الدراسة تساؤلاً رئيساً: ما هو دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية ٢٠٣٠؟ وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن ٦٢,٨% من العاملين يعملون في منظمات تعتمد على أكثر من مصدر لزيادة دخلها. وأن ٨٦,٦% من العاملين يعملون في منظمات كان المجال الاجتماعي هو المجال السائد لديهم. وأن المجال المؤسسي هو أكثر المجالات مساهمةً في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين وقادة المجتمع المحلي، كما أظهرت النتائج التوجه الجاد لدى العاملين في المنظمات الى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، ومن أهم العوائق التي تواجه المنظمات غير الربحية هي قلة المتخصصين في الإعلام من الذين يعملون في المنظمات غير الربحية. كما أشارت النتائج إلى أن أغلب المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية هم من الإناث إذ بلغت نسبتهم ٨٩,١١%. واستخدمت الدراسة مجموعة من المداخل أو الاتجاهات النظرية لتفسير نتائج الدراسة وهي المدخل التشاركي ومدخل التمكين الاجتماعي والنظرية الأيكولوجية.

الكلمات المفتاحة: المنظمات غير الربحية، التنمية الاجتماعية المستدامة، الاتجاه التشاركي، اتجاه التمكين الاجتماعي، الأيكولوجية.

Abstract

This study deals with the role of non-profit organizations in Riyadh in achieving sustainable social development in line with the National Vision 2030. The study used the social survey method in a comprehensive survey method for non-profit workers and beneficiaries of non-profit services, and the sampling method for the sample of community leaders. The number of employees in non-profit organizations who participated in the questionnaire was 269, The number of beneficiaries who participated in the questionnaire was 1842 beneficiaries, While the sample of community leaders who participated in the questionnaire was 288. The study posed a key question: What is the role of non-profit organizations in achieving sustainable social development in light of the National Vision 2030?

The study reached a number of results, the most important of which were: That 62.8% of employees work in organizations that depend on more than one source to increase their income. And that 86.6% of employees work in organizations where the social sphere is the dominant field. And that the institutional sphere is the most important contribution to sustainable social development from the point of view of workers and community leaders, And the results showed the serious orientation of staff in the organizations to activate the programs of the National Vision 2030, One of the main barriers to nonprofits is the lack of media professionals who work for nonprofits. The results also indicated that the majority of beneficiaries of the services of non-profit organizations are female 89.11%. The study used a series of approaches or theoretical directions to interpret the study results, namely the participatory approach, the social empowerment approach, and the ecological theory.

Key words: Nonprofits, Sustainable social development, Participatory input, Introduction to social empowerment, Ecological theory.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	١
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	٢
فهرس الموضوعات	٣
فهرس الجداول	٨
مقدمة الدراسة	١٣
الفصل الأول: مدخل للدراسة	
أولاً: مشكلة الدراسة	١٦
ثانياً: أهمية الدراسة	١٧
ثالثاً: أهداف الدراسة	١٨
رابعاً: تساؤلات الدراسة	١٩
خامساً: مفاهيم الدراسة	٢٠

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
أولاً: أدبيات الدراسة	
• تمهيد	٣٣
أولاً: نشأة وتطور المجتمع المدني	٣٣
ثانياً: طبيعة المجتمع المدني وملامح القطاع الخيري في المملكة العربية السعودية	٣٩
ثالثاً: ملامح النشأة والتطور للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية	٤٩
رابعاً: التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	٥٨
ثانياً النظريات المفسرة للدراسة	
• تمهيد	٧٣
أولاً: الاتجاه التشاركي	٧٣
ثانياً: اتجاه التمكين الاجتماعي	٨٠
ثالثاً: النظرية الأيكولوجية	٨٥
رابعاً: تعقيب عام على النظريات المفسرة للدراسة	٨٨
ثالثاً: الدراسات السابقة	
• تمهيد	٩١
أولاً: الدراسات التي تناولت المنظمات غير الربحية	٩١

ثانياً: الدراسات التي تناولت عملية التنمية	٩٨
ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين المنظمات غير الربحية وعملية التنمية	١٠٣
رابعاً: تعقيب على الدراسات السابقة	١١٠
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	
• تمهيد	١١٤
أولاً: نوع الدراسة	١١٤
ثانياً: منهج الدراسة	١١٥
ثالثاً: مجتمع الدراسة	١١٥
رابعاً: حدود الدراسة	١١٧
خامساً: أداة الدراسة	١١٨
سادساً: إجراءات الصدق والثبات	١٢١
سابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية	١٢٩

الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
• تمهيد	١٣١
أولاً: النتائج المتعلقة بالعاملين في المنظمات غير الربحية	١٣١
ثانياً: النتائج المتعلقة بالمستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية	١٥٩
ثالثاً: النتائج المتعلقة بقادة المجتمع المحلي	١٧٦
الفصل الخامس: الخلاصة والتوصيات	
• تمهيد	١٩٥
أولاً: مناقشة نتائج الدراسة	١٩٥
ثانياً: التوصيات	٢٠٩
المراجع	
أولاً: المراجع العربية	٢١٢
ثانياً: المراجع الأجنبية	٢٢٥
ملاحق الدراسة	
ملحق رقم (١) أسماء المحكمين لأداة الدراسة	٢٢٩

ملحق رقم (٢) الاستبانة الخاصة بالعاملين في المنظمات غير الربحية	٢٣٠
ملحق رقم (٣) الاستبانة الخاصة بالمستفيدين من خدمات المنظمة غير الربحية	٢٣٦
ملحق (٤) الاستبانة الخاصة بقادة المجتمع المحلي	٢٣٩
ملحق رقم (٥) أسماء المنظمات غير الربحية للعاملين	٢٤٣
ملحق رقم (٦) مدن ومحافظات ومراكز العاملين في المنظمات غير الربحية	٢٤٦
ملحق (٧) تخصصات العاملين في المنظمات غير الربحية	٢٤٧
ملحق (٨) طبيعة عمل العاملين	٢٤٩
ملحق (٩) جمعيات المستفيدين	٢٥١
ملحق (١٠) مدن ومحافظات ومراكز المستفيدين	٢٥٣
ملحق (١١) مدن ومحافظات ومراكز قادة المجتمع المحلي	٢٥٤
ملحق (١٢) طبيعة عمل قادة المجتمع المحلي	٢٥٥
ملحق رقم (١٣) خطاب إلى مدير الجمعيات والمؤسسات الخيرية بوزارة العامل والتنمية الاجتماعية	٢٥٧
ملحق رقم (١٤) خطاب موجه إلى من يهمه الأمر من قادة المجتمع المحلي	٢٥٨
ملحق رقم (١٥) خطاب موجه الى مدير مركز التميز المؤسسي لتطوير المؤسسات غير الربحية	٢٥٩

فهرس الجداول		
١	اسهام المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي لبعض الدول	٦٩
٢	معامل ارتباط بيرسون لمقياس أهمية البرامج بأبعاده الستة	١٢٢
٣	معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس الصعوبات التي تواجه المنظمات والدرجة الكلية للمقياس	١٢٣
٤	معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل	١٢٤
٥	معامل ارتباط بيرسون لمقياس أهمية البرامج بأبعاده الأربعة	١٢٥
٦	معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل	١٢٦
٧	معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل	١٢٧
٨	معامل ثبات ألفا كرونباخ لمقاييس الدراسة	١٢٨
٩	توزيع العاملين حسب مجال عمل المنظمة	١٣١
١٠	توزيع العاملين حسب مركز التنمية الاجتماعي	١٣٢
١١	توزيع العاملين حسب الجنس	١٣٣
١٢	توزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية	١٣٤
١٣	توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي	١٣٥
١٤	توزيع العاملين حسب التخصص الدراسي	١٣٦
١٥	توزيع العاملين حسب المسمى الوظيفي	١٣٧

١٦	توزيع العاملين حسب سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة	١٣٨
١٧	توزيع العاملين حسب الراتب الشهري	١٣٩
١٨	توزيع العاملين حسب الدوام الوظيفي في المنظمة	١٤٠
١٩	توزيع العاملين حسب الارتباط الوظيفي في المنظمة	١٤١
٢٠	توزيع العاملين حسب نوع المنظمة	١٤٢
٢١	توزيع العاملين حسب مصادر دخل المنظمة	١٤٣
٢٢	توزيع العاملين حسب ملكية مقر المنظمة	١٤٤
٢٣	توزيع عدد العاملين في المنظمة	١٤٥
٢٤	توزيع العاملين حسب عدد فروع المنظمة	١٤٦
٢٥	توزيع العاملين حسب مجالات عمل المنظمة من وجهة نظرهم	١٤٧
٢٦	عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي	١٤٨
٢٧	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال المؤسسي	١٤٩
٢٨	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي	١٥٠
٢٩	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي	١٥١
٣٠	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة الاقتصادي	١٥٢
٣١	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	١٥٣

٣٢	مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر العاملين	١٥٤
٣٣	عبارات مقياس معوقات تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	١٥٥
٣٤	عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠	١٥٧
٣٥	توزيع المستفيدين حسب مجال عمل المنظمة	١٥٩
٣٦	توزيع المستفيدين حسب مركز التنمية الاجتماعية	١٦٠
٣٧	توزيع المستفيدين حسب الجنس	١٦١
٣٨	توزيع المستفيدين حسب العمر	١٦٢
٣٩	توزيع المستفيدين حسب الحالة الاجتماعية	١٦٣
٤٠	توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي	١٦٤
٤١	توزيع المستفيدين حسب إجمالي الدخل الشهري	١٦٥
٤٢	توزيع المستفيدين حسب ملكية السكن	١٦٦
٤٣	توزيع المستفيدين حسب عدد أفراد الأسرة	١٦٧
٤٤	توزيع المستفيدين حسب الاستفادة من أكثر من جمعية أو مؤسسة خيرية	١٦٨
٤٥	توزيع المستفيدين حسب مجالات عمل المنظمة	١٦٩
٤٦	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي	١٧١
٤٧	عبارات مقياس أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي	١٧٢

٤٨	عبارات مقياس أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي	١٧٣
٤٩	عبارات مقياس أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي	١٧٤
٥٠	مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المستفيدين	١٧٥
٥١	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مركز التنمية الاجتماعي	١٧٦
٥٢	توزيع مفردات عينة قادة المجتمع المحلي حسب طبيعة العمل	١٧٧
٥٣	توزيع مفردات عينة قادة المجتمع المحلي حسب طبيعة العمل	١٧٨
٥٤	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب الجنس	١٧٩
٥٥	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب العمر	١٨٠
٥٦	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب الحالة الاجتماعية	١٨١
٥٧	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب المستوى التعليمي	١٨٢
٥٨	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مجال التعاون مع المنظمات غير الربحية	١٨٣
٥٩	توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مجالات عمل المنظمات غير الربحية	١٨٤
٦٠	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي	١٨٥
٦١	عبارات مدى أهمية إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال المؤسسي	١٨٦
٦٢	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي	١٨٧

٦٣	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي	١٨٨
٦٤	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي	١٨٩
٦٥	عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	١٩٠
٦٦	مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي	١٩١
٦٧	عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ "	١٩٢

- **مقدمة الدراسة**

تتميز المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول ببعض القيم الدينية والاجتماعية التي نشأ عليها المجتمع، ومن أهمها تلك التي تتعلق بالدعم والمساعدة والبذل والعطاء. وبعد اكتشاف النفط والبدء في إنتاجه بكميات تجارية حققت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في ميزانيتها المالية واكبتها زيادة في الخطط التنموية، والتي اهتمت اهتمامًا كبيرًا بالقطاع غير الربحي. فقد نصت خطة التنمية السابعة: "على ضرورة تكوين الخدمات التطوعية، وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع، والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها " وفي خطة التنمية الثامنة تضمنت الأهداف: " تشجيع المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، وترسيخ مفهومها وأهميتها ، والارتقاء بوسائل أدائها وأساليبها " ،وفي خطة التنمية التاسعة كانت آلية التنفيذ الرئيسة تنص على: " الاهتمام بالبُعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عملية التنمية والرعاية الاجتماعية، ودعم الفئات المحتاجة ، وذوي الحاجات الخاصة ، وإيلاء اهتمام خاص بفئات الشباب والمرأة والطفل. ونتيجةً لممارسة العمل الخيري فقد نشأت المؤسسات غير الربحية والمؤسسات الاجتماعية بهدف إيجاد ما يعرف بـ " التأثير الاجتماعي " الذي يؤدي إلى تعزيز مهمة المؤسسات غير الربحية والمؤسسات الاجتماعية (أوبري، ٢٠١٢)، ويتضمن هذا التأثير الاجتماعي الاستدامة والاستمرارية لجيل بعد جيل. وقد أكدت الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ على الدور الفاعل والكبير للمجتمع في العمل الخيري المحلي والإقليمي والتي تحتاج الى تطوير إطارها المؤسسي، والتركيز على تعظيم النتائج وتعظيم الأثر ، فعدد المؤسسات والجمعيات الخيرية مازال أقل من ١٠٠٠ منظمة ولتطوير أثر هذا القطاع لا بد من العمل على تطوير الأنظمة واللوائح اللازمة لتمكينها، وتوجيه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي، وتدريب العاملين في هذا القطاع وتشجيع المتطوعين للعمل فيه، والعمل على توفير مصادر تمويل مستدامة للمنظمات غير الربحية من خلال تشجيع الأوقاف، ومراجع اللوائح والأنظمة المتعلقة بذلك . والعمل على تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين والشركات الرائدة لتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية وتوسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي، وتمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية. وأن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية.

وعندما أنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام ١٣٨٠هـ أدرج العمل الخيري من ضمن اختصاصاتها، وهذا بدوره أدى إلى قيام كثير من الجمعيات الخيرية والتي ساهمت في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث وضعت الوزارة نظاماً للجمعيات والمؤسسات الخيرية يهدف إلى تنظيم الجهود الخيرية، والعمل التطوعي، وأعمال البر والإحسان. (التركستاني، ١٤٣١هـ، في العتيبي، ٢١٠١٥). وأصبحت هذه الجمعيات منتشرة في أنحاء المملكة العربية السعودية ، وتقدم الكثير من الخدمات والأنشطة للمستفيدين، منها: المساعدات المتنوعة ، وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية التي تعمل بدورها على تأهيل تحويل أفراد المجتمع من متلقين للإعانات إلى منتجين، وكذلك الاهتمام بالجانب الصحي للأسرة؛ خاصة تأمين الدواء والعلاج، ومساعدة الأسر المحتاجة على تأمين السكن، وتنفيذ برنامج تأهيل الأسر المنتجة لمساعدة الأسر على الاعتماد على نفسها، وتأهيل قدرات الشباب وتطويرها من الجنسين من أجل اكتساب مهارات حرفية تساعدهم على الانخراط في سوق العمل ، وتقديم خدمات لإصلاح ذات البين ، واستقبال الفائض من الأطعمة وتوزيعها على المحتاجين والمعوزين. كما أن هناك جمعيات متخصصة في الزواج والرعاية الأسرية؛ ولما كانت الدولة منفردةً لا تستطيع القيام بكثير من الأعباء، فقد تبوأ القطاع غير الربحي (الخيري) حيزًا مهمًا من العمل المجتمعي عبر مؤسساته المختلفة، وأصبحت المشاركة المجتمعية من المسلمات التي تفرضها معطيات النظام العالمي الجديد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي القطاع غير الربحي دوراً مهماً في توفير الخدمات العامة الأساسية، فهو يوظف واحداً من بين كل عشرة أفراد من القوى العاملة، كما يوفر أيضاً قيمة مهمة بوصفه مزوداً للخدمات العامة، ولذلك صارت المؤسسات غير الربحية تتمتع بمرونة أكبر من الحكومة، مما يسمح لها بخوض التجارب والتوجه للابتكار (صديقي، ٢٠١٧)، كما يشير النملة (٢٠٠٦ :٣) إلى "أن العمل الخيري، أيًّا كانت طبيعته، يرتبط بالخلفية الثقافية للعاملين. وهذا يعني أنه لا يمكن أن ينموَ دون هذا العامل المهم، وهو ما قد يغيب عن بعض المموِّلين للعمل الخيري، لكنه حاضر بوضوح لدى المخطِّطين والمنفذين".

الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: تساؤلات الدراسة

خامساً: مفاهيم الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تعتبر المنظمات غير الربحية شريك أساسي وفاعل جنباً الى جنب مع الدولة للقيام بواجبات التنمية وتحقيق الاستدامة، من أجل ذلك تحرص الجهات ذات الصلة بالعمل الخيري على تذليل العقبات أمام هذه المنظمات لتحقق أهدافها المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعددها سبعة عشر. لذلك تعمد الحكومات وتهتم كثيراً بتحسين أحوال مجتمعاتها المحلية والنهوض بها من خلال برامجها التنموية الموجهة، فقد أولت الكثير من المنظمات الدولية اهتماماً كبيراً بالتنمية المستدامة للمنظمات غير الربحية مثل (هيئة الأمم المتحدة، اليونسكو، اليونسيف، منظمة العمل الدولية، مؤسسة فورد. إلخ)، وتقوم هذه الهيئات والمؤسسات بالدراسات وتنظيم المؤتمرات لمناقشة القضايا المتصلة بها والاتفاق بشأنها(الصالح،١٤٣٢هـ). ويؤكد "وبلبرت مورونيل سملزز" أن ما حدث في دول العالم الثالث من تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لفتت أنظار الباحثين الاجتماعيين للاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية المعاصرة ودفعتهم إلى الدراسة والبحث لتقديم إضافات وحلول مبتكرة في هذا المجال الجديد (حسن، ١٩٧٧).

وقد بلغ حجم الجمعيات الاهلية (٨٥٢) جمعية موزعة على مناطق المملكة الثلاثة عشر على النحو التالي: الرياض ١٥٨ جمعية، مكة المكرمة ١٥٥ جمعية، المدينة المنورة ٨٦ جمعية، القصيم ٧٣ جمعية، المنطقة الشرقية ٧٨ جمعية، عسير ٨٣ جمعية، تبوك ٤١ جمعية، حائل ٥٩ جمعية، الحدود الشمالية ١٥ جمعية، جازان ٤٤ جمعية، نجران ١٦ جمعية، الباحة ٢٥ جمعية، الجوف ١٩ جمعية (المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية، مكين، ٢٠١٩، https://dp.mlsd.gov.sa)

وقد توزعت برامج هذه الجمعيات أو المنظمات على عدة مجالات، مثل: (التعليم، والإسكان، والصحة، والتدريب، والدراسات والبحوث، والمؤتمرات والندوات) مما يجعل هذا القطاع رافداً مهماً مع القطاع الحكومي لتحقيق التنمية المستدامة. وقد بلغت اعتمادات الميزانية في المملكة العربية السعودية لقطاعات التنمية خلال سنوات خطة التنمية الثامنة ٨٦٣,٩ بليون ريال بزيادة تقدر بنحو ٧٨% عن اعتمادات خطة التنمية السابعة (التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٧-١٤٣٨هـ)، إلا أن إسهام هذا القطاع في المملكة العربية السعودية لا يتجاوز أكثر من ٠,٣ % من الناتج المحلي (إجمالي ما ينفقه الأفراد والشركات في الدولة)، ويُعدُّ هذا الإسهام متواضعًا إذا ما قارناه بالناتج العالمي ٦ %. وفي الوقت الراهن تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي، أو

التي تتواءم مع أهداف التنمية المحلية طويلة الأمد ٧% فقط، وأن الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ تسعى إلى رفع هذه النسبة بحول الله إلى أكثر من ٣٣% بحلول عام ١٤٤٢هـ – ٢٠٢٠م (الموقع الإلكتروني للرؤية الوطنية٢٠٣٠، https://vision2030.gov.sa/). لذلك يؤكد بركات (٢٠٠٢م) على أهمية وضرورة تضافر الجهود التي تبذل لوضع إستراتيجية تسهم في تحقيق أفضل استثمار ممكن للموارد المحلية المتاحة ، والتي يمكن إتاحتها لمواجهة التحديات التي يفرضها عصر العولمة ، مع أهمية وجود رؤية وإستراتيجية واضحة المعالم تعمل في إطارها الجهود الأهلية والتطوعية لتقديم برامجها، ويشير عبد السلام (١٩٩٩م) إلى وجود معوقات تتعلق بالجوانب التنظيمية والتمويلية في المنظمة ، وعدم تفهم العاملين طبيعة حاجات العملاء، وعدم مواكبة القوانين الخاصة بالجمعيات لظروف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أن عدم تعاون الجهات الحكومية ، المتمثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الهيئات الأهلية من خلال عدم رعايتها الكافية لبرامج الجمعيات وأنشطتها ، يقلل من مشاركة الأهالي في البرامج والأنشطة من أهم المعوقات أمام الجمعيات الخيرية (فراج ، ٢٠٠٣) وجدير بالذكر أن وزير العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، يؤكد أن القطاع غير الربحي يعمل بطريقة معكوسة ، والمتمثل في عدم تركيزه على البُعد التنموي الذي يخلق وظائف وفرص عمل ، كما ذكر وزير التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية أن ٧٥ % من المنظمات الخيرية عملها رعوي وليس تنمويًا(موقع مؤسسة الملك خالد الخيرية الإلكتروني– http://www.kkf.org.sa). ولذلك كان لا بد من زيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بمناقشة مشكلات المجتمعات المحلية، والإسهام في حلها، مع ضرورة اهتمامها ببرامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية (لطفي، ٢٠٠٤م).

ومما سبق يمكننا تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟

ثانياً: أهمية الدراسة: وتتضح من خلال ما يلي

الأهمية العلمية:

أ–إثراء المكتبة العلمية العربية بالدراســـات والبحوث المرتبطة بالمنظمات غير الربحية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ب- إبراز جوانب القوة والضعف للمنظمات غير الربحية في الجانب العلمي والبحثي.

ج- تُعدُّ الدراســـة الحالية من أوائل الدراســـات في مجال المنظمات غير الربحية بعد إطلاق المملكة العربية السعودية برنامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، يوم الإثنين الموافق ٢٥ / ٤ / ٢٠١٦م، وذلك على حد علم الباحث.

الأهمية العملية:

أ- أن تســـهم الدراســـة من خلال النتائج في تقييم أداء المنظمات غير الربحية بما يمكنها من تطوير منظومة الأداء لديها.

ب- أن تكون الدراسة موجهاً بحثياً للمسؤولين وصناع القرار في القطاعات الثلاث (الحكومي، الأهلي، الخيري) لزيادة اســـهاماتهم لتحقيق التنمية الاجتماعية المســـتدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ت-تؤكد الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ على مساهمة القطاع غير الربحي في تنمية الناتج المحلي ليصل الى النسبة العالمية (٦%) وذلك يتحقق بالمزيد من الدراسات والأبحاث.

ث-أن تساهم الدراسة الحالية على توجيه بعض القيادات المجتمعية أو الشركات والمؤسسات الراغبة في تأسيس جمعيات أو مؤسسات خيرية إلى المجالات الأكثر أهمية في تنمية المجتمع.

ج- تساعد الدراسة الحالية المسؤولين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على اتخاذ القرارات المناسبة لدعم القطاع غير الربحي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية للتعرف على ما يلي:

١- الخصائص الديموغرافية للعاملين في المنظمات غير الربحية.

٢- خصائص المنظمات غير الربحية.

٣- مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العاملين.

٤- مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين.

٥- المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين.

٦- مدى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ في المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العاملين.

٧- البرامج التي تنفذها المنظمات غير الربحية من وجهة نظر المستفيدين.

٨- آراء المستفيدين من المنظمات غير الربحية نحو مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٩- مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.

١٠-مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.

١١- مدى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تتحقق أهداف الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: ما دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟، وينبثق منه مجموعة من التساؤلات وهي:

١- ما الخصائص الديموغرافية للعاملين في المنظمات غير الربحية؟

٢- ما خصائص المنظمات غير الربحية؟

٣- ما مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العاملين؟

٤- ما مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين؟

٥- ما المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين؟

٦- ما مدى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ في المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العاملين؟

٧- ما البرامج التي تنفذها المنظمات غير الربحية من وجهة نظر المستفيدين؟

٨- ما آراء المستفيدين من المنظمات غير الربحية نحو أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة؟

٩- ما مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي؟

١٠- ما مدى إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة؟

١١- ما مدى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ في المنظمات غير الربحية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

أولاً: الدور Role:

يُعدُّ هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة، والتي يكثر استخدامها وتناولها على بساط البحث العلمي عامة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية تحديدًا، للدرجة التي عَدَّها بعض المفكرين والمتخصصين نظرية في حد ذاتها، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذا المفهوم واتساعه علمياً وعملياً، ويمكن تعريف الدور بأنه "الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض، ومنه يأتي الدور وهو الطبقة من المبنى، وعند أهل المنطق توقف كل من الشيئين على الآخر". (المعجم الوجيز،٢٠٠٠، ٢٨٣)، كما يشير مفهوم الدور في قاموس "أكسفورد" إلى مهمة أو واجب يؤخذ على عاتق الفرد (Oxford, 1991).

ويؤكد رالف لينتون إلى أن الدور هو "الجانب الدينامي للمكانة، فإذا كانت المكانة تمثل وضعاً اجتماعياً معيناً له مجموعة محددة من الحقوق والواجبات المرتبطة به، فإن الدور يعني تنفيذ توقعات المكانة، وتوقعات الدور بوساطة السلوك المتوقع لمكانة معينة، أما ميرتون، فقد أشار إلى تطور مفهوم الدور في إطار التحليل الوظيفي، إذ أضاف إليه مفهوم "مجموعة الأدوار" وهي مجموعة علاقات الدور المرتبطة بمكانة اجتماعية معينة". (جوردن مارشال، ٢٠٠٠، ٣٦٦)، إضافة إلى ذلك فإن الدور يعني "المطالب البنائية للسلوك أو المعايير التي ترتبط بمركز معين وهو شيء خارج عن الفرد، ويقود إلى أداء منظم، والدور هو أسلوب الفعل في البناء، وتحديد معايير المجتمع التي تتضمن ثبات السلوك الإنساني وهو مرتبط بالبيئة الاجتماعية" (جردائيل،١٩٦٠، ٢٣٩).

أما الدور الاجتماعي Social Role فيعرف بأنه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة، وهو الجانب الدينامي لمركز الفرد، في حين يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فالدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وتتأثر هذه الأشياء بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور يتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة. (بدوي، ١٩٩٣). و يشير رشوان كما ورد في (مان ،١٩٩٤) أن الدور الاجتماعي هو ذلك الذي يتضمن مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة التي تأخذ صفة الانتظام والتكرار والرسمية. ويمكن دراسة الدور وفهم معناه من خلال مدخلين واسعين؛ تمتد جذور أولهما إلى حد كبير في الأنثروبولوجيا، ويركز على الحقوق والواجبات، أي: على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة في بنية اجتماعية أو نظام اجتماعي ما، أما المدخل المقابل، فقد انبثق من تفسير التفاعلية الرمزية عند هربرت ميد، إذ تتحول بؤرة الاهتمام فيه من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى العمليات التي هي أوفر حظاً من النشاط، والتي يمارس فيها الناس أدوارهم وينفذون بها الإجراءات التي تخصهم.

ونستنتج مما سبق أن مفهوم الدور يشتمل على العناصر الآتية:

١-المكانة أو المركز، بالنسبة إلى الفرد أو الجماعة أو المؤسسة... في ضوء عناصر الموقف الاجتماعي.

٢-المهمة أو الوظيفة، والتي تعني السلوك والأفعال المتوقعة في إطار المكانة أو المركز المحدد، في شبكة العلاقات الاجتماعية، داخل البناء الاجتماعي.

٣-التأثير والتأثر بالنسبة إلى صاحب هذه المكانة أو الوضع المشار إليه، بحيث قد يأخذ هذا التأثير شكلاً إيجابياً أو سلبياً.

ويمكن تعريف الدور إجرائيًّا في الدراسة الحالية بأنه: السلوك والأفعال الهادفة والإيجابية والتنظيمية للمنظمات غير الربحية داخل منطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وذلك بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وفي ضوء عناصر لموقف (أو سياق مؤسسي) يتضمن الآتي:

- العاملين في المنظمات غير الربحية.
- المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية.
- القيادات المحلية في المجتمع التي تعمل المنظمات غير الربحية في نطاق عملهم.

ثانياً- المنظمات غير الربحية Non-Profit Organizations:

تُعدُّ المنظمات غير الربحية – وتعبر أيضـــاً – عن واقع منظمات المجتمع المدني، إذ تعددت الكتابات حول مفهوم المجتمع المـدني وتـاريخـه، ذلـك أن فكرة المجتمع المـدني قـديمـة وتعود إلى آراء المفكرين الإغريقيين، مثل: أرســطو وأفلاطون وغيرهم. وقد ظهرت هذه الفكرة أكثر وضــوحاً في عصــر النهضــة الأوروبية في القرن الخامس عشر على يد كثير من المفكرين أمثال: (لوك، وهوبز، وروسو، وهيجل وغيرهم) فكانت ولادة المجتمع المدني في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا، والانتقال من عصــر الظلام إلى عصــر الدولة الحديثة والنظام الجديد. والحقيقة أن الاتحادات والتجمعات النســوية خلال الحربين العالميتين ســاهمت في بروز منظمات المجتمع المدني وبشــكل لافت ، بالإضــافة الى الآثار الإيجابية التي صــاحبت ظهور منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ؛ ولكون أهم أهدافها هو تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الذي تأكد مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان في عام ١٩٤٨م الذي اشـتمل في مواده القانونية ما يؤكد حرية تكوين المنظمات والتجمعات المدنية غير الحكومية(شــيخاني ، ٢٠٠٦، المنظمات غير الحكومية،http://dindar2008.blogspot.com)

وفي هذا السياق تتعدد المفردات التي تستخدم تسمية المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تقع ضمن نطاق القطاع الثالث، فكل عمل مؤسسي ومستقل عن القطاعين، ومكمل لأدوارهما يُعدُّ من عناصر ذلك القطاع؛ فالجمعيات، والمنظمات، والمؤسسات التطوعية والخيرية وغير الربحية، ومؤسسات المجتمع المدني كلها أسماء ومجالات وعناصر تنتمي إلى هذا القطاع. وللقطاع الثالث تسميات عالمية متنوعة ومختلفة تعكس موقعها الإداري والاعتباري، ومن ذلك: المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخيري، والمنظمات غير الربحية، وتشير تلك المسميات إلى نوع النشاط الذي تسعى إلى تحقيقه، والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من هيكلة أي دولة، في حين ارتبط مصطلح المنظمات غير الربحية أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية وقانونها، وأصبح أكثر

رواجاً، ولاقى انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة خاصة؛ لأنه مرتبط بمصدر رئيس للأدبيات في هذا المجال، والذي يؤكد أن تلك المنظمات لا تسعى إلى تحقيق ربح لمؤسسيها. (العتيبي، ٢٠١٥: ٢٧). ويشير تعريف للأمم المتحدة عن المنظمات غير الربحية بأنها " تشكيلات اجتماعية تتأسس من أجل انتاج سلع وخدمات لا تعود بالربح أو الدخل على مؤسسيها" (قنديل ، ٢٠٠٨: ٧٦) . كما عُرفت دراسة بحثية لمعهد دراسة السياسات العامة بجامعة " جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية Johns Hopkins Comparative Non Profit Project مفهوم المنظمات غير الربحية بأنها منظمات ذات بناء مؤسسي فعال تتمتع بمحكومية ذاتية في ضبط إدارتها وأنشطتها وطابعها الخاص المنفصل عن الحكومات، وتوزيع العائدات على نحو غير ربحي لا يعود بالفائدة على المؤسسين، وهي عبارة عن وحدات أنشئت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئة والارتقاء بالمجتمع ككل، وتمكنه من الحصول على حقوقه (العتيبي،٢٠١٥ : ٢٧). وعرفها Ross بأنها " تلك المنظمات التي أوجدها أفراد المجتمع بعينه هدف حل المشكلات التي تواجه مجتمعهم"(Ross,1995:156). كما عُرفت المنظمات الغير ربحية بأنها " مجموعة من المنظمات التطوعية الإدارية غير الهادفة للربح التي تسعى إلى تحقيق منافع جماعية تتعلق بالصالح العام، أو بتحقيق مصالح أفرادها بما لا يتناقض مع الصالح العام، وتتسم بالاستقلال الذاتي والإدارة الذاتية، يضاف إلى ذلك ضمن المعايير المتفق عليه عالمياً عدم توزيع أية أرباح على مجالس إدارتهما، وعدم تحركها في إطار أنشطة سياسية حزبية (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٠ : ٢).

وقد أشار البنك الدولي إلى تعريف الجمعيات الأهلية بأنها: "تتضمن كثيرًا من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة، والتي لها أهداف إنسانية تعاونية في الأساس أكثر من كونها أهدافًا تجارية، وأنها وكالات خاصـــة في الدولة تقوم بدعم التنمية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨، ١٠). وتعبر الجمعيات الأهلية عن جماعة ذات تنظيم فعال ومســـتمر لمدة معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص ، وتهدف إلى تقديم خدمات إلى المجتمع دون أن تستهدف الربح المادي (خاطر، ١٩٩٧). لذلك نجد أن عنصر عدم الربحية يُعدُّ قاسمًا مشتركًا لغالبية التعريفات المتضمنة للمنظمات غير الربحية والمؤسسات غير الحكومية. والحقيقة أن تنامي ظهور المنظمات غير الحكومية قد جاء نتيجة الطلب للاستقلالية وتقوية مؤسسات التنمية المستدامة والمجتمع المدني، ولتتحد المؤسسات الرسمية للدولة ومؤسسات القطاع الخاص التجارية، وتخلق التوازن المطلوب في المجتمع (الهيتي، ٢٠٠٧).

و تمثل الجمعيات الخيرية أو المنظمات غير الربحية جزءاً من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة، وتقع بين القطاعين العام والخاص، وتعد بمنزلة حلقات ربط ووصل بين مكونات المجتمع، وعلى الرغم من اختلاف الجمعيات الخيرية من حيث الحجم والأهمية ومناطق الاهتمام بين الدول والثقافات المختلفة، إلا أن تلك المنظمات لها وظائف متشابهة، فهي تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء، وتسعى إلى التغيير الاجتماعي، وتقدم الخدمات الاجتماعية، وفي بعض الدول تمثل الإدارة الرئيسة لتوزيع الرفاهية الاجتماعية ونشرها، وخلال العشرين عاماً الأخيرة باتت تلك المنظمات قاسماً مشتركاً في الجدل حول التنمية، وصارت قوة فاعلة لها دورها في أمور وطنية ودولية مهمة، الأمر الذي أدى إلى نمو تلك المنظمات، سواء كان ذلك على مستوى العدد أو القوة أو البنيان. وتسعى بعض الدول النامية حالياً إلى إفساح الطريق أمام تلك المنظمات لأداء دور أكثر فاعلية والمشاركة في عملية التنمية. (أفندي، ٢٠٠٠).

ومن ثمَّ فإن المنظمات غير الربحية هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وتتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمامات، تطوعية وحرة مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومة، وهي تتناول القضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي والتعاون المتبادل، وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمع، وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة، ومن ثمَّ تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية، والرعائية، والتوعوية، والدفاعية، والتنموية (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٠ : ٥) وهذا يعني أن المنظمات غير الهادفة للربح، تسعى إلى تحقيق النفع العام، وأحياناً تحقيق مصالح أعضائها وحمايتها، إذ نشأت بمبادرات خاصة من المواطنين، وهي منظمات مجالها أعمال البر والخير، وإذا حققت أرباحاً من أنشطتها؛ فإنها تستثمرها فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها (Hulme, 1994).

ونستنتج مما سبق أن المنظمات غير الربحية تهدف إلى تحقيق الآتي:

١- تحديد الحاجات لبناء قدرات المجتمعات المحلية.

٢- التعاون مع الحكومات المحلية المعنية.

٣- تمكين المجتمع المحلي وتطويره.

٤- تقديم برامج متميزة وفعَّالة لدعم التنمية.

٥- تعزيز خطط الشراكة المحلية والعالمية بين مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات العالمية ودعمها.

ووفقاً لذلك فإن هذه الدراسة تتبنى تعريفاً إجرائياً لمفهوم المنظمات غير الربحية يشير إلى أنها : كيانات تنظيمية مؤسسية خيرية جاءت عبر الإرادة الحرة الواعية لعدة أشخاص، بهدف فعل الخير في مجالات ذات طابع تنموي شامل يخدم المجتمع المحلي بجميع أطرافه، ولا تهدف إلى تحقيق أرباح أو عوائد مادية لمؤسسيها، وتعمل بطريقة مستقلة تحت إدارة كاملة، وبإشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بما يتماشى مع الإستراتيجية التنموية المستدامة ضمن رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، بحيث يكون نطاق عملها داخل منطقة الرياض.

ثالثًا- التنمية الاجتماعية المستدامة Sustainable social development:

شاع استخدام مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، ليشير إلى الدول التي أخذت تستقل سياسياً واقتصادياً، وبدأت في تحسين الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع لديهم. فقد ظهرت كلمة تنمية لوصف التغيرات التي طرأت على الاقتصاد، وظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة، وكذلك ظهور نظريات التنمية. (غنيم وآخرون، ٢٠٠٨).

وقد أُستعمل مفهوم التنمية بصورة أساسية بوصفه مصطلحًا اقتصاديًا للدلالة على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. (أمين، ٢٠٠٠). ويعرف الصقور وآخرون (١٩٩٤، ٩) التنمية بأنها "عملية النمو والتغير للمجتمع على جميع الاتجاهات، وهي تقوم على التخطيط المدروس والرؤية الصادقة لحاجات المجتمع ومطالبه". والدول العربية شأنها شأن دول العالم تسعى إلى تطوير مجتمعاتها خروجاً من حالة التجزئة والتخلف والتبعية، ولم تعد التنمية ترفاً فكرياً، وإنما صارت مطلباً ضرورياً للوصول إلى القوة والاستقلال بشقيه السياسي والاقتصادي، ولذا ينبغي أن تدرك معظم الدول العربية واجبها تجاه هذه القضية الحساسة التي باتت تشغل بال السياسيين وقادة المجتمع، وأن توقن

أنه لا مفر من حشد الطاقات والتكامل في الموارد والإمكانات، ومشاركة القطاع الشعبي جهود الحكومات في رفع مستوى حياة المواطن، وتأمين متطلبات سعادته ورفاهيته".

من جانب آخر تعتبر التنمية هي عملية حضارية شاملة تقتضي القضاء على أنماط التبعية، وتنهض بقيام علاقات جديدة على مبدأ المصالح، ودائماً ما تهدف إلى بعض التغييرات البنائية الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية، وتقوم التنمية على تعبئة الإمكانات البشرية وتوظيفها التوظيف الصحيح، لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية، وفي هذا السياق يعد الإنسان محور عملية التنمية والمحرك الأساسي لها، فهي عملية اجتماعية تعتمد على جهود الإنسان في تعامله مع بيئته الطبيعية. (الطراح وسنو، ٢٠٠٤). ومعنى ذلك أن التنمية عملية متكاملة تؤكد دفع القوى المنتجة في الدولة بما يحقق الثروة القومية، ويولد الفائض الاقتصادي، بالإضافة إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وتوفير بيئة صحية عمرانية مناسبة. (سالم، ٢٠٠٠). وتقدم الأمم المتحدة تعريفاً للتنمية يتضمن: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والإسهام في تقدمها بأقصى قدر مستطاع" . (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ٨٦). وقد أعاد البنك الدولي النظر في مفهوم التنمية، فكان تركيزه على الموارد البشرية؛ نظرًا إلى أنها الجانب الحيوي لعملية التنمية، ويتجلى ذلك في اهتمام تلك الهيئات والمؤسسات ببرامج التعليم والتدريب والصحة والإسكان والتغذية في العالم النامي، كما يهتم بالبيئة وحمايتها، وذلك على أساس أن الموارد الطبيعية ليست ملكاً للجيل الحالي فحسب، ولكنها ملك للأجيال القادمة أيضاً. (إبراهيم، ١٩٩٦). لذلك فإن جوهر التنمية يعني أنها عملية تغيير جذري مقصود يصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبشرية بأوجهها المختلفة، وهي ليست مجرد خدمات لهذا القطاع أو لفئة معينة، وأن الإضافة أو التقصير في جانب منها يجد أثره وصداه في الجوانب الأخرى، بل ويجب أن ترتكز أيضاً على تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية والبيئية. (الخضوري، ٢٠٠٤).

ومن خلال ما سبق فإن تعريف التنمية يرتكز على العناصر الآتية:

١- التغيير الإرادي الواعي الشامل باستخدام التخطيط العلمي.

٢- أنها عملية كمية وكيفية تستهدف تغيير المجتمع وتطويره؛ لإحداث نقلة حضارية شاملة له.

٣- أنها عملية متكاملة، بحيث تعمل على تغيير كل قطاعات المجتمع وأقاليمه.

٤- أنها تتضمن أولاً تهيئة المجتمع لإحداث التغيير المرغوب، عبر حصر جميع الموارد الطبيعية والبشرية، وتحويلها إلى مخرجات، وفق خطة وإستراتيجية علمية وفي زمن معين.

٥- أنها عملية تكاملية، ويعني ذلك ارتباط كل مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...إلخ) في بوتقة واحدة.

٦- أن البشر هم محور التنمية، وهم صانعوها، ويتضمن ذلك عملية المشاركة أو التشاركية لكل فئات المجتمع في تحقيق التنمية.

٧- تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى، مثل: النمو، والتطور، والتقدم، والتغير.....إلخ.

ومن هنا فإن **التنمية الاجتماعية**، تعبر عن أحد مجالات التنمية، وتعرف بأنها عملية شاملة ومتكاملة تصيب جميع مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد على استغلال طاقات المجتمع المادية والبشرية الاستغلال الأمثل، بما يؤدي إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم، وتقتضي هذه العملية إعداد أفراد المجتمع مهنياً وثقافياً وسياسياً... إلخ. وفي هذا الإطار، يبدو أن الجانب الاجتماعي للتنمية يركز ويستهدف أساساً إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ومن ذلك يعرف "شفيق" التنمية الاجتماعية بأنها عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشكلاتهم مع اختلافهم، وبذلك فهي تتناول كل جوانب الحياة الاجتماعية. (شفيق،١٩٩٩). كما تعني التنمية الاجتماعية – أيضاً – استثمار رأس المال في الطاقات البشرية، كما تسعى إلى تقديم الخدمات في مجالات مختلفة نحو: (التعليم، والصحة، والإسكان، والإعلام... إلخ) بإدخال التغييرات اللازمة في كل مجال بما يعود بالفائدة المباشرة على الأفراد، وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي المعيشي للأفراد من ناحية، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى. (حافظ، من دون تاريخ). ويؤكد "هولستر" أن التنمية الاجتماعية هي التغير المؤسسي المخطط لإحداث ملاءمة أفضل بين الحاجات الإنسانية

والسياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية. (مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠٠٨، ٧٢). ويشير السمالوطي (٢٠٠١) إلى أن التنمية الاجتماعية أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب إن لم يكن الوعي قائماً، أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجودًا، وهذا التعريف يؤكد أن التنمية الاجتماعية لا تنجح ولا تكون لها فعاليتها المطلوبة من دون إشراك أعضاء المجتمع في التفكير والإعداد لمشروعات التنمية. ومن ثمَّ فإن مفهوم التنمية الاجتماعية، يرتكز على فكرة الاستثمار الأمثل للمورد البشري كرأسمال مهم، وذلك بتغيير نوعية حياة المواطنين من خلال إشباع حاجاتهم الإنسانية الأساسية، وكذلك مشاركتهم في هذه العملية بما يعني توعيتهم من ناحية، وضمان نجاح التنمية من ناحية أخرى.

وأما **التنمية المستدامة Sustainable development**، فإنه ينظر إليها بوصفها من المفاهيم الحديثة، بل من أكثر المفاهيم شيوعاً في أدبيات التنمية في الوقت الراهن، حيث يراها بعضهم على أنها تنمية مستمرة، وسمَّاها الآخرون بالتنمية المتواصلة، ورغم اختلاف المسميات إلا أن هناك اتفاقاً على أنها: إشباع حاجات السكان في الوقت الحاضر دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، وذلك بالحفاظ على البيئة، ويعرفها باربير بأنها الفكرة الداخلية للتنمية، وتشمل التبادل بين أهداف متناقضة ترتكز على ثلاثة أنظمة أساسية، وهي: النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، والنظام البيئي.(Jahan,1992). كما يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها تمكين جميع الأفراد من توسيع قدراتهم البشرية إلى أقصى درجة، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مع الوضع في الحسبان الإنصاف في التوزيع بتقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٨). ويؤكد سليمان (١٩٩٩) أن التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة للخطر ومساعدتها على تلبية حاجاتها الخاصة.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، وأيضاً في جوهانسبرج ٢٠٠٢، بوصفها تعني الاستدامة، والتي تتضح من خلال استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، نحو: استخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة، وإنجاز المستويات

العالمية من المعيشـــة، كما يشـمل اصـطلاح الاسـتدامة صـيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل من الأجيال الحاضرة واللاحقة، ووفقاً لهذه الظروف والهيكلة يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم وفي أي دولة، عادة بضمان استدامة الموارد الطبيعية، واستدامة التنوع الحيوي، والزيادة السكانية المناسبة. (عبد الله، ٢٠١٠). ويَعدُّ تركي (١٩٨٤) التنمية مســـتدامة إذا ما أتاحت للأجيال القادمة الفرصـــة للعيش في توازن مستمر مع البيئة، وإذا ما نجحت في تحقيق توازن يجعل الأفراد قادرين على أن يعيشوا حياة كريمة على نحو مستمر.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التنمية الاجتماعية المستدامة في دراستنا الحالية، تشير إلى البرامج والمشروعات التي تستهدف تغيير نوعية الحياة بالنسبة إلى المواطنين؛ وذلك عبر تلبية حاجاتهم الأساسية، واستثمار قدراتهم للمشاركة في حل مشكلاتهم الحياتية، وذلك بوساطة جهود المنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح وبما يتوافق مع الرؤية التنموية للمملكة (٢٠٣٠) والتي تأخذ في حســـبانها تلبية حاجات الأجيال الحالية، والحفاظ أيضاً على حاجات الأجيال القادمة.

رابعاً: قادة المجتمع المحلي

بالنظر إلى الشخصيات المؤثرة في المجتمع السعودي نجدهم مجموعة قليلة من حيث العدد وبحسب الكثير من المختصين فإنهم لا يتجاوزون بضعة آلاف من بين أفراد المجتمع السعودي، يمثلون الساسة وعلماء الدين والمفكرين والقادة والعلماء والأدباء والعسكريين والفنانين والرياضيين والصحفيين وكتاب الرأي والناشـــطين في المجتمع المدني. خصـــوصـــاً مع اطلاع هذه الفئة من الناس في أغلب الحالات على المعلومات بصورة جيدة، وقدرتها العالية على إقناع الآخرين وتوجيههم، إضافة إلى أن علاقات بعضها وثيقة بجهات صنع القرار. وبطبيعة الحال يأتي في مقدمتهم علماء الدين والدعاة، خاصة وأنهم يتحدثون باســـم الدين الإســـلامي الذي تدين به الدولة ككل، والمجتمع المتلقي بطبيعته متدين وتهيمن عليه الثقافة الدينية. ولذلك كان لهم تأثير كبير في تشكيل اتجاهات أفراد المجتمع تجاه القضايا والأحداث على النطاق المحلي خاصة، كما حدث من المشاركة الفعالة لرجال الدين وتزكية المرشحين في الانتخابات البلدية في جميع مناطق المملكة عام ٢٠٠٥م. فتأثيرهم في المجتمع واضح وجلي، مقارنة بالفئات الأخرى من القادة التي لا يمكن أيضاً إغفال أدوارها مثل: الإعلاميون والسياسيون وأساتذة الجامعة والمثقفون " (آل سعود ،

٢٠٠٥) "وتتحدد أهم سمات وخصائص القادة المؤثرين في المجتمع السعودي من خلال توافر السمات والخصائص التالية: الصفة الدينية، الثقة والقبول الاجتماعي ، التعرض المستمر لوسائل الاعلام" (البشر،١٤٢٨ :٢٠٠)

وتتبنى الدراسة الحالية تعريفاً إجرائياً لقادة المجتمع المحلي بأنهم أولئك الأفراد من المجتمع الذين يملكون التأثير ومصادر القوة وبيدهم اتخاذ القرارات بشكل رسمي أو غير رسمي، وذلك في واحد أو أكثر من مجالات الأنشطة والبرامج المختلفة في المجتمع المحلي.

خامساً: الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

صدرت الموافقة على الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ بقرار من مجلس الوزراء الذي عُقد يوم الاثنين الموافق ٢٥ / ٤ / ٢٠١٦م، وقد كانت هذه الموافقة مبنية على قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في تاريخ ١٢ / ٧ / ١٤٣٧هـ. كما اشتمل إطلاق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ وضع الآليات والتنظيمات اللازمة لتنفيذ الرؤية متابعتها من قبل مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية، تنفيذ الرؤية من قبل جميع الوزارات والأجهزة الحكومية وفقا للآليات والتنظيمات اللازمة التي يقوم بها مجلس الشئون الاقتصادية. وتعرف الرؤية الوطنية ٢٠٣ بأنها "خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦، وتتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم ٨٠ مشروعًا حكوميًا عملاقًا، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن ٣,٧ مليار ريال وتصل إلى ٢٠ مليار ريال، كما في مشروع مترو الرياض. نظَّمَ الخُطَّة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لاعتماده ويشترك في تحقيقها كلا من القطاع العام والخاص وغير الربحي"

(ويكبيديا، الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، https://ar.wikipedia.org/wiki/2030)

"وتمتلك المملكة العربية السعودية ثلاثة من المقومات الأساسية التي اعتمدت عليها الرؤية وهي: أنها العمق العربي والإسلامي، وجود قوة استثمارية رائدة، أنها محور ربط ثلاث قارات. وتستهدف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ المملكة العربية السعودية بثلاثة أهداف عامة أو استراتيجية وهي:

١- مجتمع حيوي (قيمه راسخة، بيئته عامرة، بنيانه متين)
٢- اقتصاد مزدهر (فرصه مثمرة، استثماره فاعل، تنافسيته جاذبة، موقعه مستغل)
٣- وطن طموح (حكومته فاعلة، مواطنه مسؤول)

وتشتمل هيكلة الرؤية على ستة أهداف عامة من المستوى الأول، وسبعة وعشرون هدفاً فرعياً من المستوى الثاني، وستة وتسعون هدفاً تفصيلياً من المستوى الثالث. وقد اهتمت الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ بالقطاع غير الربحي فوضعت له هدف رئيسي وهو: تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي وذلك من خلال (دعم نمو القطاع غير الربحي، تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق).

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً – أدبيات الدراسة

- تمهيد

أولاً– نشأة المجتمع المدني.

ثانياً– طبيعة المجتمع المدني وملامح القطاع الخيري في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً – ملامح النشأة والتطور للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية.

رابعاً– التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ثانياً – النظريات المفسرة للدراسة

أولاً: الاتجاه التشاركي

ثانياً: اتجاه التمكين الاجتماعي

ثالثاً: النظرية الأيكولوجية

ثالثاً – الدراسات السابقة

- التعقيب على الدراسات السابقة

أولاً: أدبيات الدراسة

- تمهيد:

إن قضية المجتمع المدني عامةً والمنظمات غير الربحية خاصة قد أثيرت بقوة في الفكر الحديث مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وصار الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني من القضايا المثيرة للجدل والنقاش بين المختصين والمحللين والمعنيين بالعمل العام السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتربوي؛ خاصة مع تنامي الدعوة إلى ضرورة الإصلاح السياسي والاجتماعي، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية والممارسة الديمقراطية في الفترة الأخيرة؛ لا سيما في المجتمعات العربية، وقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني خلال حقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة، وشغل حيزاً مهماً في الفكر السياسي الغربي، ليعود اليوم بقوة ليرتبط بمفهوم التنمية بمختلف أشكالها وميادينها، ولقد أكد كثير من المفكرين العلاقة التكاملية وعلاقة التأثير والتأثير لكلا المفهومين، إذ إن التنمية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد من القمة إلى القاعدة، أما في وجوده فيتحقق بناء الخط الآخر من القاعدة إلى القمة، فالمجتمع المدني يمثل محرك العملية التنموية في ظل توافر المناخ الذي يفتح الآفاق للمشاركة المجتمعية، ومن هنا يتناول هذا الجزء عرض نشأة المجتمع المدني وتطوره عالمياً وعربياً، وكذلك طبيعة القطاع الخيري غير الربحي في المملكة العربية السعودية، والتنمية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية للملكة ٢٠٣٠.

أولاً- نشأة وتطور المجتمع المدني:

أشار الفيلسوف الروماني الشهير " سيشرو إلى معنى المجتمع المدني منذ القرن الأول قبل الميلاد كما أشار إلى مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي عند أرسطو؛ إذ عَدَّ المجتمع المدني "مجموعة سياسية تخضع للقوانين أي: إنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمعًا مدنيًا يمثل تجمعاً سياسياً، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة، ويتصرفون وفقاً لها، ثم اختفى بعد ذلك مفهوم المجتمع المدني فترة من الزمن ليعود بعد ذلك إلى الظهور في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وربما يكون (جون لوك) أول من استخدمه بعد الثورة الإنجليزية ١٨٨٨م، ثم توالى على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع

والساسة الغربيين، مثل: هوبز، وهيجل، ورسو وغيرهم، فكانت دلالته في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا والانتقال من عصر الظلام إلى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد (غليون، ٢٠٠١).

١- تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي:

شهدت فترة القرن السادس عشر تفاعلات عدة أسهمت في وضع بداية تبلور المجتمع السياسي، متضمناً المجتمع المدني القائم على العلاقات الطوعية الإرادية، وانفصاله عن المجتمع الطبيعي بعلاقته الاجتماعية المستندة إلى التراث الديني أو العائلي أو العرقي، إذ تشكلت مؤسسات المجتمع بصورة تلقائية وحسب طبيعته. (ليلة، ٢٠٠٧).

وقد شهد مفهوم المجتمع المدني تحولاً حاسماً وقفزة فارقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر إثر تعرض البنيان الاجتماعي الغربي لخلخلة أحدثت اضطراباً وتفككاً في بادئ الأمر، ثم تغيراً عنيفاً كان من شأنه الانتهاء من حقبة العصور الوسطى المستندة إلى نظرية الحق الإلهي والتي بموجبها تمتع الملوك بالسلطة على إطلاقها وعموميتها بوصفها سلطة مقدسة أبوية مطلقة أحادية، في الوقت الذي أخذت أهمية البرجوازية تنمو وتتعاظم في مسيرة مطردة، ولعل أهم المدارس التي ارتبطت باستخدام هذا المفهوم هي مدرسة القانون الطبيعي (العلوي،١١٩٢). "وكانت أوروبا آنذاك قد انتقلت من نمط الاقتصاد الإقطاعي والزراعي المغلق إلى نمط الإنتاج الصناعي الرأسمالي الجديد بآفاقه المفتوحة، كما تولدت خلال هذه المرحلة الانتقالية مفاهيم وأفكار شكلت جميعها مفردات لقيام عصر المجتمع المدني، فقد شهدت تلك الفترة صراعات فكرية ومادية كبيرة من جانب وتحولات ثورية في التجارة والاقتصاد والاكتشافات العلمية من جانب آخر؛ حيث كانت هذه التحولات كتجسيد لفكر النهضة والتنوير" (الصوارني، ٢٠٠٣: ٨٢).

لذلك فلا غرابة أن ترتبط نشأة المجتمع المدني في هذه الفترة بأعلام نظرية العقد الاجتماعي وعلى رأسهم " توماس هوبز " و" جون لوك " اللذان ناديا بإعلان القطيعة مع النظام القديم الذي كان يقوم على نظرية الحق الإلهي للملوك في الحكم. أما آدم سميث فقد طور مفهوماً أهلياً للمجتمع المدني، حيث كان من أوائل الذين وضعوا النشاط الاقتصادي لجماهير البرجوازية، وقد كتب هذا إبان عصر انهيار الرأسمالية التجارية، وقيام أول إنتاج صناعي، وبدء رسملة الاقتصاد الأوروبي: "يتطابق المجتمع المدني على نحو ما مع افتقاد السوق الجديد؛ وذلك لأن هذا المجتمع يمثل بالنسبة إليه دائرة من النشاطات الاقتصادية الحرة

المستقلة عن التحكم والضبط الحكوميين" (حيدر، ٢٠٠٩، ٧٨). أما " جون لوك " فقد نظر إلى المجتمع المدني على أنه نتاج لاتحاد الأفراد واختيارهم تكوينًا طواعية لضمان ممارستهم حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضائهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك، والتزم أفراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت هي بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عليه؛ فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها، ويحلوا محلها سلطة أخرى أكثر اتساقاً في احترامها حقوقهم (السيد، ١٩٩٢).

لقد أصبح المجتمع المدني أكثر تحديداً من حيث طبيعته وأدواره، ويرجع ذلك إلى عدد من الظروف والإسهامات الفكرية التي ساعدت على بلورة مفهومه. ويُعدُّ " مونتسكيو " من أهم المفكرين الذين نادوا بالتمييز بين المجتمع المدني والدولة؛ إذ يستند الأول إلى التنظيمات الوسيطة التي تقع بين الفرد والدولة وتحد من سلطات الدولة، كما أن الدولة عنده هي نتاج المجتمع المدني، ومن ثمَّ فإن تنوع الدولة ناتج من تنوع المجتمعات المدنية. ويرى " توماس باين " أنه كلما كان للمجتمع المدني قدرته على القيادة والحكم الذاتيين لأفراده، غدا أقل حاجة إلى الاعتماد على مؤسسات وقوانين الدولة، فالمجتمع المدني – والذي لديه ثقة في قدراته على تنظيم وإدارة ذاته – إنما يتطلب الحدود الدنيا من الآليات السياسية – وهي ما أسمها " باين " بالحكومة – لتأكيد التفاعل الطبيعي للأجزاء المختلفة للمجتمع المدني بعضها مع بعض (حسانين، ١٩٩٩).

أما " دور كايم " فقد قدم إسهاماً كبيراً في بلورة مفهوم المجتمع المدني عند حديثه عن الجماعات المهنية، وضرورة إحياء نظام الطوائف المهنية الذي كان قائماً في العصور الوسطى الأوروبية – والذي كان له دور اجتماعي وتربوي غاية في الأهمية – ليتناسب مع روح المجتمع الرأسمالي البرجوازي (المدني) الجديد في هذا القرن التاسع عشر، فإذا كان الفرد قد أصبح ضعيفاً بعد إقصاء التنظيمات الطبيعية المستندة إلى الدين والقرابة في مقابل تضخم الدول التي زادت قوتها، فقد رأى دور كايم أنه من الضروري أن تتأسس تنظيمات المجتمع المدني لتأخذ الطابع المهني حيث تشغل الجماعات المهنية المساحة بين الفرد والدولة (ليلة، ٢٠٠٥).

لذلك نجد أن الكثير من التحولات والتغيرات في القرن العشرين أدت إلى بلورة بناء المجتمع المدني ومؤسساته وتنظيمات بالنسبة إلى الفرد والدولة والمجتمع، ومن أهم هذه الظروف الثورة الاشتراكية التي التزمت بإشباع حاجات البشر في المجتمع، فانكمشت المساحة التي يمكن أن يتحرك في إطارها المجتمع المدني نسبياً، ثم ظهرت التجربة الرأسمالية التي استندت إلى القطاع الخاص الباحث عن الربح بأقصى طاقاته، مما أحدث تبايناً في معدلات الإشباع بين البشر ومعدلات الحصول على الفرص في المجتمع؛ الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجة مرة أخرى إلى تنظيمات المجتمع المدني، فقام المجتمع الرأسمالي بتطوير المنظمات غير الحكومية والمؤسسات غير الرسمية؛ وذلك لقطع الطريق على أي صراعات اجتماعية متحملة (ليلة، ٢٠٠٧).

كذلك فإن العالم الثالث – خلال هذا القرن –أنهكه الاستعمار، مما أدى إلى اتساع مساحة الفقراء به ممن لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية. فبرز دور مؤسسات الخير والإحسان على الصعيد العالمي بوصفها أحد تنظيمات المجتمع المدني العالمي التي تواجه تآكل قدرات البشر، وتحسن من أحوالهم في مجتمعات العالم الثالث ، وقد أسهمت الطبقة البرجوازية في توفير الظروف الملائمة لنمو المجتمع المدني وتطوره خلال هذا القرن، إذ اعتمدت التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين على القطاع الخاص الذي تملكه البرجوازية العليا في غالبه، وهو يعمل في خدمة مصالحها؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة بين الغني والفقير على الصعيد القومي والعالمي على السواء، هذه الفجوة ظلت تتسع باستمرار على حساب تآكل الطبقة المتوسطة في المجتمع (ليلة، ٢٠٠٥). وفي هذا الإطار يرى " أنطونيو جرامشي " أن هذا المجتمع ليس فضاءً للتنافس الاقتصادي – مثلما اعتقد هيجل وماركس – بل هو فضاء للتنافس الأيديولوجي، فيركز جرامشي على ظاهرة الهيمنة الأيديولوجية، ويَعدُّ المجتمع المدني فضاءً لها أي أن ذلك المجتمع قد انتقل من البنية التحتية –كما رأه ماركس– إلى البنية الفوقية وفقاً لآراء جرامشي (الزغل، ١٩٩٢). ومن ثمَّ يرتبط المجتمع المدني عند جرامشي بوظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة المسيطرة اقتصادياً على المجتمع ككل، من خلال تلك المؤسسات التي يقودها المثقفون، في حين يرتبط المجتمع السياسي بوظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة التي تمارس من خلال الدولة (سلامة، ٢٠٠٦).

وجاء " هابرماس " متفقاً مع جرامشي في عدم تمييزه بين المجتمع المدني والدولة، إذ رأى أن المجتمع ينقسم إلى أربعة مكونات متداخلة أو متقاطعة؛ وهي: مجال الدولة الذي يشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمجال الخاص الذي يتكون من العائلة وجماعات الرفاق، ومجال السوق بما يشمله من تنظيمات تشارك في عملية الإنتاج لتحقيق الربح، والمجال العام الذي يشمل جميع التنظيمات التطوعية (١٩٩٨، Janoski).

٢- بنية المجتمع المدني في الوطن العربي:

لقد سادت بين المجتمع والدولة العربية خلال الحقبة الاستعمارية علاقة ذات طابع عدائي متبادل في بعض الدول، واستمرت بعد ولادة الدولة الوطنية؛ الأمر الذي أوجد ضروبًا من العنف تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن، وكانت الإدارة الاستعمارية بالنسبة إلى الرأي العام رمزا للعنف، الأمر الذي فرض القطيعة معها، وهكذا فإن تلك العلاقة لم تشهد لحظات هدنة، بل كانت متوترة (وناس ،١٩٩٨). ومن ثمَّ كان لابد من التأكيد على أن الاستعمار قد مارس دوراً كبيرًا في قيام الدولة العربية الحديثة ومسار تطورها، شأنها في ذلك شأن كثير من دول العالم الثالث ، ليس من خلال التدخل بوضع الحدود الفاصلة فيما بين هذه الدول فقط ، بل أيضاً من خلال مجموعة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية التي أنشأها الإستعمار لخدمته في كثير من هذه البلدان ، ثم ورثتها النخب المحلية الوطنية التي تبوأت الحكم بعد الاستقلال ، وفي أعقاب ذلك استقرت كل دولة عربية على نموذج معين لتنمية مجتمعها وتحديثه، ووفقًا لشكل الدولة العربية وطبيعتها والنموذج التنموي الذي تبنته ، تحددت أشكال وتنظيمات المجتمع المدني الملائم مع ذلك (الشحات ،٢٠٠٨).

وقد دفعت تلك التحولات والتغيرات التي شهدتها البلدان العربية بالمجتمع المدني ومؤسساته إلى البحث عن السبل الناجعة، واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع مشكلات المجتمع والفئات المحرومة والأقل حظاً. كما يلاحظ وجود متغيرات أخرى فاعلة ساهمت في زيادة تفعيل دور المجتمع المدني في المجالات المختلفة على مستوى البلدان العربية ومنها:

١-الحروب المستمرة والكوارث البيئية والطبيعية (مثل: لبنان، وفلسطين، والسودان، والصومال والعراق..) إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك تباطؤًا في معدل النمو في هذه البلدان خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٧م نتيجة أزمة الخليج الثانية وتزايد مديونية كثير من الدول العربية عامة.

٢-انتهجت بعض الدول العربية سياسة الاقتصاد التعزيزي المخطط، وهي الدول ذات الاقتصاد الموجه، حيث استطاعت توفير بنية اقتصادية تحتية، إلا أنها لم تنجح في استثمارها بمعايير الكفاءة الاقتصادية، مما يجعلها في أزمة انسداد أفق وتباطؤ في النحو الفعلي بسبب البيروقراطية والروتين والعناء، مما تطلب ضرورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية، وإعادة الهيكلة والخصخصة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في إحداث التنمية (عبد الفضيل، ٢٠٠٠).

ويؤكد عيلان (٢٠٠٤) على مجموعة من السمات العامة ذات الصلة بتطور المجتمع المدني في الوطن العربي وهي على النحو الآتي:

١- تباين البلدان العربية من حيث درجة السماح بوجود نشاط للمنظمات المهنية والتخصصية، فبينما تقترب عدة بلدان عربية من تعددية حقيقية في نظمها السياسية، فإن بعضها الآخر تسير فيها هذه المنظمات تحت سيطرة الدولة، في حبن تتعرض لقيود شديدة وبدرجات متفاوتة في دول أخرى.
٢- وجود مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية تحت سيطرة الدولة، فالدور الاقتصادي للدولة في هذه البلدان يفوق الدور الذي تقوم به الدولة الأخرى في مجتمعات العالم الثالث التي تشترك مع البلدان العربية في مستويات تنموية متقاربة.
٣- مازالت بعض القيود مفروضة على بعض الأيديولوجيات في كل المجتمعات العربية تقريباً.
٤- وأخيراً، تشترك كل النظم السياسية العربية في أن الدولة فيها – أيًّا كانت درجة التعددية السياسية داخلها – لا تقبل أن يكون هنالك أي حدود على سلطاتها في التعامل مع المجتمع.

وانطلاقًا مما سبق ، يرى الباحث أن نشأة المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة قد ارتبطت تاريخياً بنشأة الدولة في إطار علاقتها مع المجتمع الطبيعي ، تلك التي أخذت مسارات متعددة وتحولات سياسية واقتصادية مختلفة ، تباينت فيما بين المجتمعات الغربية من جانب والأقطار العربية من جانب آخر ، إلا أن القاسم المشترك الأكبر في هذه القضية يبدو هنا في تطور بنية مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته وأدوارها وأهميتها في تحقيق التنمية ، وذلك وفقاً للخصوصية الثقافية والتاريخية لكل مجتمع؛ لأن طبيعة التحولات التي تعرضت لها هذه المؤسسات والمنظمات ترتبط بالتطورات العالمية الأخيرة في سياق العولمة والحداثة المؤكدة على البحث عن آليات فاعلة في تحقيق التنمية بكل أشكالها ؛ خاصة التنمية المستدامة.

وتمتاز المجتمعات الخليجية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة بمجموعة من السمات والخصائص النوعية دون غيرها، ارتبطت بنشأة المجتمع المدني وتحولاته فيها بالأدوار الخدمية والرعائية التي تقدمها الدولة للمواطنين، مما غلف تلك النشأة بالطابع الخيري والديني الذي يقوم على العمل الأهلي الخيري والتطوعي، ومن ثمَّ تتعاظم حالياً مكانة تلك المنظمات وأهميتها في ضوء ما يتعرض له المجتمع السعودي من تحولات وتغيرات متتالية؛ تهدف في النهاية إلى تلبية الحاجات الأساسية، وتحقيق التنمية وهو ما سيتضح لاحقاً.

ثانياً- طبيعة المجتمع المدني وملامح القطاع الخيري في المملكة العربية السعودية:

إن المجتمع المدني يشكل أحد ملامح تطور المجتمعات عامة ، إذ يعد المجتمع المدني ظاهرة تشتمل على كل المؤسسات والمنظمات والجمعيات والتكوينات التي تؤدي دورًا مهمًا في حياة الأفراد وتتوسط بينهما وبين الدولة، وصولاً الى أدوارها ووظائفها الفاعلة باتجاه التنمية الاجتماعية ، لذلك فإن القطاع الخيري يعد أحد العناصر المهمة في المجتمع المدني في تحقيق هذه التنمية ، استناداً إلى أهمية أدوارها ، بالإضافة الى طبيعتها المؤسسة على قيم الخير والرحمة والتكافل ، وهو ما يضيف إلى تلك الأهمية بُعداً آخر في إطار العالم العربي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة وهو ما يمكن عرضه من خلال الآتي:

- تنمية المجتمع Community development:

"عرفت التنمية من خلال استعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية، في مؤتمر أشردج Ashridge للتنمية الاجتماعية الذي عقد في أغسطس ١٩٥٤ لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات الإنجليزية واتفقت أن غرضها الأساسي يكمن في تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع من خلال الإسهام الإيجابي لهذا المجتمع، وبناءً على مبادرة المجتمع كله كلما أمكن ذلك، حيث تكون المبادرات تلقائية وعفوية وإلا يجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعَّالة لهذه الحركة" (حسن، ١٩٧٧: ١٣٩). من جهة أخرى يشير مفهوم المجتمع المحلي إلى "العمليات التي يمكن من خلالها توحيد مجهودات المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والإسهام في تقدمها بأقصى قدر ممكن" (شوقي،١٩٨٢: ٤٢). ولأن تنمية المجتمع تعتمد على التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية فهي عملية تمارس على مستوى

المجتمع المحلي الصغير وتسعى إلى تنمية الطاقات البشرية، وتتضمن مجموعة من البرامج والمشروعات التي تسهم في مواجهة بعض المشكلات الموجودة بالمجتمع، والتنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف رفع مستوى حياة أفراد المجتمع المحلي (السيد، ٢٠١٣). كما يدخل في تنمية المجتمع كل الجهود التي تبذل لتوظيف الافراد، فهي أداة فعّالة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمرأة والطفل ويعتبر ذلك جزء من تنمية المجتمع ككل (شوقي، ١٩٨٩).

- مفهوم المجتمع المحلي (local community):

يشير هذا المصطلح في علم الاجتماع إلى الجماعة الثابتة نسبياً من الأشخاص الذين يتبؤون بقعة مكانية معينة، ويتفاعل بعضهم مع بعض من خلال مجموعة الأدوار النظامية وغير النظامية، ويشعرون بالتوحد مع الجماعة (دليل تنمية المجتمع المحلي، ١٩٩٩). فهو يشير الى "مجموعة الأشخاص الذين يقيمون في منطقة جغرافية محدودة، ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها"(المليجي، ٢٠٠٣: ٢٢). "ويتميز الناس في ذلك المجتمع بأن لهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها، وتسود بينهم روح الجماعة لتشعرهم بأن كلاً منهم ينتمي إلى هذا المجتمع"(زيتون وعبد المقصود، ١٩٩٨: ٢٤٨).

ويميز "فردناند تونيس" بين مفهومي المجتمع والمجتمع المحلي، إذ أصدر كتاباً عام ١٨٨٧، يوضح فيه: أن المجتمع المحلي يعدُّ محدود المساحة، وكذلك هو مجتمع يقوم على قدر كبير من التماسك الاجتماعي داخل نطاق المجتمع الكبير، وتعدُّ الأسرة والعلاقات القائمة على القرابة هي أميز خصائص المجتمع المحلي، إلى جانب خصوصية المكان والعقيدة الدينية. (نخبة من أساتذة علم الاجتماع، من دون تاريخ،٧٣).

وأخيراً فإن تنمية المجتمع المحلي في هذه الدراسة تشير إلى أنها عملية تغيير وتطوير مجموعة الأفراد الذين يسكنون منطقة الرياض، والذين تجمعهم مصالح وأنشطة وأحلام وحاجات مشتركة؛ بهدف إشباع تلك الحاجات الإنسانية، وتقديم الخدمات الإنمائية المختلفة، مثل: التعليم، والصحة، والإسكان، والغذاء...إلخ،

وذلك عن طريق المنظمات غير الهادفة للربح، وبما يحافظ على الموارد الطبيعية لهذا المجتمع، ودون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة وحاجاته.

- بنية المجتمع المدني وخصائصه:

تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تمكين المواطنين، وإن كان ذلك يتطلب أبنية مؤسسة وليس منظمات هشة تتعامل مع تحديات الواقع الاجتماعي، وهذه الأبنية المؤسسية تلتزم بقواعد القانون، ولا يمكن التغاضي عن ذلك من خلال استقطاب الأصدقاء والاقارب على حساب الجودة والتميز (قنديل، ١٩٩٩).

ويكشف عبد الفتاح (١٩٩٦) عن عناصر التكوين بين المجتمع المدني وهي:

أ–الطوعية: وتعني المشاركة الطوعية التطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري الحر والطوعي، وبهذا الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني وبُناه عن باقي الكونيات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

ب–المجتمع المدني المنظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير هذا الركن إلى فكرة المؤسسة التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً، التي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج–الغاية والدور: التي تقوم بها هذه التنظيمات، وللأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهمينة الدولة، حيث إنها تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

د–مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءًا من مفاهيم أوسع:

مثل: الفردية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية والشرعية.

ومن هنا نلاحظ أن أشكال مؤسسات المجتمع المدني وأنماطه تتعدد لتشمل ما يلي:

أ–الأحزاب السياسية: والحزب هو مجموعة من الناس تربطهم مصالح مشتركة، وغالباً ما تحاول الوصول إلى السلطة بطرق مشروعة وغير مشروعة، وقد اختلفت الآراء حول العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني

، إذ يرى بعضهم أن الأحزاب السياسية ما هي إلا إحدى مؤسسات المجتمع المدني لما لها من دور فاعل به ، في حين يرى آخرون أنه لا يمكن عدُّ الأحزاب السياسية إحدى مؤسسات المجتمع المدني؛ لأنها الوحيدة المؤهلة للوصول إلى السلطة من أجل مصالحها الشخصية ، وهو ما يتنافى مع أهداف مؤسسات المجتمع المدني إلا إذا كانت هذه الأحزاب لا تهدف إلى السلطة عامة (الكناني،٢٠٠٧).

ب- المؤسسات والجمعيات الاجتماعية:

تعد الحركات الاجتماعية مكونا أساسيًا من مكونات المجتمع المدني؛ وذلك لأن هدفها الأساسي حماية مصالح فئات اجتماعية واسعة أو طبقات اجتماعية في مواجهة الاستغلال الذي تمارسه فئات أخرى، وقد أدت الأنشطة المرتبطة بتلك الحركات في بعض الأحيان إلى تأسيس أحزاب سياسية لهذه الفئات (برقاوي،٢٠٠٢).

ج- المنظمات غير الحكومية:

حاول تقرير تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٠م، أن يحسم الجدال حول اختلاف مسميات المنظمات غير الحكومية، فاتفق على تسميته العمل التطوعي والمنظمات التطوعية بالمنظمات غير الحكومية، وذلك لأن أسلوب عملها يجب أن يكون تكرارًا للأسلوب الإداري الحكومي، ومن ثم منظمات غير حكومية (النعمة،١٩٩٧).

ويحدد هرمز (٢٠١٤) مكونات المجتمع المدني بأنها:

أ- الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة

ب- نوادٍ وهيئات التدريس بالجامعات، ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

ج- الجمعيات التعاونية د- الجمعيات الأهلية

هـ- النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والطلاب.

ز- الصحافة بكل أشكالها، الورقي والإلكتروني والمقروء والمسموع. وأجهزة الإعلام والنشر.

ح- هيئات تقليدية كانت تشكل الأساس للمجتمع العربي، مثل: الطرق الصوفية، والأوقاف.

ويؤكد الكمالي (٢٠١٨) أنه يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني على أساس النشاط والخدمات التي تقدمها إلى المواطنين على النحو التالي:

أ- الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

ب-الخدمة والرعاية الاجتماعية.

ت- المنظمات الإنمائية.

ث- المنظمات الثقافية.

ج- المنظمات الدفاعية.

ومما سبق نلاحظ أهمية الجمعيات والمنظمات غير الربحية التي ينطلق من خلالها العمل الخيري بوساطة أدواره وأنشطته الخدمية والتنموية.

- المنظمات غير الحكومية والقطاع الاهلي الخيري:

تعدُّ المنظمات غير الحكومية عنصرًا فعالاً يؤدي أدوارًا مهمة في حياة المجتمع، وقد أدت التغيرات التي حدثت على مستوى العالم في الفترة الأخيرة إلى تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الربحية، وقد حظي الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية باهتمام خاص في دول العالم الثالث؛ إذ تمثل التنمية التحدي الأساس لها؛ وذلك لأنها تمثل إطارًا منظمًا للمواطنين من أجل المشاركة الفعَّالة في عملية التنمية. وقد انتشرت الدعوة في الفترة الأخيرة إلى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية بوصفها جزءًا من الاهتمام بنمو المجتمع المدني، متأثراً بتصاعد الدعوة إلى الممارسات الديموقراطية التي تعدُّ مكونًا أساسيًا من مكونات التنمية الشاملة، الأمر الذي يسهم في تحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى المواطنين (سراج الدين، ٢٠٠٧).

ويؤكد شكر (٢٠٠٥) إلى أن التسميات المتنوعة والمتعددة لهذه المنظمات غير الربحية والمتمثلة في (القطاع الثالث، القطاع المستقل، الجمعيات الأهلية، القطاع الأهلي، المؤسسات غير الحكومية..) لها قاسم مشترك فيما بينها يؤكد على ثلاثة عناصر مهمة:

١- أنها ذات طابع خيري في المقام الأول.

٢ -أنها غير هادفة للربح (غير ربحية).

٣- أنها تعتمد على العمل التطوعي الخيري.

من أجل ذلك نلاحظ تنوع أهداف المنظمات غير الربحية وأغراضها، ففي البداية كانت قاصرة على أعمال البر والإحسان ثم تطورت لتشمل ميادين عدة، ومن ثم كلما كانت أهداف المنظمة وأغراضها نابعة من حاجات حقيقية لدى أعضائها أو لبيئة عمل المنظمة أدى ذلك إلى فاعلية دورها. وانطلاقًا من مبدأ أهمية المشاركة التطوعية والطابع الخيري للمنظمات غير الربحية.

ويحدد مغازي (٢٠٠٥) الخصائص التي تتسم بها الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخيرية كالاتي:

أ -تقوم الجمعيات والمؤسسات الأهلية على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل داخلها.

ب-تعد الجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤسسات اجتماعية خارج السوق الاقتصادي والتنافسي، ولذلك فهي لا تسعى إلى الربح المادي بوصفه غرضًا أساسيًا للوجود وحصرها على توفير الخدمات التي تقابل حاجات المواطنين.

ج-الجمعيات والمنظمات الأهلية تهتم في المقام الأول بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

د- لكل جمعية أو مؤسسة فلسفة تستمد سياساتها من النظام الأساسي لها ، وكذلك فإن لها حق تشريع اللوائح وتعديلها طالما استلزم الأمر ، سهولة ويسر أكثر من المؤسسات الحكومية.

هـ-تعتمد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تمويلها على ما تجمعه من تبرعات ووصايا وهبات، بالإضافة إلى اشتراكات الأعضاء، وكذلك عوائد الخدمات التي تقوم بها، وقد تحصل على دعم من الهيئات الحكومية أو من هيئات دولية.

و-يبدأ الهيكل التنظيمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية من القمة ممثلة في الجمعية العمومية كأعلى سلطة، ثم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والجهاز الإداري والفني القائم على أداء الخدمات.

ز–تمارس هذه الجمعيات أو المؤسسات عملها في إطار السياسة الاجتماعية العامة للدولة بعيداً عن التقلبات السياسية والصراعات الطائفية؛ لأنها ممنوعة بحكم القانون من التدخل في الخلافات السياسية والمنهجية والطائفية.

ح– توضع الرقابة على الجمعيات والمنظمات الخيرية لبعض الأجهزة، إلا أنها تتمتع في الوقت نفسه بسلطات واسعة ومستقلة من حيث اختيار الموظفين والعاملين والأعضاء، وكذلك تيسير العمل ووضع الأهداف والقواعد الإدارية، بحيث تتناسب مع متطلبات البيئة الخارجية.

ويحدد العمري (٢٠٠٠) أهداف المنظمات الخيرية غير الربحية فيما يلي:

أ– أهداف مادية: وتركز على إشباع حاجات وإحداث التوازن بين الحاجات والموارد الموجودة.

ب–أهداف بشرية أو عملية: وتتركز حول قيام العاملين بالمنظمات بمساعدة الناس على التعامل فيما بينهم بطريقة أكثر فاعلية لمواجهة مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم.

ج–أهداف تحسين الخدمات: تتمثل في إصلاح الأحوال والظروف الاجتماعية وتنميتها وتحسينها.

د–أهداف المساعدة الذاتية: تهدف إلى مساعدة المواطنين على تجديد حيوية المنظمات القائمة أو إتاحة الفرصة بإقامة تنظيمات جديدة.

هـ–أهداف التنسيق: وتعني العمل على الحد من التكرار والازدواج بين خدمات المنظمات.

و–أهداف الدفاع عن الحقوق: وذلك للوقوف إلى جانب الجماعات الضعيفة بالمجتمع نحو: الفقراء، والمطلقات، والأرامل، والأيتام...إلخ

ز–أهداف العلاقات: وتتمثل في الاهتمام بإحداث التغيرات الملائمة في أنماط العلاقات الاجتماعية، وتوزيع قوى صنع القرار؛ وذلك لكي يتمكن المجتمع من تعبئة موارده لمقابلة المشكلات الاجتماعية التي تواجهه والوقاية منها.

ح–إيجاد القدرة على المواجهة: وذلك بتحسين وسائل وإمكانات الاتصال والتفاعل بين الجماعات والمنظمات لمواجهة التغيرات والمشكلات الاجتماعية المتجددة.

وقد بدأت المؤسسات والجمعيات الخيرية بالظهور في القرن التاسع عشر، واستمرت بوتائر مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة، ويعد البُعد الديني والثقافي والقيمي موجهات أساسية للعمل الخيري التطوعي لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير في الدوافع والأسباب التي يحملها الأفراد، ولا شك أن الموروث الثقافي العربي الإسلامي يحتوي على كثير من القيم الإيجابية نحو: التعاون والتكافل والبر والإحسان وغيرها من القيم التي تحفز المواطن على التفاني وعمل الخير من أجل الآخرين (خليل، ٢٠٠٥).

لقد نشأ العمل الأهلي العربي وتشكل متأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي ، وقد كان للقيم الدينية في المنطقة العربية من خلال المبادئ والفلسفات المرتبطة لها تأثير كبير على العمل الأهلي ، فقد حث الدين الإسلامي وحفز على التطوع والعطاء لمساعدة الآخرين ، من خلال أركان ومبادئ أساسية من أهمها: الزكاة، والصدقة، والوقف ، وقد أدت المساجد دورًا مهمًا قبل نشأة الجمعيات الأهلية ، حيث إنها لم تكن مجرد مكان لأداء المشاعر الدينية فحسب ، بل كانت مؤسسة تعليمية وثقافية واجتماعية ، من خلال الدور الذي كانت تؤديه مجموعة من المتطوعين من العلماء والمحتسبين ، وتشكل بعد ذلك نسيج من المؤسسات الخيرية المتمثلة في عدد من المدارس والكتاتيب والزوايا والهياكل الخيرية الدينية والاجتماعية ، وحققت تلك المؤسسات قدرًا من الاستقلالية التنظيمية عن السلطة المركزية ، والنهوض بمهمات لم تقدر على النهوض بها سابقاً ، لذلك فإنه يبرز دور المؤسسات الخيرية حين تغيب سلطة الدولة المركزية؛ خاصة في العواصم الكبرى ، مثل: القاهرة، وبغداد، والبصرة، ودمشق، وتونس (وناس،١٩٩٨).

ويتضح مما سبق أن العمل الخيري قد بدأ في إطار مبادرات فردية قائمة على حب فعل الخير ومعاني البر والإحسان، يقدمه الأغنياء إلى المحتاجين والفقراء. ومع بداية العشرينيات من القرن السابق بدأ العمل الخيري يتخذ شكلًا أكثر تنظيماً، من خلال انتظام الأفراد في تجمعات خيرية؛ وذلك لتحقيق قدر ولو يسير من العدالة الاجتماعية بناء على أن ذلك حق من حقوق المواطن وليس من دوافع المساعدات والهبات غير الملزمة للمجتمع ، ومع بداية حصول دول المشرق العربي على استقلالها وتحررها من سلطة الاستعمار ، دخل إلى عنصر الخدمات والتنمية عامة عنصر مؤثر؛ وهو (الجانب الحكومي الرسمي)؛ سواء من خلال

عمليات التنمية التي اتخذت الحكومات على عاتقها مسؤوليات تنفيذها ، أو من ناحية دعم العمل الأهلي الخيري بالدعم المادي والقانوني ، وبناء على ذلك وضعت التشريعات التي تنظم التوجه الشعبي في هذا المجال، وتسهم في مسيرته ودعمه. (ناصر،٢٠٠٢).

وفي الآونة الأخيرة، أخذت ظاهرة تأسيس الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية تنتشر في المجتمع العربي وتنمو نموًا ملحوظًا، حيث انتقل العمل في الجمعيات الخيرية من الطرائق القديمة القائمة على الخبرات الحياتية والشخصية للمتطوعين والقائمين عليها، إلى العمل المؤسسي، مستخدمًا أحدث الوسائل التكنولوجية؛ سواء فيما يتعلق بالناحية الإدارية أو المالية التي شهدت بدورها نمواً كبيراً، من حيث الكم والكيف المتعلق بطرائق جمع المال والتبرعات، وظهور ما يسمى بمؤسسات العمل الخيري المانحة والمتلقية (خليل، ٢٠٠٥).

"إن التغيرات السياسية والاقتصادية النوعية التي طرأت على المنطقة العربية، والتي رافقت عملية التأسيس لنظام عالمي جديد ، والتي نتجت منها آثار مختلفة الأبعاد، باتت تهدد السيادة الوطنية والاقتصادية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية والحضارية لبلدان هذه المنطقة ، من خلال تطبيق إجراءات وبرامج عولمية تقوم عليها مؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية نشطة تملك من الإمكانات ما يجعلها ذات تأثير كبير في توجيه النشاط الخيري العربي والإسلامي وفق تصوراتها وأهدافها ، لهذا فإنه صارمن الضروري العمل على بناء قطاع خيري مستقل يشجع المنظمات الأهلية والخيرية على القيام بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى هذا يجب العمل على إعادة بحث مؤسستي الزكاة والأوقاف ؛ ذلك لأنهما تمثلان أحد ركائز العمل الخيري والتنموي ، فالزكاة سوف تعمل على قيام نظام تكافلي اجتماعي يثبت كفاءة عالية في مكافحة الفقر وتخفيف نسب البطالة والأوقاف التي بإمكانها أن تقيم وتسير شبكة واسعة من المؤسسات الخدمية والمنافع العامة في مجالات وأغراض متنوعة ، وهذا ما سوف يؤدي إلى استغناء مجتمعاتنا عن مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية" (أفندي ،من دون تاريخ : ١١٧).

وفي هذا الإطار فقد أشار التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية الذي تصدره الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ليغطي أوضاع المنظمات الأهلية عام (٢٠٠٢) في ١٦ دولة عربية إلى أن التوجه الرئيس لنشاط هذه المنظمات نحو التنمية البشرية ومكافحة الفقر ليشكل ملمحاً واضحًا في إطار متغيرات عالمية وإقليمية

بالغة الدقة كانت لها انعكاساتها على واقع هذه المنظمات ، مما يعكس حرص منظمات المجتمع المدني العربية ومنها: الجمعيات الخيرية غير الربحية على المشاركة الفاعلة في هذا المجال ، مما يدعم سياسات الإصلاح الاجتماعي في ظل مناخ ديموقراطي نسبي شهدته كثير من الدول العربية ، حيث أوضح التقرير مجموعة من المؤشرات والتوجهات العامة المرتبطة بتدعيم سياسات الإصلاح الاجتماعي منها:

أ- زيادة الاهتمام بالعمل الأهلي الدفاعي، ومناصرة حقوق الفئات المهمشة، والدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك حقوق المرأة.

ب- زيادة الاهتمام بقضايا التنمية البشرية ومكافحة الفقر، وتنمية المجتمع المحلي، وتمكين المرأة، والتعليم؛ خاصة تعليم الإناث، ومواجهة البطالة، وتمكين الفقراء من خلال التدريب والتأهيل وتوفير مشروعات القروض الصغيرة. (عبد المجيد،٢٠٠٣).

وفي إحصائية أخرى تشير إلى أن عدد المنظمات الأهلية التي جرى استثمارها قانونيًا في ٨ دول عربية تلك التي غطاها التقرير عام ٢٠٠٢ و٨٥٩٠ منظمة ، فيها ٧٠٠٠ جمعية ومنظمة في المملكة المغربية وحدها ، تلتها بفارق كبير مصر التي شهدت تسجيل وإشهار ٧٠٠ جمعية ومنظمة أهلية جديدة ، ثم اليمن ٣٢٦ ، ولبنان ٢١٩، وتونس ١٥٧، والسودان ١١٢ ، والبحرين ٥٨وسوريا ١٨ ، إضافة إلى تسجيل وإشهار٥جمعيات خيرية في دولة الكويت ، وقد أشارت البيانات الخاصة ببقية البلدان التي غطاها التقرير اتجاهات المنظمات الأهلية الخيرية نحو الزيادة المطردة ، وإن لم تتوافر إحصاءات دقيقة بحجم هذه الزيادة (تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،٢٠٠٢).

ونستنتج مما سبق: أن البنية المشكلة لمؤسسات المجتمع المدني داخل الوطن العربي ، تستند من حيث نشأتها وتشكلها وتطورها ، وخصائصها وطبيعة أدوارها وأنشطتها إلى مجموعة من الظروف والتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعرضت لها المجتمعات العربية ، مما أسهم في بلورة هذا القطاع ؛ خاصة ملامح نشأة تطور المنظمات أو المؤسسات غير الحكومية (غير الربحية) استناداً إلى رأس المال الديني والقيمي الذي أدى دوراً مهماً في نشأة وتطور القطاع وتطوره عربياً ؛ تحديدًا داخل المجتمعات الخليجية ؛ خاصة المملكة العربية السعودية.

ثالثاً – ملامح النشأة والتطور للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية:

تمثل المنظمات غير الربحية قوة دفع على مستوى العمل التنموي، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص؛ خاصة مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن هناك جدلًا مفاهيميًا حول التسمية، فهناك من يطلق عليها الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الخيرية أو القطاع الثالث أو المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات غير الربحية.. إلخ.

ويشمل هذا القطاع الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، "فالجمعية الخيرية هي الهيئة التي يتعاقد القائمون بها على أعمال نافعة لذوي الحاجة. ويقصد بالأعمال النافعة، كل وجوه العمل الصالح، باختلاف توجهها؛ سواء أكان تعليمياً أم علاجياً، أم إغاثياً" (السالم، ٢٠١٢، ٦٧).

ووفقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن الجمعية الخيرية "هي هيئة أهلية تطوعية تهدف الى تقديم الخدمات الاجتماعية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي، أو تحقيق أية أغراض لا تتفق مع الهدف الذي أوجدت من أجله" (لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ١٤١٠هـ: ٤٧).

أما المؤسسات الخيرية: "فهي كل منشأة يكون غرضها الأساسي تقديم خدمات اجتماعية خيرية لأفراد أو جهات معينة، دون أن تستهدف الربح المادي، أو تحقيق أي أغراض أخرى تتعارض مع أحكام اللائحة، أو القواعد التنفيذية، او التعليمات الصادرة بمقتضاها. وتنشأ المؤسسة من قبل فرد أو مجموعة أفراد، ويشترط في المؤسسين أن يكونوا من حاملي الجنسية السعودية وكاملي الأهلية" (القرني، ١٤٢٨هـ: ٨٩).

ويرى الباحث أنه على الرغم من الاختلاف بين المسميات إلا أنها تمثل منظمات غير ربحية، حيث يظل ذلك الأساس المشترك الذي يحكم العمل في هذا القطاع غير الربحي. أما بالنسبة إلى أوجه الاختلاف بين المؤسسات الخيرية وجمعيات الخيرية، فهي على النحو الآتي:

١- يوجد في المؤسسات الخيرية مجلس الأمناء يقابله في الجمعيات الخيرية الجمعية العمومية.

٢- المؤسسات الخيرية لا تستفيد من الإعانات التي تقدمها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للجمعيات الخيرية.

٣- يوجد في المؤسسات الخيرية لجنه تنفيذيه يقابلها في الجمعيات الخيرية مجلس إدارة.

٤- يمنع النظام جمع التبرعات للمؤسسات الخيرية، ويجوز لها قبول الهبات والوصايا، في حين يجيز للجمعيات الخيرية جمع تبرعات وقبول الهبات والوصايا. (الخريجي، ١٤٣٨هـ).

وتهدف المنظمات غير الربحية عامة إلى تحقيق الآتي:

١- تمكين وتطوير المجتمع المحلي تنفيذ البرامج والأنشطة المستدامة التي تلبي حاجات ورغبات حقيقية وذلك تماشيًا مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية المحلية والعالمية بالتعاون مع أحد برامج الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

٢- تحديد الحاجات في بناء قدرات المجتمع المحلي التي تعمل من أجلها.

٣- التعاون مع المؤسسات المحلية المعنية.

٤- ضمان المصالح المشتركة مع أصحاب المصالح المعنيين ومشاركتهم في الأنشطة والإنجازات المحققة.

٥- تعزيز ودعم خطط الشراكة المحلية والعالمية بين مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات العالمية.

٦-تقديم برامج متميزة وفعاله ذات كفاءه عالية لدعم التنمية الاقتصادية (الشيخلي، ٢٠١٣).

أما بالنسبة إلى مصادر التمويل، فتكون عادة من خلال الآتي:

١-التبرعات الفردية بطريقة منتظمة وغير منتظمة.

٢-التبرعات التي يقدمها الاعضاء المؤسسين.

٣-التبرعات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية والشركات.

٤-المنح والتبرعات التي تقدمها المؤسسات والوزارات.

٥-تبرعات المتطوعين بوقتهم حسب التخصصات أو المهارات المطلوبة.

٦-عائدات الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات (الشمري، ٢٠١٨).

لذلك فإن المنظمات غير الربحية عامة ينبغي ألا توزع أرباحًا وما يزيد من الفائض لديها في نهاية السنة يتم ترحيله إلى السنة التالية دون توزيع شيء منه كأرباح. وفي الوقت الذي تعمل فيه المنظمات أو المؤسسات الربحية على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فإن المنظمات غير الربحية تعمل على تحقيق أكبر قدر من الأثر والمردود الاجتماعي الإيجابي.

وارتباطاً بذلك تتحرك المؤسسات غير الربحية لتحصل على التمويل أو المساعدات من الجهات المانحة، ثم تقوم بتصميم آلية توصيل لهذه الأموال أو المساعدات إلى المحتاجين لها في المجتمع، ويتحقق ذلك المقصد الإنساني من عملها؛ سواءً كان مقصداً اجتماعياً أم مؤسسياً أم تعليمياً أم صحياً أم اقتصادياً أم دينياً، حسب المجال الذي تعمل فيه المنظمة ومن ثمَّ فإن منظمات العمل غير الربحي تعمل ضمن ثلاثة أبعاد.

الأبعاد الثلاثة للمنظمات غير الربحية:

البُعد الأول: هو بُعد الأمانة من خلال الثقة فيها والمحافظة على التمويل والتبرعات والمساعدات التي تستلمها دون تفريطهم فيها. وتتشكل مصداقيه المنظمة غير الربحية من خلال بعد الأمانة وبقدر محافظتها على التبرعات وصرفها في أوجه الحق، وقد ترتقي في سلم الأمانة وتزداد ثقة الجمهور فيها. أما البعد الثاني فهو البُعد المهني المتعلق بها، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ عمليات معالجه الخدمات الممنوحة للمؤسسة أو التبرعات النقدية والعينية التي حصلت عليها من المانحين والمتبرعين لتصير صالحة للتسليم إلى الفئات والشرائح المستفيدة منها. ويتمثل البعد الثالث في إنهاء المهمة وتوصيل خدماتها إلى الفئات والشرائح المستهدفة، وسرعة التوصيل ودقته، وحيادية التنفيذ والتوزيع، ومن ثمَّ تحقيق الهدف الإنساني أو الخيري الذي تأسست من أجله (شديد ،٢٠١٤). وتهتم المنظمات غير الربحية بالعديد من المجالات الواسعة من التخصصات مثل:

أ-المجال الاجتماعي: الذي يهتم ببرامج التطوع والأسرة، والمسنين، والأيتام، ومعالجة الفقر والخدمات الاجتماعية والسكانية.

ب-المجال المؤسسي: الذي يهتم بالبناء المؤسسي للمنظمات وتأهيل الكفاءات والقيادات وتدريبها.

ج–المجال الصحي: الذي يهتم برعاية المرضى وتوفير الأجهزة الطبية والأدوية والبرامج الصحية التوعوية والوقائية.

د–المجال التعليمي: الذي يهتم بتعليم الفئات ورعاية الموهوبين ودعم الأبحاث العلمية ونشرها.

هـ–المجال الاقتصادي: الذي يهتم بالأسر المنتجة، وتسويق منتجاتها، وتقديم دراسات الجدوى وتحسين الحالة المادية لهم.

و–الدعوة والإرشاد والتعليم الديني: الذي يهتم بالعلم الشرعي والدعوة إلى الله، وبناء المساجد وكفالة الدعاة وتعليم القرآن الكريم.

٢– القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية:

لا تختلف المملكة العربية السعودية كثيراً عن باقي الأقطار العربية من حيث الركائز الدينية المحفزة لنشأة الأعمال الخيرية وتطورها ، فقد حث الدين الإسلامي على التعاون والتراحم والتكافل بين المسلمين ، وأجزل المثوبة والعطاء لفاعلي الخير والإحسان ، وترى الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهداف الحكومية في البر والإحسان واجباً شرعياً ، وعلى الرغم من الوفرة الاقتصادية التي أسهمت في توفير رعاية اجتماعية رسمية وشاملة ، إلا أن بعض أهل الخير تنبهوا إلى أن هناك فئات في المجتمع لا تستطيع إشباع حاجاتها بنفسها لسبب أو لآخر. لذلك كان لابد من الأخذ بيدها من خلال المساعدات والإعانات والصدقات المقدمة لهم. كما وفر الرخاء الاقتصادي للدولة والأفراد والإمكانات التي وظفت بفعالية في أنشطة وبرامج مختلفة ومتنوعة. والمتتبع للأنشطة الخيرية في المملكة العربية السعودية يجد أنها اتخذت أشكالاً متعددة منذ توحيد المملكة وحتى اليوم. فقد بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي وفق التوجهات الإسلامية الداعية إلى التطوع بالجهد والمال في خدمة المسلمين. ثم تطورت إلى ما يعرف بصناديق البر، حيث كانت تجمع الأموال والصدقات في مواسم معينة، ثم توزع على المحتاجين في المناسبات والأعياد وغيرها من الأوقات، وامتدت بعد ذلك لتشمل بعض المرافق العامة، والخدمات الصحية، ومساعدات الزواج، وتحسين أماكن السكن وغيره. (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ١٤١٢هـ). وأصبحت المملكة العربية السعودية في العقد الأخير من القرن العشرين في مصاف الدول النامية القليلة التي قفزت بجدارة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً

وحضارياً وثقافياً وعمرانياً. والمملكة العربية السعودية لها أهميتها الكبرى بتبوئها مركزاً مرموقاً في العالمين العربي والإسلامي؛ نظرًا إلى أنها مهد رسالة الإسلام، ومهبط الوحي، وتضم في قلبها الحرمين الشريفين: الحرم المكي في مكة المكرمة والحرم النبوي في المدينة المنورة. أما أهمية المملكة من ناحية أخرى عربياً وإسلامياً ودوليا، فتكمن في أنها دوله غنية بما وهبها الله من وفرة بترولية في باطن أراضيها. وتعدُّ هذه نعمة من الله سبحانه وتعالى مكنتها من أن تتخطى حاجز الفقر، وتستثمر ثرواتها النفطية في البناء والتعمير والتعليم، وتشييد الطرق وإنعاش مواطنيها، وتحسين أحوالهم اقتصادياً وصحياً وثقافياً (المنيف، ٢٠٠٥).

وتعدُّ المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الرائدة في العمل الخيري برنامجاً وتنظيماً، حيث كان لجهود دور كبير في نشأة العمل الخيري فيها، إذ بينت الشريعة الإسلامية في معرض حرصها على تكافل أتباعها وتراحمهم حقوق العباد بعضهم على بعض. وكان من هذه الحقوق أن الله تعالى أوجب الزكاة على الأغنياء والموسرين، بأن يؤخذ من أموالهم بقدر معين ويرد على الفقراء والمحتاجين. كما حثت الشريعة على بذل المال تطوعاً في وجوه الخير المتنوعة، وبينت عظم الأجر المترتب على ذلك. مما جعل عمل الخير والبذل فيه متأصل في نفوس أفراد المجتمع. ثم إن المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز كانت دولة ناشئة تتسم طبيعتها في ذلك الوقت بالبداوة، وتفتقر إلى الموارد الاقتصادية؛ والمؤسسات الاجتماعية المتخصصة، نجد أن الأعمال الخيرية تتسم بالبساطة متناسبة مع عادات وتقاليد المجتمع، وكان جل تركيز الملك عبد العزيز رحمه الله على تقديم المساعدات الاقتصادية أكثر من غيرها لإشباع النقص وتقليل احتياج الافراد (الزيد، ١٤٢٣هـ).

وفي سنة ١٣٨٠هـ ظهرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى حيز الوجود، فقامت بالتوعية لتنشيط الجهود الخيرية، مما كان له الأثر في قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكثير من الأسر في البيئات المحلية. كما اهتمت الوزارة بمستوى تنظيم أعمال البر والخير، فوضعت في سنة ١٣٨٤هـ نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية، كما وضعت اللوائح الأساسية والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات وتسجيلها رسمياً ومساعدتها مادياً ومعنوياً ودعمها فنياً، فنشأت في البلاد جمعيات متعددة ذات أهداف نبيلة ومتنوعة بعد أن شعر المواطنون بمسؤولياتهم وواجبهم تجاه إخوانهم من ذوي الحاجة (المنيف،٢٠٠٥).

ومن ثمَّ يمكن عدُّ النقطة الأساسية لنشأة الجمعيات الخيرية في المملكة هي عام (١٣٨٤هـ)، حينما تم إقرار نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية، ثم صدور لائحة الجمعيات الخيرية بقرار مجلس الوزراء في سنة ١٤١٠هـ، ثم صدور القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية في سنة ١٤١٢هـ والجمعيات الخيرية بالمملكة تعمل حتى اليوم في ظل هذه اللائحة والقواعد المنظمة لها(البيان،١٤٣٤هـ).

وقد كانت الجمعيات الخيرية في بدايتها في المملكة العربية السعودية على شكل جمعيات البر الخيرية فقط، حيث كانت تأخذ الطابع الإغاثي المتمثل في تقديم المساعدات المالية والعينية إلى الفقراء والمحتاجين والمعوزين (وكان عددها محدودًا جدًا). ثم تطورت الجمعيات الخيرية وبدأت تتسم بالطابع الرعائي، حيث تم إنشاء كثير من الجمعيات التي تقدم خدماتها إلى فئات معدودة من المجتمع، مثل: جمعيات الزواج ورعاية الأسرة، ورعاية المكفوفين، والمعوقين، والأيتام. ثم جاءت المرحلة الثالثة من تطور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية وتميزت باتخاذها الجانب التنموي المتمثل في إنشاء جمعيات تختص بالعمل في مجالات تنموية محددة نحو: المجال الصحي، الذي يشمل عددًا من الجمعيات المهتمة بهذا المجال، مثل: الجمعية السعودية لمرضى السرطان، وجمعية عناية، وجمعية زهرة لسرطان الثدي ، وغيرها كثير ، وجمعيات تهتم بتقديم الخدمات التعليمية، مثل: جمعية تكافل ، وجمعية المعوقين ، وجمعيات تهتم بتنمية المجتمعات المحلية ، مثل: جمعية واعي، وجمعية حياتنا، وجمعية مساعي الخيرية وكل تلك الجمعيات كانت تتلقى دعمًا ماليًا وفنيًا من خلال المؤسسات المانحة التي وصل عددها إلى قرابة (٩٠) مؤسسة مانحة (المركز الدولي للأبحاث والدراسات ، ٢٠١٣).

وفي سنة ١٤١٣هـ صدر النظام الاسترشادي الذي تستأنس به الجمعيات لدى إعداد أنظمتها الأساسية، وفي سنة ١٤٢٥هـ، ولاستشعار الدولة بأهمية العمل الاجتماعي لتصبح وزارة خاصة بالشؤون الاجتماعية، حيث حظي العمل الخيري في المملكة بالدعم والتشجيع والرعاية، وهو ما يتوافق وتعاليم الدين الإسلامي، حيث بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية المسجلة حتى عام ١٤٣٢هـ "٦٠١" جمعية موزعة على مناطق المملكة، في حين بلغ الدعم الإجمالي المقدم إلى الجمعيات الخيرية "أربعمائة وخمسين مليون ريال سنوياً (الخريجي،١٤٣٨: ٥٥).

وفي إحصائية أخرى صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٤٣٤/١/٣هـ، وصل عدد الجمعيات الخيرية إلى (٦٢٩) جمعية رجالية ونسائية موزعة على جميع مناطق المملكة بنسب متفاوتة أدناها ١٠ جمعيات في منطقة الجوف، وأعلاها ١٢٣ جمعية بمنطقة مكة المكرمة. (البنيان،١٤٣٤هـ)

وقد بلغ عدد المؤسسات الخيرية حسب إحصائية صادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٤٣٤/١/٣هـ، "٨٩" مؤسسة موزعة على جميع مناطق المملكة بنسب متفاوتة أدناها مؤسسة واحدة في منطقة عسير، ومنطقة الحدود الشمالية، وأعلاها في منطقة الرياض (٥٥) مؤسسة.

ومن ثمَّ فإن ما حدث للمجتمع السعودي من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أدى إلى تعاظم حاجات السكان، يضاف إلى ذلك الرخاء الاقتصادي الذي وفر للدولة والجماعات والأفراد من الإمكانات الهائلة، في الوقت نفسه الذي حدث فيه تحول كبير في بنية المنظمات غير الربحية وأهدافها على مستوى العالم، من مجرد تقديم المساعدة إلى الفئات المحتاجة إلى المشاركة الفعلية في تنمية المجتمع، فقد انعكس ذلك على طبيعة القطاع الخيري غير الربحي داخل المملكة العربية السعودية شكلًا ومضمونًا.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ اختلاف طبيعة الجمعيات والمؤسسات الخيرية باختلاف الأغراض والأنشطة المنوطة بها، حيث يمكن تقديم هذه الأغراض والأنشطة على النحو الآتي:

أ-الأنشطة الخيرية والرعاية الاجتماعية، التي تهدف إلى مساعدة الفئات المحتاجة، وتكون هذه الأنشطة ذات صفة إنسانية أو اجتماعية.

ب-الأنشطة الأهلية، والتي تهدف إلى المشاركة في تحقيق التنمية، ومحورها هو اكتساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على الإنتاج بالتعليم والتدريب والتنظيم، ويمتد أحيانًا إلى الإنتاج والتسويق وتندرج تحت لواء هذه الأنشطة الجمعيات ذات الأغراض، أو الأنشطة الاقتصادية، نحو: الجمعيات الزراعية أو العلمية أو الدينية والجمعيات التعاونية...إلخ، مما يعود بالنفع على أفراد المجتمع (آسكوا،١٩٩٩).

ثم بدأت المؤسسات والجمعيات الخيرية تهتم بتطوير برامجها حتى تأخذ الطابع التنموي ، من خلال تنمية قدرات عملائها على الاعتماد على أنفسهم بوساطة برامج المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة ، بالإضافة إلى البرامج الأخرى التي تهتم بالصحة والتعليم وغيرها ، ويبرز اهتمام المملكة العربية السعودية

بالقطاع غير الربحي ودعم دوره التنموي من خلال التنمية التاسعة (١٤٢٥هـ-١٤٣١هـ) والتي أكدت ترسيخ الدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني ، من خلال الهدف العام الحادي عشر للخطة ، والذي أكد أهمية دور المنظمات التنموية غير الربحية في التنمية ، ودعم تلك المنظمات في تطوير أنشطتها الإنمائية، وفي إطار ذلك تعد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هي الوزارة المسؤولة والمشرفة على الجمعيات الخيرية في المملكة، وقد اهتمت الوزارة بالعمل التطوعي الخيري، حيث أنشأت إدارة متخصصة تقوم بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية ومساعدتها على أداء رسالتها؛ وهي الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية.

وفي هذا الصدد تعمل الإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية على تنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيههم نحو العمل المشترك مع الجهود الحكومية الخيرية، حيث صار للعمل الخيري مكانته في خطط التنمية التي ركزت على أن يكون الإنسان السعودي وسيلة التنمية وغايتها، وبما يتوافر لهذا النشاط من مناخ إيجابي يساعد على سرعة نموه رأسياً وأفقياً (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤ هـ).

وبحسب أحدث احصائية منشورة في المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية (مكين) فقد بلغ حجم الجمعيات الاهلية (٨٥٢) جمعية موزعة على مناطق المملكة الثلاثة عشر على النحو التالي: الرياض ١٥٨ جمعية، مكة المكرمة ١٥٥ جمعية، المدينة المنورة ٨٦ جمعية، القصيم ٧٣ جمعية، المنطقة الشرقية ٧٨ جمعية، عسير ٨٣ جمعية، تبوك ٤١ جمعية، حائل ٥٩ جمعية، الحدود الشمالية ١٥ جمعية، جازان ٤٤ جمعية، نجران ١٦ جمعية، الباحة ٢٥ جمعية، الجوف ١٩ جمعية(المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية، مكين ، ٢٠١٩، https://dp.mlsd.gov.sa) ويلاحظ تركز هذه الجمعيات في منطقتي الرياض ومكة المكرمة ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية الكبيرة في هاتين المنطقتين تحديداً، فالعامل الايكولوجي يظل متغيراً أساسيًا في توزيع الجمعيات الخيرية داخل نطاق المجتمع عامة، مما يوضح أهمية تزايد دور الجمعيات الخيرية غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي. فيما بلغت المؤسسات الخيرية ١٦٨ مؤسسة موزعة على ٨ مناطق على النحو التالي : الرياض ١٠٣مؤسسة، مكة المكرمة ٢٧ مؤسسة، المدينة المنورة ٤ مؤسسات ، القصيم ٨ مؤسسات ، المنطقة الشرقية ١٨ مؤسسة ، عسير ٤ مؤسسات ، الحدود الشمالية مؤسسة واحدة ، الجوف ٣ مؤسسات(تقرير مختصر بمناطق وأسماء وعناوين المؤسسات الخيرية، ١٤٣٨هـ) .

والجدير بالذكر أن الجمعيات الأهلية الخيرية داخل المملكة هي هيئات أهلية تطوعية تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي أو تحقيق أي أغراض لا تتفق والغرض الذي وجدت من أجله ، وتكون عضوية الجمعية مفتوحة للجميع، وتحصل على تمويلها من الأفراد المنطوين تحتها ، ومن التبرعات والهبات والصدقات والإعانات التي تحصل عليها من الأفراد ومنشآت الأعمال ،و يشترط النظام في إنشاء الجمعيات الخيرية وجود ٢٠ مؤسسًا على الأقل (مركز الجيل للاستشارات والدراسات: ٢٠١٢).

أما بالنسبة إلى المؤسسات الخيرية، فتقوم بتقديم أعمال خيرية محددة، ويشترط النظام وجود رأس مال لا يقل عن ٥ ملايين ريال، وقد يكون هناك أكثر من مؤسس لها، وتنشأ المؤسسة الخيرية من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، ويشترط في المؤسسين أن يكونوا سعوديين الجنسية وكاملي الأهلية، وتختلف هذه المؤسسات عن الجمعيات الخيرية في أنها لا تستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة إلى الجمعيات الخيرية، ولا يجوز لها جمع التبرعات، ولكن يجوز لها قبول الهبات والوصايا(القرني ،١٤٢٨ هـ). "وتتلخص أهم أهداف القطاع الخيري غير الربحي في المملكة العربية السعودية من خلال جمعياته ومنظماته، في الإسهام الفاعل في خدمة المجتمع، وتجاوز مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة، التي تساعد على الاعتماد على الذات، من خلال تنمية المهارات عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل. وقد أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية نظاماً جديداً لتأسيس الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، موضحةً أن هذا النظام تضمن أهدافاً تنموية واجتماعيه ؛ تتمثل في تنظيم العمل الأهلي الخيري وتطويره وحماسته وزيادة منفعته ، والإسهام في التنمية الوطنية، ومشاركة المواطن في إدارة المجتمع وتطويره ، سيكون هذا النظام خير داعم للرؤية نحو التحول من الرعوية إلى التنموية، إضافة إلى تفعيل ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع ، وتحقيق التكافل الاجتماعي ، ومن ثمَّ فقد أقر النظام تشكيل مجلس للجمعيات الخيرية ، وكذلك مجلس آخر للمؤسسات الخيرية ، وإنشاء " صندوق دعم الجمعيات " يهدف إلى دعم برامج الجمعيات ، وبحث سبل تطويرها بما يضمن استمرار أعمالها، كما حدد النظام فترة إصدار الترخيص خلال مدة لا تزيد على (٦٠) يوماً من تاريخ إكمال مسوغات تقديم الطلب ، وإمكانية تقديم طلب إنشاء جمعية بما لا يقل عن (١٠) أشخاص بدلاً من النظام السابق الذي ينص على (٢٠) شخصاً وكذلك ينص النظام الجديد على السماح للشخصيات الاعتبارية من شركات ومؤسسات وبنوك بتأسيس مؤسسات وجمعيات خيرية

، كما أن النظام الجديد يسمح بتأسيس الصناديق العائلية وتنظيمها كما أجاز تعاقد الجمعيات مع الجهات الحكومية والخاصة لتنفيذ خدماتها أو برامجها ، كما سمح أيضاً الجمع بين الوظيفة في الجمعية وعضوية مجلس الإدارة بعد موافقة الوزارة ووفقاً للأنظمة التنفيذية" (الخريجي ١٤٣٨ هـ، ٥٧).

وكل ما سبق، يؤكد تطور القطاع الخيري والمنظمة غير الربحية داخل المملكة العربية السعودية، لتحقيق التنمية في إطار ما تعرض له المجتمع من تحولات وتغيرات متعددة؛ الأمر الذي اتضح بشكل كبير عبر الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

رابعاً– التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:

أبرزت المناقشات التي دارت حول "دور المنظمات غير الربحية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠"، أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الربحية في العملية التنموية وأهمية خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد أشار الخبراء إلى أهمية توسيع مفهوم التنمية، بحيث تشمل كل الأبعاد: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع التأكيد على ضرورة البُعد السياسي والثقافي والحضاري في أي عملية تنموية حقيقية، كما أكد ضرورة اعتماد مقاربة حقوقية، والربط بين الأبعاد المختلفة مع الابتعاد عن إطار العمل النظري، وإيجاد التوجهات التي تناسب التحديات الوطنية والإقليمية، كما أشاروا إلى وجود تحديات رئيسة ومتشابكة تواجهها المنظمات غير الربحية في المنطقة، لعل أهمها افتقار بعض البلدان العربية إلى الحوار بين الأطراف المعنية، واستبعاد منظمات المجتمع المدني في كثير من عمليات التخطيط، والتي يتطلب التعامل معها اعتماد نموذج شامل يعيد نهج التنمية البشرية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان، والحريات العامة، والديموقراطية بوصفها أساسًا لتحقيق التنمية (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ،٢٠١٧).

ويوضح ما سبق طبيعة الظروف والتحولات التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تفترض تنفيذ إستراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية المستدامة، بحيث تكون المنظمات غير الربحية أحد الشركاء الأساسيين لتحقيق هذه التنمية، وقد كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة البلدان العربية التي استجابت لهذا التوجه من خلال الرؤية الوطنية٢٠٣٠، والتي غرضها الرئيس تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ولقد اعتمدت في

جانب منها على دعم القطاع الخيري غير الربحي للمشاركة الفعَّالة في تحقيق هذه الرؤية التنموية للمستقبل، وهو ما يتضح من خلال الآتي:

١-ملامح الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة "٢٠٣٠": -

جاء مشروع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من خلال جلسة مجلس الوزراء يوم الإثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام ١٤٣٧هـ ، الموافق ٢٥ إبريل ٢٠١٦ م ، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- والذي صدر عنه قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/٣١٠٣/ق) بتاريخ ١٤٣٧/٧/١٢هـ ، وما تضمنه خطاب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٧١٩) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٨هـ، في شأن مشروع الرؤية، وقد قرر المجلس لذلك ما يلي:

أولاً- الموافقة على رؤية المملكة العربية السعودية "٢٠٣٠"، الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣-٣٧/٣١/ق) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٢هـ بحسب الصيغة المرافقة لهذا القرار

ثانياً- قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في وضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

ثالثاً- قيام الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى -كلٌ فيما يخصه- باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية، وفقاً للآليات والترتيبات المشار إليها في البند (الموقع الإلكتروني الرؤية الوطنية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، https://vision2030.gov.sa)

وتعتمد هذه الرؤية على ثلاثة محاور؛ وهي: المجتمع الحيوية، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل ويتسق بعضها مع بعض في سبيل تحقيق الأهداف، وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية على النحو الآتي:

أولاً– المجتمع الحيوي:

١– تستهدف الرؤية الحفاظ على الهوية الوطنية وإبرازها، ونقلها إلى الاجيال القادمة، وذلك من خلال غرس المبادئ والقيم الوطنية، والعناية بالتنشئة الاجتماعية، واللغة العربية، وإقامة المتاحف والفعاليات، وتنظيم الأنشطة المعززة لهذا الجانب.

٢–العمل على إحياء مواقع التراث الوطني والعربي والإسلامي والقيم وتسجيلها دوليًا، وتمكين الجميع من الوصول إليها، ورفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل.

٣–زيادة الخدمات والتسهيلات بالنسبة إلى الحجاج والمعتمرين، والعمل على تمكين (١٥) مليون مسلم من أداء العمرة سنويًا بحلول عام (١٤٤٢هـ—٢٠٢٠م) مع التأكيد على أن تكون نسبة رضاهم عن الخدمات التي تقدم لهم عالية، وسوف يؤدي القطاع العام والخاص دورًا كبيرًا في تحسين هذه الخدمات.

٤–تأسيس متحف إسلامي وفق أرقى المعايير العالمية، اعتمادًا على أحدث الوسائل في الجمع والحفظ والعرض والتوثيق، للوقوف على التاريخ الإسلامي العريق، بشكل عصري وتفاعلي، وباستخدام التقنيات المتقدمة.

٥– دعم جهود المناطق والمحافظات والقطاع غير الربحي والخاص في إقامة المهرجانات والفعاليات، وتفعيل دور الصناديق الحكومية للإسهام في تأسيس المراكز الترفيهية وتطويرها، بالشراكة أيضًا مع شركاء الترفيه العالميين، والعمل على دعم وإيجاد خيارات ثقافية وترفيهية متنوعة تتناسب مع الأذواق والفئات كافة.

٦–إقامة المزيد من المرافق والمنشآت الرياضية بالشراكة مع القطاع الخاص، وتشجيع الرياضات بأنواعها من أجل تحقيق نمو رياضي على الصعيدين المحلي والعالمي.

٧–ولأن المدن داخل المملكة تعدُّ من أكثر المدن في العالم أمناً، حيث لا يتجاوز مستوى الجريمة نسبة (٠,٨) لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة في السنة، ومن ثمَّ تعمل الرؤية على المحافظة على ذلك عبر تعزيز الجهود القائمة في مكافحة الجريمة، وتبني إجراءات إضافية لتقليص حوادث الطرق، والقضاء على تفشي انتشار المخدرات.

٨–استكمال مشروعات البنية التحتية التي تهيئ للمواطنين بيئة متكاملة تشمل كل الخدمات الأساسية بخدمة عالية.

٩-تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلفات، ومقاومة ظاهرة التصحر، والعمل على استثمار الثروة المائية عبر ترشيد استخدام المياه المعالجة والمتجددة، وتأسيس مشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات، والعمل على حماية الشواطئ والمحميات والجزر وتهيئتها من خلال مشروعات تمولها الصناديق الحكومية والقطاع الخاص.

١٠- الحفاظ على الأسرة، من خلال مساعدة أولياء الأمور على بناء شخصية أطفالهم ومواهبهم وتشجيع الأسرة على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة، ورفع نسبة تملك سكن الأسرة بمقدار لا يقل عن (٥٪) بحلول عام (١٤٤٢هـ—٢٠٢٠م).

١١- مواصلة تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وفعالية، وإيصال الدعم إلى مستحقيه، والعمل مع القطاع غير الربحي والقطاع الخاص على توفير التدريب والتأهيل اللازم للالتحاق بسوق العمل.

١٢-التركيز على توفير الطب الوقائي للمواطنين، ورفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وتمكين الأسرة من القيام بدورها في تقديم الرعاية المنزلية إلى أفرادها، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الصحي، وتسهيل الحصول على الخدمة بطريقة أسرع، وزيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) بحلول "٢٠٣٠"

١٣-إشراك (٨٠%) من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، وعمل برنامج " ارتقاء" لقياس مدى إشراك المدارس أولياء الأمور في التعليم، وإنشاء مجالس لأولياء الأمور، والعمل على التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية، والارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة (١٠) بحلول عام "٢٠٣٠" م. (وثيقة التحول الوطني " رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ " الإنترنت، ص ١٣- ٣٣).

<u>ثانياً - اقتصاد مزدهر:</u> تستهدف الرؤية الوطنية التنموية "٢٠٣٠" من خلال هذا المحور التالي:

١-مواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب، وتعزيز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع حاجات سوق العمل، وتأسيس مجالس مهنية لكل قطاع تنموي تعنى بتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، والتوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

٢-دعم زيادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، وتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم الأسر المنتجة، وتحفيز القطاع غير الربحي للعمل على بناء قدرات هذه الأسر وتحويل مبادراتها، ورفع إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢٠%) إلى (٣٥%).

٣-تطوير الجامعات: بحيث تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ -٢٠٣٠م)، والعمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وإنشاء المنصات التي تُعنَى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة، وتخفيض معدل البطالة من (١١,٦%) إلى (٧%) بحلول عام (٢٠٣٠م).

٤-تعظيم القدرات الاستثمارية: من خلال الاستمرار في تخصيص الأصول المملوكة للدولة، وتنمية الأدوات الاستثمارية؛ خاصة صندوق الاستثمارات العامة، بحيث يصبح أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم، ورفع الإيرادات غير النفطية، والاستثمار في الشركات العالمية الكبرى وشركات التقنية الناشئة من جميع أنحاء العالم، وتسهيل طرح أسهم الشركات السعودية وتسهيل سبل الاستثمار والتداول.

٥-دعم القطاعات الواعدة، والعمل على توطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، وتطوير المواقع السياحية، وتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، والاستمرار في توطين قطاع النفط والغاز، وبناء مدينة لصناعة الطاقة.

٦- فتح الأبواب للقطاع الخاص للاستثمار، وتشجيع الابتكار والمنافسة، وإزالة العوائق التي تحد من قيامها بدور أكبر في التنمية، والسعي إلى تحويل دور الحكومة من " مقدم أو مزود للخدمة " إلى" منظم للقطاعات ومراقب لها، وزيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي.

٧- ارتفاع حجم الاقتصاد، ونقله من المرتبة (١٩) إلى (١٥)، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (٤٠%) إلى (٧٥%)، ورفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (٦٠٠) مليار إلى ما يزيد على (٧) تريليونات ريال سعودي عام (٢٠٣٠م).

٨- توجيه الجهود نحو تطوير قطاع التعدين ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٩٧) مليار ريال، وزيادة عدد فرص العمل في القطاع إلى (٩٠) ألف فرصة عمل بحلول عام (١٤٤٢هـ -٢٠٢٠م).

٩- إضافة (٩,٥) جيجا وات من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلي كمرحلة أولى، وتوطين نسبة كبيرة من قيمة الطاقة المتجددة في الاقتصاد، وتولي ضمان تنافسية سوق الطاقة المتجددة من خلال تحرير سوق المحروقات تدريجياً، وطرح مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة.

١٠- تحسين بيئة الأعمال، وتهيئة البيئة المشجعة للاستثمار على المدى الطويل، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع، وإشادة تأهيل المدن الاقتصادية للإسهام في رفع عجلة التنمية الاقتصادية.

١١- الانتقال من المركز (٢٥) في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز ال (١٠) الأولى، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (٣,٨%) إلى المعدل العالمي (٥,٧%)، والوصول بإسهام القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠%) إلى (٦٠%).

١٢- تطوير قطاع التجزئة وإضافة مليون فرصة عمل للمواطنين به، ورفع نسبة التجارة الحديثة في سوق التجزئة إلى (٨٠%)، وذلك بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، وتنمية البنية التحتية الرقمية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز حوكمة التحول الرقمي عبر مجلس وطني يشرف على هذا المسار، وإنشاء منصة لوجستية متميزة، وتطوير نظام جمركي ذي كفاءة عالية، وفتح طرق جديدة للتجارة، بحيث تتقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة (٤٩) إلى (٢٥) عالمياً و(١) إقليمياً بحلول عام ٢٠٣٠م.

ثالثاً- وطن طموح: تهدف الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة "٢٠٣٠" من خلال ذلك إلى ما يلي:

١-محاربة الفساد، وتفعيل المعايير العالمية من المحاسبة والمساءلة، وتحسين معايير الحوكمة وذلك تفعيلاً لنهج الشفافية.

٢-المحافظة على الموارد الحيوية، بالنسبة إلى الموارد الغذائية ودعم الاستزراع السمكي، وحماية الموارد المائية.

٣-دعم قنوات التواصل بين الأجهزة الحكومية والمواطن والقطاع الخاص بوسائل ذكية، مع دعم المرونة من خلال رفع كفاءة وفاعلية وسرعة اتخاذ القرار، ومراجعة الهياكل والإجراءات الحكومية، بحيث نصل من المركز (٨٠) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة، وكذلك الوصول من المركز (٣٦) إلى المراكز الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية بحلول عام (٢٠٣٠م).

٤–تحقيق التوازن في الميزانية، وتنويع المصادر والإيرادات، وتعزيز كفاءة الانفاق، وإدارة المشروعات بصورة رسمية، وتحرير القطاعات الاقتصادية المختلفة في زيادة الإيرادات غير النفطية، والعمل على تقديم عدد من الخدمات الجديدة برسوم مناسبة في عدد من القطاعات الخدمية، مثل: البلدية، والنقل، والعمل.

٥ – القيام بتدريب أكثر من (٥٠٠) ألف موظف حكومي عن بُعد، وتأهيلهم لتطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية بحلول عام (١٤٤٢ هـ – ٢٠٢٠م)، وتأسيس برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية وإدارتها في كل جهاز حكومي.

٦– تطبيق منهجية الخدمات المشتركة التي تهدف إلى توحيد الجهود للاستفادة القصوى من الموارد وتوافر بيئة عمل مناسبة لجميع الجهات بأقل تكلفة، وكذلك سيكون تطبيق تلك المنهجية على مراحل بعد دراسة وضع الخدمات المساندة في القطاعات الحكومية، وتحديد نطاق العمل وخطة التطبيق وأولوياته.

٧– تطوير الحكومة الإلكترونية؛ لتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة لتشمل خدمات أخرى؛ مثل: نظم المعلومات الجغرافية، والخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك تحسين جودة الخدمات الإلكترونية، وتدعيم استعمال التطبيقات الإلكترونية على مستوى الجهات الحكومية.

٨– تحمل المسؤولية الاجتماعية، بالتمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والقيم والمبادئ الأخلاقية؛ وذلك لتحقيق الطموحات، وبناء القدرات الذاتية، وكذلك بناء قطاع الأعمال بما يسهم في النهوض بالوطن والمجتمع، ويسهم في تحقيق استدامة الاقتصاد الوطن، وأيضاً توسيع نطاق أثر القطاع غير الربحي، وتوجيه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي، ورفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (٦%) إلى (١٠%) بحلول عام " ٢٠٣٠ " (الموقع الالكتروني للرؤية الوطنية ٢٠٣٠، الإنترنت، ص٥٨ – ٧٣).

من خلال ما سبق يظهر أن ملامح الخطة التنموية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ قد استندت إلى بعض المبادئ المهمة التي تحقق التنمية الاجتماعية المستدامة وهي:

١–تحقيق حاجات المواطنين، وإشباع حاجاتهم الأساسية؛ من الغذاء، والكساء، والمسكن، والملبس وكذلك توفير كل الخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية، والترفيهية، وضمان جودة جميع الخدمات المقدمة للمواطنين.

٢-الحفاظ على الهوية الثقافية وتنميتها، وتحويل كل عناصر الثقافة الوطنية إلى صناعة رئيسة تضاف إلى موارد الناتج المحلي والقومي.

٣-تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال علاج مشكلة التلوث البيئي، والحفاظ على الموارد الموجودة؛ وذلك للحفاظ على حاجات الأجيال القادمة.

٤-تطوير بنية الفرد من خلال الأسرة والمدرسة والجامعة، وتدريبه وتأهيله لسوق العمل، بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة، وإيجاد عمالة وطنية حقيقة تسهم في بناء التنمية الاقتصادية.

٥-رفع مستوى كفاءة الأداء الحكومي العام وترشيده، ومشاركة القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في الاستثمار، والإسهام في كل مقتضيات التنمية الاجتماعية.

٦-رفع قدرات الهيكل الاقتصادي بإحداث التوازن بين القطاعات النفطية، والقطاعات غير النفطية التي تشمل: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات العامة، والقطاع غير الربحي ، والقطاع الخاص؛ وذلك لتعظيم الموارد، وضمان لترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم الحكومي إلى الفئات المستحقة كافة.

٧-محاربة الفساد وتطبيق مبادئ الحكومة، وتطوير الحكومة الذكية والرقمية (الإلكترونية)، وتنمية الموارد البشرية؛ لأن التركيز على رأس المال البشري والاجتماعي هو المحور الرئيس لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٨-دعم الفئات الاجتماعية المختلفة؛ خاصةً الفقراء، والمساكين، والمهمشين، وذوي الحاجات الخاصة والأطفال، والمسنين؛ وذلك لتقوية العنصر البشري، وتعزيز قيم المسؤولية والمشاركة التنموية لدى الشرائح والفئات الاجتماعية كافة.

يتضح مما سبق كيف أن الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ تتسق مع استدامة التنمية، التي ترتكز على تقوية العنصر البشري لتمكينه من المشاركة التنموية من خلال مشروعات وبرامج تستهدف تغيير نوعية حياة المواطنين، ودفعهم إلى الاعتماد على الذات في تطوير أنفسهم وبيئاتهم والحفاظ عليها من التبديد لصالح الأجيال القادمة.

٢- القطاع الخيري غير الربحي ودوره في التنمية المستدامة من خلال رؤية"٢٠٣٠" للمملكة العربية السعودية:

لقد تناولت الرؤية الوطنية "٢٠٣٠" القطاع الخيري غير الربحي في أكثر من موضوع، وتحديدًا من خلال المشاركة الفعَّالة لإقامة الكثير من الأنشطة والمشروعات التنموية الاجتماعية، مثل: التعليم، ونشر الثقافة، وبناء قدرات الأسر المنتجة من خلال المشروعات الصغيرة، وتأهيل الشباب لسوق العمل، ودعم الفئات الخاصة مثل المعوقين، والمسنين، والأرامل، والمطلقات...إلخ".

ثم خصصت الرؤية في سياق حديثها عن المسؤولية الاجتماعية فقرة تناولت دعم القطاع غير الربحي للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة من باب المسؤولية الاجتماعية وعبر الأدوار والأنشطة المرتبطة بهذا القطاع؛ خاصة البرامج والخدمات ذات الآثار الاجتماعية والمجتمعية.

وفي هذا الإطار ، يوجد في المملكة العربية السعودية أقل من (١٠٠٠) مؤسسة وجمعية غير ربحية ، ولتوسيع نطاق أثر هذا القطاع ، فإن الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ تتبنى توجيه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي ، والعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي ، وتشجيع المتطوعين فيه ومواصلة تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة ، وكذلك العمل على تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين والشركات الرائدة لتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية وتوسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي ، وتمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية. والعمل على أن يكون للقطاع غير الربحي فعالية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية. وتشير الرؤية الوطنية كذلك ، إلى أن إسهام القطاع غير الربحي أقل نت ١% من الناتج المحلي ، ويعد هذا الإسهام متواضعًا إذا ما قورن بالمتوسط العالمي (٦%) ، في الوقت الراهن ، ومن ثمَّ فالمستهدف رفع نسبة الإسهام لتصل إلى (٥%) بحلول عام "٢٠٣٠"م ، وكذلك تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي، أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد (٧%) فقط ، والمستهدف رفع تلك النسبة لتصل أكثر من (٣٣%) بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م) ، وكذلك فإن المستهدف أيضًا الوصول إلى

(١) مليون متطوع في هذا القطاع سنويًا بحلول عام (٢٠٣٠) مقابل (١١) ألفًا في الوقت الراهن (وثيقة الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ، ٢٠١٦، ٧١).

وسوف يسهم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف (الذي أُقر مؤخراً) في تمكين القطاع الخيري غير الربحي من التحول نحو المؤسسية ، وكذلك فإن المستهدف تعزيز ذلك بدعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي ، وتسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروة بما يسهم في نمو القطاع غير الربحي نموًا سريعًا ، وكذلك العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية ، وتحفيز القطاع على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ولتسهيل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها ، وغرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع.(وثيقة التحول الوطني، الرؤية الوطنية ٢٠٣٠م).

وفي ضوء ذلك يشير التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية عام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦، إلى دور القطاع غير الربحي، فالمجتمع وسوق العمل من خلال تحسين فاعلية منظماتها وموافقة أهدافها مع الأهداف الوطنية، وكذلك تمكين العمل التطوعي، وتمكين نمو القطاع غير الربحي ودعمه (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،٢٠١٦م) وقد أشار التقرير "من خلال التحدي الرابع" إلى محدودية إسهام القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية، ومن ثمَّ فالمستهدف هو توسيع القطاع وتوجيهه نحو العمل في مجالات التنمية، وبناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي، وتمكين العمل التطوعي.

إن الزيادة الكبيرة في عدد الجمعيات يؤكد توجه الدولة نحو دعم القطاع غير الربحي والعمل على تناميه. وفي هذا الصدد يشير التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٦م، إلى أن القطاع غير الربحي يعد شريكاً أساسياً لتقديم وظائف مستدامة، وذلك إلى جانب القطاع الخاص، وذلك وفقاً لمحاور محدودة للعمل وهي:

١-"أماكن عمل آمنة وسهلة الوصول.

٢-تمكين العمل الحي.

٣-وظائف جاذبة ومنتجة.

٤- امرأة ممكنة في بيئة العمل.

٥- توفير فرص عمل مرنة" (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م)

وكذلك فإن التنمية الاجتماعية المستدامة، التي تسعى للنهوض بالمجتمع، تأتي وفقًا لإستراتيجية تؤكد المحاور الآتية:

١- التمكين والنمو للقطاع غير الربحي.

٢- الابتكار الاجتماعي.

٣-تنويع مصادر التمويل والأوقاف.

٤-تنمية القيم الأسرية.

٥- المواطنة الفاعلة.

ومن ثمَّ يتضح الدور الفاعل والمأمول للمنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، حيث تأتي في مقدمة أولويات خطة العمل بإستراتيجية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهو ما تؤكده هذه الدراسة في مواضيع حول أهمية ذلك الدور.

وفي دراسة للمنح الخيري في المملكة العربية السعودية، فقد تضمن برنامج التحول الوطني جملة من المبادرات التي تتعلق بالعمل الخيري:

١- إنشاء صندوق لتمكين مبادرات القطاع الخيري في البرنامج.

٢- أتمتة خدمات وبرامج الجمعيات والمؤسسات الخيرية، بما يشمل الربط التقني (منظومة بناء).

٣-تأهيل كوادر منظمات القطاع الخيري.

٤- توفير فرص عمل في المنظمات غير الربحية.

٥- تسهيل إنشاء جمعيات أهلية صغيرة، بما يسهم في تمكين المشاركة المجتمعية.

٦- تأسيس جهة للحماية الأسرية.

٧- تأسيس مؤسستين غير ربحيتين في مجال الصحة والتعليم.

٨-تطوير الآليات والإجراءات، لتمكين ذوي العلاقة القادرين على العمل.

٩- تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بالقطاع الثالث.

١٠- تطوير اللوائح والأنظمة (المركز الدولي للأبحاث والدراسات ،٢٠١٨).

وتشير الأرقام الصادرة عن برنامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ أن نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي أقل من ١% وأن النسبة العالمية هي ٥%، وهذه النسبة لا تتناسب مع متطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة؛ خاصة إذا ما قورنت مع بعض الدول الأخرى، ويوضح الجدول الآتي إسهام المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي لبعض الدول:

جدول رقم (١) اسهام المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي لبعض الدول

الرقم	الدولة	نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي
١	كندا	%٧,٠
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	%٥,٥
٣	بلجيكا	%٥,١
٤	فرنسا	%٣,٣
٥	نيوزيلندا	%٢,٨
٦	البرتغال	%٢,٠

(المركز الدولي للأبحاث والدراسات ، ٢٠١٨)

ويتضح من الجدول ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي لكثير من الدول المتقدمة مقارنةً بالمملكة العربية السعودية.

ويشير تقرير آفاق القطاع غير الربحي (٢٠١٨) والصادر عن مؤسسة الملك خالد الخيرية إلى بعض الإحصاءات عن واقع القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية كما يلي:

١- بلغ عدد الجمعيات الأهلية الخيرية في المملكة ٩٤٩ جمعية، و٥٢١ لجنة اجتماعية، (٥٩١) جمعية لتحفيظ القرآن والمكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد، و(١٧٦) مؤسسة أهلية مانحة.

٢- تراجع المملكة في عدد المنظمات مقابل السكان؛ إذ بلغ عدد المنظمات غير الربحية لكل (١٠,٠٠٠) من السكان منظمة واحدة، مقابل (٢٠٠) منظمة غير ربحية لكل (١٠,٠٠٠) من السكان في فرنسا، و(٥٣) منظمة في كندا، و(٤٩) منظمة في الولايات المتحدة الامريكية، و(١٧) منظمة في ماليزيا، (٥) منظمات ربحية في مصر.

٣- يظهر تركيز الأنشطة الخدمية للمنظمات غير الربحية في المملكة في الخدمات الاجتماعية بنسبة (٤٧٪)، وفي التنمية والإسكان بنسبة (٤٦٪)، وضعف أنشطة التعليم والصحة بنسبة (٥,٨%) وكذلك ضعف في أنشطة التعليم والأبحاث (١,٢٪).

٤- يرى المجتمع السعودي أن للقطاع غير الربحي إسهاما متوسطًا أو ضعيفًا في التنمية، ويرى العاملون في القطاع أن ضعف القوانين، وعدم انضباط التدفقات المالية، هي الأكثر إعاقة للعمل.

٥- إن تنمية القطاع غير الربحي في المملكة يكون عبر تخصيص برنامج تنفيذي لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، لتنظيم أثره، وإنشاء هيئة لتنمية القطاع.

٦-ضرورة العمل على تأسيس هيئة لتنمية القطاع غير الربحي، ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية، لتنظيم أثر برامج المنظمات غير الربحية، وحوكمة هذا القطاع وتنظيمه ومراقبته، وتنسيق جهود القطاعين العام والخاص في دعم القطاع غير الربحي في المملكة، والعمل على متابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي للقطاع غير الربحي.

٧- من المهم إطلاق برامج أكاديمية في الجامعات السعودية لتخصص إدارة المنظمات غير الربحية.

٨- دعم المنظمات غير الربحية، من أجل العمل لمواءمة ومطابقة أهدافها وبرامجها وأنشطتها مع الأولويات الوطنية الواردة في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهدافها التفصيلية وبرامجها التنفيذية أيضاً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (آفاق القطاع غير الربحي،٢٠١٨م).

ويشير المركز الدولي للأبحاث والدراسات (٢٠١٨م) إلى أن هناك عدد من المعوقات التي تواجه أداء القطاع غير الربحي لدوره في التنمية المستدامة، ومنها:

١- عدم اكتمال البيئة التشريعية للقطاع غير الربحي ومؤسساته والسياسات المنظمة لأدواره.

٢- عدم توافر معلومات شاملة ودقيقة عن القطاع ومجالاته ومؤسساته، والفجوات التنموية التي تواجهه وعدد المتطوعين وغيرها من المعلومات المهمة.

٣- ضعف الربط الإلكتروني وعدم توفر الخدمات الإلكترونية بالشكل الذي يسهم في زيادة الأداء والكفاءة.

٤-قلة القوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تدير وتنظم القطاع وتنجز أعماله.

٥- عدم اكتمال السياسات الخاصة بحوكمة الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وضعف مراقبة أداء عملياتها.

٦-عدم توافر فرص تمويلية للقطاع، وضعف إشراك القطاع الخاص في مجالات التنمية، بشكل يخدم الأولويات للتنمية.

٧- مع عدم وجود فرص تطوعية واضحة لأفراد المجتمع الا أنه يلاحظ الضعف الكبير والمؤثر في العمل التطوعي الرسمي والمنظم في المملكة.

٨-ضعف في التنسيق وتوحيد الجهود بين منظمات القطاع غير الربحي من جهة، وعلاقة هذه المنظمات بالقطاعين العام والخاص من جهة أخرى.

وقد أشار تقريد صادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (٢٠١٦م) بأن الخطة الإستراتيجية لتفعيل مؤسسات القطاع غير الربحي، تشمل منظومة من الممكنات لتفعيل دور القطاع وتوسيعه ونموه كماً ونوعاً وكيفاً من خلال ما يلي:

١- توافر العينة التنظيمية الممكنة لعمل القطاع غير الرسمي ومؤسساته والسياسات الحاكمة لأدواره ومؤسساته.

٢- توافر المعلومات المبنية على السياسات الصحيحة والموثوقة عن القطاع ومجالاته ومؤسساته والفجوات التنموية التي تسهم في توجيه منظمات القطاع للعمل في مجال التنمية.

٣- توافر الربط الإلكتروني والخدمات الإلكترونية لمؤسسات القطاع غير الربحي لرفع فاعلية الأداء وكفاءة استخدام الموارد البشرية.

٤-زيادة ودعم التميز المؤسسي وبناء القدرات للمؤسسات والأفراد.

٥-توافر فرص تمويلية للقطاع غير الربحي، وإشراك القطاع الخاص في مجالات التنمية، وتوجيه الدعم الحكومي نحو تلك المجالات.

٦-تحقيق ثقة المجتمع وتقديره للجهود التطوعية المؤسسية، والاستعداد للمشاركة معنوياً ومادياً، بما يمكن منظمات القطاع غير الربحي من تحقيق رسالتها.

وهكذا تتضح أهمية القطاع غير الربحي والدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من المعوقات والصعوبات التي تواجهه، فإن إسهاماته تعد محط أنظار المسؤولين وصناع القرار، ومن ثمَّ فإن التمكين لقطاع المنظمات غير الربحية يعد هو المدخل الملائم لتطويره وإسناد المهمات التنموية إليه، كما اشارت الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

ثانياً – النظريات المفسرة للدراسة

- تمهيد:

يعتبر لفظ المقاربة أو الاتجاه ذو دلالات كثيرة، ويعني: "الطريقة الظنية للبحث، والتي تهدف إلى الإحاطة بموضوع ما وفق تصور معين، والتحقق من المعرفة الناتجة، دون الوصول إلى درجة الإدراك اليقيني، فمن الناحية المنهجية تعني المقاربة: طرائق إنتاج المعرفة، والتحقق منها بأشكال متعددة، أما من الناحية النظرية، فتعني تصور الموضوع والإحاطة به جزئياً"(عباس، ٢٠١١: ٣٩)، كذلك يمكن عدُّها "اقتطاعاً من إحدى النظريات، فعندما نتحدث عن مقاربة أحد الباحثين، فيقال لنا: إنه يملك مقاربة ماركسية، هذا يعني أنه يستلهم من كارل ماركس ولاحقيه الذين طوعوا النظرية" (Angers, 1997: 59)، بالإضافة إلى ذلك فإن المقاربة يمكن عدها "بمنزلة زاوية معينة لمعالجة موضوع بحث، مثل: النزعة، المذهب" (إبراهيم، ٢٠٠٥: ١٧). وهناك كثير من وجهات النظر حول تعريف مفهوم الاتجاه ومعناه، إلا أنه ودون الدخول في أي سجالات نظرية حول هذا الموضوع، فالاتجاهات العلمية "الفكرية" أو النظرية أو المنهجية" يمكن أن تعدُّ تعبيراً عن رؤًى جزئية للواقع الاجتماعي، حيث تبتعد عن فكرة النظريات والمدارس الشاملة أو حتى النظريات متوسطة المدى، فهي لا تعدو سوى أنها اقترابات فكرية ومنهجية خاصة "Micro" لتفسير ظواهر، أو موضوعات، أو وقائع معينة دونما سبر أغوار مجال النظرية الاجتماعية في حد ذاتها. وعلى هذا النحو، يتشكل الإطار الفكري العام لهذا البحث، استناداً إلى المقاربات النظرية الآتية:

أولاً– الاتجاه التشاركي:

يعتبر **الاتجاه التشاركي** أساساً لتحقيق التنمية في المجتمع المحلي وذلك انطلاقاً من دور الشراكة كنظام تسيير جديد يعيد تحديد دور الدولة. فهي (الاتجاه التشاركي) تتمثل في الشراكة بين الجهود الحكومية والمجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص فهي تعبير عن الديمقراطية التشاركية، التي تعتبر عرضاً مؤسسياً للمواطن المحلي؛ يستهدف اشراكه في عملية مناقشة البدائل والاستراتيجيات، وكذلك اتخاذ القرارات بخصوصها في إطار تحسين الظروف المعيشية التي يعيشها الفرد" (باي،٢٠١٧ :٢٧٤). وقد عرّف صالح الزياني الاتجاه التشاركي بأنها " مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية. يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهي تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دوراً ورأياً في صناعة القرارات التي

تؤثر في حياتهم سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، ويقوم مثل هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم والتعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة" (الأمين، ٢٠١٥: ٥٥). ويعتمد الاتجاه التشاركي على وضع الإنسان في مركز الاهتمام دون النظر الى خصائصه الجنسية أو العمرية أو المعرفية أو الطبقية. كما اهتم الاتجاه على إشراك كل الأطراف والجماعات في المجتمع لتسيير وتنفيذ برامج التنمية، لذلك فهي على الجماعات الضعيفة والمهمشة، من الشباب العاطل والنساء والأطفال لمنحهم القوة واشراكهم في تحمل مسؤولية مجتمعهم (بوطالب ١٤٣٦هـ). ويؤكد عالم الاجتماع الاقتصادي الأمريكي (مانكور ألوسون) في كتابه مناطق الفعل الجماعي: "أن الفرد يطمح على الدوام إلى اتباع سياسة الراكب الخفي الذي يعمل على الاستفادة من استثمارات الآخرين، فالمقاربة التشاركية تنطلق من عدة تساؤلات عدة ترتبط بالشروط التي يجب تحقيقها لتمكين مجموعة بشرية من الدفاع عن مصالح أعضائها من جهة، والعمل على تنمية الشعور بأهمية الفعل الجماعي من جهة أخرى"(بوطالب، ١٤٣٦: ١٤٠).

مرتكزات المقاربة التشاركية:

وارتباطاً بما سبق، فهناك مجموعة من الأسس التي تقوم عليها عملية التشاركية، والتي تعد مفاهيم وعمليات ضرورية لا غنى عنها لفهم هذه المقاربة التنموية، ومنها:

١- الديمقراطية التشاركية:

ويمكن النظر إلى الديمقراطية التشاركية على أنها "عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه إلى المواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، ويستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة، وتمس حياته اليومية عبر مجموعة من الإجراءات العملية" (عبد القوى، ٢٠١٥: ١٥). ويرى صالح زياني أن مفهوم المشاركة أو التشاركية مرتبط بالمجتمع المفتوح الديموقراطي؛ وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحيث يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم؛ سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضاً على قدرات المشاركة البنَّاءة (زياني، ٢٠٠٨).

وتؤكد "ريان فوت" أن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها "تتطلب قدراً كبيراً جداً من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني)، وليس بإمكانها أن تفسح مجالاً لقرار سريع وفعَّال، والأكثر من هذا حسب "ريان" أن المواطنين العاديين لا يملكون تقويماً ذا كفاءة في كل المجالات (المواطن ليس بديلًا عن الحكومة)، ولكن حتى يكون القرار ملائماً ورشيداً، ينبغي على صنَّاع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة" (بكر والشيشكلي،٢٠٠٤: ١٩٥). من ثمَّ فالديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لإيجاد الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، لتقديم إسهامات قيمة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، وذلك من منطلق زيادة الشفافية، والمساءلة، والفهم، والاحتواء الاجتماعي، ويتوقف نجاح هذه العملية على مدى مشاركة الحركات الجمعية والمجتمع المدني في الشأن العام وكذلك إسهام الفئات الاجتماعية المختلفة.

أسس بناء الديمقراطية التشاركية:

"لتوفير قيام ديمقراطية تشاركية فعَّالة، لابد من توافر أسس يجب الالتزام بها؛ وهي:

١- تأكيد سيادة الأفراد وسلطتهم.

٢- تعميق مفهوم المواطنة.

٣- التعدد التنظيمي المفتوح.

٤- التداول على السلطة.

٥- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي الأخير فإن هذه المؤشرات جميعاً وإن كانت تدل فيما هو متعارف عليه من احتمال توافر بناء ديمقراطي تشاركي راسخ القواعد والمبادئ في هذا المجتمع أو ذاك، تمثل في الوقت نفسه أهم خصائص الظاهرة الديمقراطية التشاركية ومعالمها التقليدية...إلخ، إلا أن هذه المؤشرات ليست ثابتة وأن قيام هذه التشاركية وفق أسس وقواعد أخرى وارد في كل المجتمعات" (زكرياء، ٢٠١١: ٣٨).

ونتاجاً لما سبق "تتعدد أهداف الديمقراطية التشاركية، ومنها:

١- تفعيل إسهام المواطن في عملية صنع القرار، فهي قناة تصاعدية، تنازلية للتواصل بين السلطة والمواطن.

٢- تعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها وحجم الإمكانات المتوافرة، والإطار الإستراتيجي للعمل الحكومي.

٣- تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية عبر التفاعل المباشر مع السلطات القائمة.

٤- زيادة التفاعل بين المواطنين والحكومات، الأمر الذي يتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وروابط وجمعيات، مما يبرز أهمية المجتمع المدني وفاعليته التي تعطي للديمقراطية التشاركية ثمارها وفحواها" (كنزة، ٢٠١٦: ٢٧).

٢- التخطيط التشاركي

تعتبر مشاركة الأفراد مطلب ملح للتنمية المستدامة، وإن وجدت تأويلات كثيرة لمشاركة الناس والتنمية التشاركية، تتأرجح بين من: "نريد منهم أن يشاركوا فيما نعمل" إلى: "نريد أن نساندهم في تحقيق أهدافهم"، وهنا يوجد نمطان من المشاركة؛ الأولى: المشاركة السلامية، حيث الوصفة الجاهزة عبر توصيل حزم من الخدمات والسلع المعروفة سلفاً إلى جماعات مستهدفة محددة، أما الثانية: فهي المشاركة التفاعلية، حيث يشترك الناس في التخطيط وتنمية مجتمعاتهم المحلية، وأيضاً خلق أو تعزيز الوضع التنظيمي للتنفيذ المستدام (Pretty, 1994). ومن هنا تكمن أهمية التخطيط التشاركي، والذي يعرف بوصفه "أفعالًا مشتركة من جانب الناس المحليين وكادر المشروع بغرض صياغة خطط التنمية، واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها، بحيث ينبغي أن تكون حواراً وتفاوضاً بين الطرفين "داخل المجتمع المحلي وخارجه"، ومن ثمَّ يعبر عنه مفاهيمياً باصطلاح "الحوار التفاوضي" بين السكان المحليين وكادر المشروع، بهدف توكيد مساندة المشروع للحاجات والقيود والفرص المحلية، باختصار: التخطيط التشاركي هو جهد من الأطراف المنخرطة في جدول أعمال مشترك من أجل أفعال التنمية المستدامة، وهذا الجدول ليس بالمفتوح تماماً، فالتحدي هو أن تفرز وتوافق على الأفعال التي تتسق مع الاثنين (غانم، من دون تاريخ: ٢٢).

٣- الشراكة:

بما أن مفهوم الديمقراطية التشاركية يقترب أكثر من المجال السياسي للتنمية؛ فإن مفهوم الشراكة يقترب أكثر من الجانب الاقتصادي للتنمية، لذلك يتضمن مفهوم الشراكة "الاتفاق بين طرفين أو أكثر حول القيام بمشروع مشترك، بهدف النفع العام، ويتطلب هذا الاتفاق توافقاً في الأهداف والغايات، وتحديد الأدوار، وتقاسماً للنشاط بناءً على حاجات معنية رُصِدت في أحد المجالات التنموية"(السعيدي، ٢٠٠٦، ٥٨). من جانب آخر تعني الشراكة "تواجد جميع الأطراف التي تعمل على تنمية المجتمع وتحديثه – الحكومة والقطاع الخاص والجماهير والمجتمع المدني – في إطار مشروعات مشتركة تحقق الحد الأدنى لمصالح جميع الأطراف لتحقيق الحد الأقصى من العائد بالنسبة إلى المجتمع، مما يساعد على تطوير أداء كل الأطراف باتجاه التقاء منظومة أخلاقية وإيثارية مشتركة، وأيضاً باتجاه الأداء الداخلي بكل طرف من أطراف الشراكة" (ليلة، ٢٠٠٧: ٥٧). وكل ما سبق يؤكد أن بناء الشراكة يتضمن أطراف ثلاثة رئيسة؛ وهي: الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في إطار من المساواة، إذ يكمل كل طرف من الأطراف الأخرى من الشركاء مما يؤدي إلى تعظيم المردود من الشراكة؛ سواء على المستوى البشري أو المالي أو الفني، كذلك فإن الشراكة تزيد من تعميق مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى كل الشركاء. (قنديل، ٢٠٠٦). "فالشراكة أو التشاركية، ليست مجرد تقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص، إنما تعد تغييراً في فلسفة التنمية، وإعادة النظر في دور الدولة ومسئولياتها وكيفية إدارة شئون الاقتصاد الوطني، بواسطة سياسات تجعل القطاع الخاص شريكاً للدولة، في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية" (سيروب،٢٠١٧: ٩) بالإضافة إلى "دور المنظمات غير الربحية الأهلية، والذي يتزايد باستمرار في ظل التحول في كثير من البلدان من الاقتصاد المخطط أو الموجه إلى اقتصاد السوق، وما صاحبه من مشكلات، وسيادة الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية، والذي لا يمكن تحقيقه عملياً من دون منظمات أهلية تعبر عن درجة نضج ومستوى التطور الذي حققه المجتمع" (شكر، ٢٠٠٥: ١٥).

وعند اتخاذ قرار باللجوء إلى التشاركية ينبغي مراعاة بعض المعايير المهمة:

١-أهمية البنية التحتية.

٢-المستوى التكنولوجي.

٣-تحصيل الأموال (الرسوم).

٤-حجم منطقة الإنتاج (بيرو وستانكو، ٢٠٠٢: ٣٣٦).

بالإضافة إلى ذلك، فإن التشاركية يجب أن تتسم بالإبداعية، وفي هذا الإطار فإن التشاركية الإبداعية: تعني عملية إنتاج معرفة جديدة يمكن تحويلها إلى منافع عملية قابلة للتبادل الاقتصادي والتنموي (الحسنية، ٢٠٠٩). وبناءً على ما سبق فإن الشراكة أو التشاركية: تعبر عن عملية متسعة ومعقدة بين أطراف عدة (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني الأهلي)، بحيث يتجه دور الدولة في عصر العولمة إلى القضاء على مشكلات التخلف، وتحقيق التنمية المستدامة؛ استجابة للتغيرات العالمية، مما يتطلب ضرورة إيجاد البيئة الحاضنة الإبداعية والابتكارية لتحقيق هذه التنمية، وإعطاء دور متزايد للمنظمات الأهلية غير الربحية في المشاركة التنموية.

٤- المشاركة المجتمعية:

ترتبط هذه العملية بالتخطيط التشاركي من ناحية، والتمكين من ناحية أخرى في إطار التنمية المستدامة؛ خاصة الجانب البشري، وقد ورد هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ويعني: إشراك الجماهير عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، فقد تكون للناس في بعض المفردات سيطرة كاملة ومباشرة على هذه العمليات، وفي مفردات أخرى قد تكون السيطرة جزئية أو غير مباشرة، والمهم هو أن تكون لدى الناس إمكانية الوصول إلى صنع القرار، فالمشاركة بهذا المعنى عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية.

والمشاركة المجتمعية: "هي إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تطبيق التنمية البشرية المستدامة، وتأتي أهمية دورها من أنها تفسح المجال لجميع أفراد المجتمع ليسهموا في صنع التنمية وجني ثمارها، وتعد المشاركة الشعبية وسيلة وغاية في الوقت ذاته؛ فالناس هم وسيلة الوصل للتنمية البشرية المستدامة، وهم أيضاً الهدف منها، فالمشاركة الشعبية تقوم على تفعيل جميع أطراف المجتمع، مما يستلزم وجود إستراتيجية شاملة، وذلك لرسم خطة العمل القادرة على تنظيم الجماهير وقيادتها لتحقيق التنمية المستهدفة" (خميس، ٢٠٠٣: ٢٤)، ونتيجة لذلك فإن المقاربة التشاركية تحيل فكرة المشاركة إلى الجماهيرية أو الشعبية أو المجتمعية، وهنا يمكن أن تحدث المشاركة المجتمعية بعدة طرائق وأساليب أهمها:

١- المشاركة المباشرة: وهي مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة مستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية.

٢- المشاركة غير المباشرة: وتحدث بوساطة أشخاص معينين وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية (غنيم، ٢٠٠١).

ويؤكد سويقات (٢٠١٧: ٢٤٥) "أن أهمية مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة تكمن من خلال ما يلي:

١- يعد الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون الاشغالات نفسها المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي.

٢- يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي.

٣- إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطار ملائم للحوار وحل المشكلات اليومية للمواطنين.

٤- إن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الحلول المناسبة، تتجسد بعد ذلك في المشروعات التنموية المختلفة.

٥- إن مشاركة المجتمع المدني تعد شرطاً أساسياً لإرساء قواعد الحكم الرشيد؛ نظرًا إلى أنه أحد أطراف الحكم الراشد؛ وهي: الحكومة – والقطاع الخاص – والمجتمع المدني".

وهكذا فإن المنظمات غير الربحية ومن خلال الاتجاه التشاركي، تعد هي الحاضنة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الشراكة الفعَّالة مع الدولة والقطاع الخاص، والتي تتيح تنظيم المشاركة المجتمعية الفعَّالة وإدارتها، والتي يعبر من خلالها الأفراد عن أنفسهم بفعالية وبطريقة مؤثرة وإيجابية لتحقيق تغيير أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم المحلية ، فهو يفسر الطريقة التي من خلالها سيتم إشراك كافة الأفراد والمؤسسات والمنظمات في عمليات التخطيط و اتخاذ القرارات ذات الصلة بعمل المنظمات غير الربحية وتنفيذ البرامج المناسبة للفئات المستهدفة بما يحقق عملية التنمية الاجتماعية المستدامة التي تعتبر هي الغاية من المشاركة .

ثانياً- اتجاه التمكين الاجتماعي:

يؤكد العبد الكريم (٢٠١٤: ١٨١) إلى أن "التمكين يرتبط بالمشاركة، حيث إنهما يمثلان وجهين لعملة واحدة في إطار التنمية؛ فالمشاركة لا تستهدف تنمية المجتمع فقط، بل تستهدف كذلك الذات وإظهار قدرتها وإمكانيتها ووجودها الفاعل المؤثر في الحياة على أصعدتها المختلفة، ويعرف التمكين في قاموس الخدمة الاجتماعية: بأنه عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات على زيادة قدراتهم الشخصية، والجماعية، والاقتصادية والاجتماعية، واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوة والمزايا الإيجابية لديهم". ويشير ماريل إلى أن التمكين بمنزلة عملية وعي وتأسيس قدرات تقود إلى إمكانات أكثر، وقوة في التحكم وصنع القرار، وممارسة الفعل من أجل إحداث تغيير (Marilee: 1995, 14). وفي هذا الإطار فإن قضية التمكين قد أخذت منحى معيناً باتجاه مسارين أساسيين وهما:

١- التمكين الوظيفي أو الإداري

ركز الفكر الإداري أو المؤسسي على التمكين الوظيفي الذي يعني: دعم الأفراد العاملين داخل المؤسسات أو المنظمات المختلفة، وقد ارتبط بالتمكين على هذا النحو مجموعة من المفاهيم من مثل: التفويض والتعزيز، والثقة، والاستقلالية، والمشاركة، والإثراء الوظيفي... إلخ. وارتباطاً بذلك يرى (عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١) "أن التمكين لغةً: هو التقوية أو التعزيز، والتمكين اصطلاحاً: هو دعم البنية التحتية في المنظمة والمؤسسة؛ وذلك بتقديم المصادر الفنية، وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في المنظمة، ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت والمعرفة وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ وغير المتوقع خلال خدمة المستهلك، والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه". لذلك يُعدُّ "التمكين من أحدث المداخل الرئيسية وأهمها للإصلاح الإداري في الدول المتقدمة، وهو الصيحة التي تتردد أخيراً في تطور الفكر الإداري بعد أن تحول الاهتمام ١٨٠ درجة من نموذج منظمة التحكم والأوامر إلى ما يسمى الآن بالمنظمة الممكنة" (عبيد، ٢٠٠٣: ٨٧)، كما يمثل تمكين العاملين أحد المفاهيم التي يجرى تداولها بين المنظمات، إذ يقوم على إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات ومنحهم الحرية لأداء الأعمال بطريقتهم دون تدخل الإدارة، الأمر الذي يعني إعطاء الثقة للعاملين والحرية والموارد يتصرفون طبقاً لأحكامهم الشخصية. "ومن خلال أدبيات التمكين هناك اتجاهان عامان للتمكين في بيئة العمل هما: الاتجاه التحفيزي والاتجاه الاتصالي، ويقصد بالاتجاه الاتصالي العملية التي تتم من أعلى إلى

أسفل، حيث يتم التمكين عندما تشارك المستويات العليا في الهيكل التنظيمي المستويات الدنيا في السلطة، أما النموذج التحفيزي، فيركز على اتجاه العاملين نحو التمكين الذي يظهر في الكفاية، والثقة في القدرة على أداء المهام، والشعور بالقدرة على التأثير في العمل، وحرية الاختيار في كيفية أداء المهام والشعور بأهمية العمل" (ديوب، ٢٠١٤: ٢٠٤). ومن ثمَّ فالتمكين الوظيفي يمنح العاملين القدرة والاستقلالية في صنع القرارات وإمكانية التصرف بوصفهم شركاء في العمل مع التركيز على المستويات الإدارية الدنيا، وهو على هذا النحو لا يعني تفويض العاملين فقط لصلاحيات صنع القرار، ولكنه أيضاً يؤكد وضع الأهداف والسماح للعاملين بالمشاركة (البشايشة، ٢٠٠٨: ٢٠٦).

وقد تم التأسيس لقضية التمكين مع بداية القرن العشرين، وازدادت أهميته والكتابة عنه في بداية السبعينيات استجابة لفكرة أن التنافس سيزداد في المستقبل، وتم تبني هذا المفهوم نتيجة التطور المستمر في المحيط والتعقيدات المتزايدة التي تواجه المنظمة، وذلك للتكيف والتأقلم مع ظروف شتى، بالإضافة إلى رغبة المنظمة في التوجه إلى زبائنها وإعادة بعث نشاطها من جديد، وباختصار وقت اتخاذ القرار، فعمل القادة هو تمكين الآخرين من العمل بأفضل مستوى من الكفاءة والفاعلية، كما أن المنظمات تتسارع اليوم إلى تبني هذا المفهوم؛ لكي تستخدم أقصى الطاقات الفكرية المطورة لدى العاملين من خلال فرق العمل والابتكارية وتحرير العقول من الافتراضات التي لم تعد تلائم متطلبات مجال الأعمال اليومي (مسودة، إدارة الموارد البشرية العربية).

ويؤكد "أوميكر" (Umiker: 1992:233) أن التمكين يفيد كلاً من المنظمة والفرد على النحو الآتي:

أولاً: بالنسبة إلى المنظمة:

١- ارتفاع الإنتاجية. ٢- انخفاض نسبة الغياب ودوران العمل.

٣- تحسين جودة الإنتاج أو الخدمات. ٤- تحقيق مكانة متميزة.

٥- زيادة القدرة التنافسية. ٦- زيادة التعاون على حل المشكلات.

٧- ارتفاع القدرات الابتكارية.

ثانياً: بالنسبة إلى الفرد:

١- إشباع حاجات الفرد من تقدير وإثبات الذات.

٢- ارتفاع مقاومة الفرد لضغوط العمل.

٣- ارتفاع ولاء الفرد للمنظمة.

٤- إحساس الفرد بالرضا عن وظيفته ورؤسائه.

٥- ارتفاع الدافعية الذاتية للفرد.

٦- تنمية الشعور بالمسؤولية.

وقد أثيرت قضية التمكين في الفكر الإداري عبر كثير من النظريات، مثل: نظرية الإدارة العلمية لفريدريك تايلور، ورؤية هنري فايول للإدارة (الإدارية) بالإضافة إلى المدرسة البيروقراطية لماكس فيبر، ثم تطورت من جانب النظرية السلوكية التي ركزت على الجوانب الإنسانية من خلال دراسات التون مايو ونظرية ماسلو للحاجات الإنسانية، ورؤية ذات العاملين لهرزبرج. حتى جاءت النظريات الحديثة لتؤكد فكرة التمكين الرشيد، وتفويض السلطات للعاملين، ومشاركة الإدارة، مثل: مدرسة النظم ونظرية المواقف (الاحتمالات)، ونظرية (Z) اليابانية... إلخ، بحيث نرى أن مراحل تطور الفكر الإداري الحديث يتجه في إدارة العنصر البشري نحو مرحلة جديدة من التعاون والمشاركة وروح الفريق، ورضا العاملين... وما يمكن أن يسهموا به في نجاح المنظمة (توفيق، ٢٠٠٨).

ومن ثمَّ فإن التمكين في الفكر الإداري اعتمد على عناصر ومتغيرات كثيرة تقوم على تحفيز العنصر البشري والإنساني ودعمه من خلال الفرد الموظف أو العامل؛ وذلك من أجل الارتقاء به، ومن ثمَّ تطوير الإنتاج والعمل لصالح المؤسسة أو المنظمة ككل.

٢- التمكين التنموي (المجتمعي):

إن تحقيق التنمية عامة والمستدامة خاصة يحتاج إلى تبني آليات وأساليب واقعية من أهمها: التمكين بالمعنى الشامل؛ والذي ينظر إلى جميع الفئات والشرائح المهمشة والمحرومة في نطاقات مختلفة. وارتباطاً بذلك يشير

"تيرنر" (Turner: 1996: 218) "إلى أن التمكين يقوم على الربط بين العدالة الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والمعاناة والألم الذي يعاني منه الفرد من ناحية أخرى. ويقدم مفهوم التمكين منهجاً شاملاً متكاملاً يهدف إلى الوفاء بحاجات المجموعات البشرية التي تعاني من القمع. ويتبنى مفهوم التمكين المدخل الأيكولوجي الذي يتيح لنا أن ندرك الاعتماد المتبادل بين جميع النظم الحية وغير الحية، والطبيعة العملية للعلاقات القائمة بين مكوناتها، ومع ذلك فإن التمكين لا يستبعد فكرة الصراع بوصفه وسيلة لإطلاق الطاقات الكامنة في الأفراد وبيئاتهم، هذه الطاقات هي أساس القوة التي تكونت لدينا من خلال السعي إلى التكيف بين الفرد وبيئته. وعادة ما يفشل الفقراء والمقموعين في عملية التكيف هذه؛ نظراً إلى أن غياب العدالة يعيق إطلاق طاقات البشر".

ولكي يتم تغيير هذه المعادلة ينبغي أن يدرك الأفراد طبيعة قوى القمع هذه ويسمونها بأسمائها، ويتحدون معاً للتصدي لها، إن أفضل مظاهر الطاقات التي يمكن الاعتماد عليها هي العمل الجماعي ضد ممارسات القمع والظلم. وغالباً ما يتناول التمكين الاجتماعي إعطاء أعضاء الجماعات الضعيفة فرصة تجاوز عمليات التمييز الاجتماعي من خلال عمليات صنع القرار، الذي يعتمد على الرعاية الاجتماعية عن طريق توفير المساعدة وإرجاع الثقة بالنفس والإرادة الذاتية، وهكذا فإن "التمكين هو إعطاء الفرص للمحرومين والمهمشين، وذلك عن طريق المنظمات التي تسعى إلى مواجهة عمليات الحرمان والتهميش والحيلولة دونها، وقد توسع استعمال المصطلح للدلالة على عمليات التمكين المادي والمعنوي في عملية التنمية الإنسانية الشاملة: (اقتصاديا وصحيا واجتماعيا وقانونيا، وسياسياً) وصولاً إلى تحقيق المواطنة الكاملة والفاعلة" (بوطالب، ١٤٣٦هـ: ١٥٣). وقد قدم "جولب" "عرضاً تفصيلياً لمفهوم التمكين قانونياً، كما ورد في تعريفات كثيرة، واستخلص منها أن التمكين القانوني مصطلح واسع ومتعدد المجالات، ولا يقتصر على إستراتيجية واحدة، وهو لا يعد وصفة سحرية للتخفيف من الفقر. والتمكين من هذه الناحية: هو استخدام القانون لتعزيز موقف المحرومين والمهمشين" (Golub: 2010: 6).

وترجع جذور مفهوم التمكين إلى عقد الستينيات من القرن الماضي، إذ ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، ومنذ ذلك الحين استخدم مفهوم التمكين بعدة معانٍ، وكذلك استخدم في عدة مجالات، نحو الاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي، وكذلك في التنمية (رأفت، ٢٠١١).

"وتتعدد أبعاد التمكين وتتسع دائرة مستهدفاته أو نواحي دلالاته، إذ يضم أربعة أبعاد أساسية؛ وهي: البُعد المعرفي، والبُعد النفسي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد السياسي، كما وضع بعضهم عناصر عامة للتمكين وهي على النحو الآتي:

١- الاعتماد على الذات.

٢- الحصول على الدخل وتسهيلات القروض وإمكانية الحصول على أتمانات كبيرة.

٣- ملكية الأرض والعقارات وامتلاك مصادر أخرى للقوة مثل: التعليم، والمكانة الاجتماعية، والعمل.

٤- الحصول على المعرفة والمهارات الداخلية والخارجية.

٥- المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

٦- المشاركة في المواقع القيادية.

٧- المشاركة في اتخاذ القرارات.

٨- المشاركة في البرلمان" (زكرياء، ٢٠١١: ٤٣).

"وعلى الرغم من تعدد الرؤى حول قضية التمكين واختلافها باختلاف السياق والشرائح الاجتماعية، إلا أنها دارت جميعاً حول القضاء على كل أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

١- إزالة كل العقبات التي تعوق عملية التمكين؛ سواء كانت قانونية أم تشريعية أم اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف المتبعة أم غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة (النساء، الأقليات الإثنية والدينية، الفقراء... إلخ) أو الأقل حظاً في مراتب أدنى.

٢- تبني سياسات وإجراءات وتشريعات، وإقامة هياكل ومؤسسات تقضي على مظاهر الإقصاء والتهميش، وتتولى عملية التمكين.

٣- تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات، والمهارات والموارد، والقدرات على النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة وفرص متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً" (مسعود،٢٠٠٦: ٥).

"وقد أُستخدم مفهوم التمكين من قبل المؤسسات الدولية والمانحين والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وبغض النظر عن اختلاف الرؤى حول تعريفه وتأصيله نظرياً، فإن التمكين عامة يهدف إلى إحداث تغيير في هياكل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته ومن ثمَّ استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة" (زكرياء، ٢٠١١ :٤٣).

وهكذا يتبين من خلال ما سبق، كيف تركز مقاربة التمكين على دعم الأفراد وتقويتهم وتعزيزهم بما يتيح لهم تفاعل أفضل مع بيئاتهم، وهنا فإذا كانت التنمية الاجتماعية المستدامة تقوم على المشاركة أو التشاركية مع الأفراد والجماعات؛ خاصة إذا كان المستهدف هو تغيير بيئاتهم ومجتمعاتهم المحلية وتنميتها، فإن ذلك لن يتأتى إلا بتمكين هؤلاء من خلال تحسين قدراتهم على إيجاد الخيارات وتحويلها إلى برامج وسياسات تعود بالفائدة على الجميع وتحقيق نتائج جيدة، وبصورة خاصة بالنسبة إلى الفئات المهمشة أو المحرومة، بما يتطلب مواجهة كل أشكال التمييز والقضاء عليها، وكذلك محاربة الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي بحل المشكلات المختلفة، وإعطاء الحقوق والمساواة في المعاملة، ورفع الضغوط عن كاهلهم بما يؤدي إلى تنمية روح الانتماء والمسؤولية الاجتماعية لديهم ومن ثمَّ تحفيزهم واستثمار قدراتهم للمشاركة في التنمية المرجوة.

ثالثاً- النظرية الأيكولوجية:

تقوم هذه النظرية على الأثر المتبادل بين المؤسسات والبيئات التي توجد فيها، وتلك المؤسسة التي تعكس البناء القيمي لبيئتها الاجتماعية، وتستمد من البيئة شرعيتها ومبررات وجودها والأهداف التي يمكن تحقيقها، هذا إلى جانب تأثر المؤسسة بالمؤسسات الأخرى الموجودة بالبيئة، والتي يتم التفاعل معها في عدة صور من التعاون والصراع والتأثر والتأثير. ومعنى ذلك أنه لا يمكن إغفال التأثير المتبادل بين المنظمة والتغيرات البيئية والتكنولوجية والتحولات في نمط الحياة، والعلاقات الاجتماعية، وأنماط المشاركة، ومن ثم تغير الدوافع والاتجاهات والقيم، مما

يتطلب اعتماد الممارسة المهنية على نظرة أكثر شمولية في التعامل مع القضايا والمشكلات المعاصرة (Elaine,1997:742).

وقد اهتم علم الاجتماع كثيراً بالبيئة، حيث يكشف عن مدى تكيف الأفراد مع البيئة الفيزيقية، وأثر ذلك في تحديد نوع العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع، وكذا صور التنظيم الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يعد "ابن خلدون" من الرواد الأوائل الذين اهتموا بالأيكولوجيا، حيث أدرك من خلال أسفاره الطويلة سر تباين المجتمعات وتشابهها، وأرجعها إلى أثر البيئة والعوامل الجغرافية، ومن ثم معرفة أوجه الاختلاف بين المجتمعات في العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة (جلبي وآخرون، ١٩٩٨). وكذلك فقد اهتم مونتسكيو بالتأكيد على الحتمية الجغرافية، بالإضافة إلى أن المكان وخصائصه يعد عاملاً أساسياً في التنوع الثقافي والاجتماعي، وأهمية العوامل الجغرافية في تشكيل النظم الاجتماعية؛ مما أدى إلى تطوير الأيكولوجيا البشرية بفرعيها الثقافي والاجتماعي (السيد، ١٩٨٩). وقد أوضح هربرت سبنسر من خلال المماثلة العضوية فكرة النسق التي تشير إلى أن أي كائن يمكن تصوره بوصفه كل مركب متساند الأجزاء على نحو وظيفي متبادل، وبذلك يشكل النسق بهذا المعنى فكرة محورية ذات أهمية وتاريخ طويل في التحليل الأيكولوجي، أما ماكس فيبر فقد أكد أن البيئة قضية مشتركة بين كل من علماء الاجتماع والعلوم الأخرى، ولقد كانت آراء فيبر حول التغيير والثقافة والاقتصاد والدين والسلطة تسهم في توضيح العلاقة المتبادلة بين التنظيم الاجتماعي والبيئة التي يوجد فيها (سالم، ٢٠١٦).

ويرجع الفضل في التطور الذي لحق بالدراسات الأيكولوجية في ميدان علم الاجتماع إلى روبرت "بارك" و"آرنست بيرجس" المؤسسين الأوائل للمدرسة الأيكولوجية في جامعة "شيكاغو" حيث كانت البداية في كتابات عالم الاجتماع الأمريكي "تشارلز جالبن"، وقد شهدت بعد ذلك فترة ما بعد ١٩٢٥ كثيرًا من الدراسات التي اهتمت بتطوير الكثير من المفاهيم الأيكولوجية والمدخل الأيكولوجي في علم الاجتماع. وقد صارت قضية البيئة بانعقاد مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢، قضية أساسية على جميع المستويات المحلية والعالمية، ومن ثم تعدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة البيئة من مجرد التعرف إلى مدى تأثير البيئة في حياة الأفراد والمجتمعات إلى دراسة أبعاد أخرى جديدة لم يهتم بها أحد من قبل، مثل: علاقة الثقافة بالبيئة، والوعي البيئي، وتأثير أنماط الاستهلاك على البيئة... إلخ (سالم، ٢٠١٦). ولقد أخذ نشاط الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة نقطة تحول جديدة، حيث نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة ١٩٨٧ تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" وألح هذا التقرير على ضرورة تغيير النمط المستخدم

لتحقيق التنمية، واستبداله بنمط جديد هو التنمية المستدامة (نافعة، ١٩٩٥). وتجدر الإشارة إلى أن التنظيمات غير الحكومية لها دورها في حركة حماية البيئة منذ بداياتها الأولى، فقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور رائد في تشكيل وعي عام وممارسة ضغوط سياسية حملت الحكومة على التحرك، كما قامت بدور مهم في مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في ستوكهولم (سالم، ٢٠١٦). ومن ثمَّ فإن الاهتمام بدراسة أيكولوجية المؤسسات والمنظمات هي محاولة موضوعية لفهمها والتعرف إلى التفاعل المستمر بينهما وبين البيئة التي تعيش فيها بما تضمنه من مؤسسات ومنظمات وموارد وإمكانات، ورغم أن المنظمة لها كيانها كبناء رسمي أو كنظام اجتماعي إلا أنها تعتمد على البيئة التي تعيش فيها في تدبير وجودها وشرعيتها وفاعليتها وأداء أدوارها (العمري، ٢٠٠٠).

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الأسس منها:

١- أن المنظمة لا يمكن أن تنمو دون التعامل مع البيئة المحيطة بها.

٢- أن جوهر التنظيم الاجتماعي هو الاعتماد المتبادل بين وحدات وأفراد المجتمع والتفاعل فيما بينهم وبين البيئة المحيطة.

٣- أن هناك صعوبات تواجه المنظمة وأن حل هذه الصعوبات تكمن في الاتصال الوثيق بالبيئة.

٤- أن البيئة المحيطة بالمنظمة تحتوي على درجة معينة من التعقيد ناتج عن ظهور حاجات ومؤثرات جديدة باستمرار، والمنظمة الفاعلة هي التي تتأثر وتؤثر في هذه المتغيرات بطريقة مناسبة (عبد اللطيف، ٢٠٠٣).

وبالتالي، فإن المقاربة الأيكولوجية، تقوم على الربط بين العوامل البيئية المختلفة والتحولات المجتمعية من جانب وكذلك النسق الاجتماعي سواء كان فرداً أو جماعة أو منظمة أو مؤسسة من جانب آخر، فمما لا شك فيه أنه يجب النظر إلى النسق الاجتماعي بوصفه نسقاً مفتوحاً على متغيرات الزمان والمكان والأحوال الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وبخاصة أن المنظمات غير الربحية تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات الخارجية والداخلية في إطار تحقيق هدفها الأساسي للتنمية المستدامة، الأمر الذي يدفع إلى بذل الجهود والممارسات النظرية والفكرية والتطبيقية لمواجهة هذه التحديات التي تتنامى، في الوقت الذي تتصاعد فيه وبنفس الدرجة أهمية التنمية المستدامة في الوقت الراهن.

رابعاً: تعقيب عام:

من خلال العرض السابق، فإن الاتجاهات النظرية التي تتناول موضوع الدراسة الحالية، تعد اتجاهات ورؤى تقريبية تجمع ما بين التنمية الاجتماعية المستدامة ودور المنظمات غير الربحية في إطارها التنموي، بحيث تترابط الاتجاهات "التشاركية والتمكين الاجتماعي والنظرية الأيكولوجية" لتشكل وحدة فكرية ومنهجية لتحليل وتفسير الدور التنموي للمنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك على النحو الآتي:

١- أهمية التشاركية كأحد آليات تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية المستدامة بشكل خاص، فهي تنطلق لتهتم بالشأن التنموي داخل المجتمعات النامية، وتركز على العنصر البشري في تحقيق التنمية، وبشكل أدق عند الحديث عن تنمية المجتمع المحلي بصورة مستدامة تراعى حاجات الأجيال القادمة، مما يتطلب دفع المواطنين للمشاركة الفاعلة في كافة مراحل التخطيط التنموي عبر تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة من القدرات الضرورية للفعل التنموي انطلاقاً من تنمية الذات ودعمها وتحفيزها وتقوية روح التعاون والانتماء والمسئولية الاجتماعية لتغيير أوضاعهم وتنمية مجتمعاتهم بصورة تناسبهم وتتلائم مع حاجاتهم الفعلية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بفكرة الديمقراطية المتكاملة التي تتيح الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة الفعالة على قدم المساواة في صناعة القرارات التنموية المختلفة ، فطبيعة موضوع الدراسة تتطلب أقصى توظيف يعتمد على المشاركة في صورتها المجتمعية والتي تعد جوهر عملية التنمية المستدامة بالنسبة للمجتمع المحلي.

٢-إن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بالنسبة لموضوع الدراسة الحالية تتضمن إطلاق طاقات الأفراد بتنوعاتها وشرائحها المتباينة للإسهام الفعّال والواعي في تحقيق تنمية مجتمعاتها المحلية بدءاً من التخطيط التشاركي مروراً بعملية التنفيذ والمتابعة والتقويم، مما يسهل على المسؤولين الكثير من الإجراءات المطلوبة لاستدامة التنمية وضمان نجاحها، وهو ما يجعل الاتجاه التشاركي أحد عناصر الإطار النظري الموجه لهذه الدراسة.

٣-إن تحقيق التنمية المستدامة بالمشاركة المجتمعية يتطلب تضافر الجهود التي تظهر من خلال علاقات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية ، لذلك فإن ما يتعرض له المجتمع السعودي من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة والتي أفضت إلى تبني الدولة لرؤية ٢٠٣٠ ، قد أضاف الكثير من المهام والأنشطة المختلفة للمنظمات غير الربحية، حيث أصبحت أدوارها تنمو وتتعاظم مع طرح غالبية الدول

للرؤى التنموية المستدامة، في إدارة الموارد المادية والبشرية وتنمية المجتمعات المحلية بصورة أكثر استدامة تكاملاً مع الرؤية التنموية الحالية، وهو ما يضيف أبعاداً كثيرة للشراكة مع الدولة في الوقت الراهن لتحقيق التنمية المستهدفة.

٤- يبدو اتجاه التمكين الاجتماعي مكملاً -في سياق الدراسة الحالية - للتشاركية، حيث تبدو من الأهمية إنجاح عملية التنمية الاجتماعية المستدامة بواسطة التمكين الاجتماعي للفئات الاجتماعية، وبخاصة المهمشة والفقيرة والمحرومة، ويتضمن ذلك دعم هذه الفئات وتلبية حاجاتها الأساسية وتقويتها لضمان مشاركتها الفعالة، فبات التمكين يلعب الدور الأساسي في حفز هذه الفئات واستثارة جهودها وإمكاناتها لتنمية مجتمعاتها.

٥- من زاوية أخرى فإن الاتجاه التشاركي، واتجاه التمكين الاجتماعي يمكن أن تشكلان موجه لحركة التحليل في إطار متغير المنظمات غير الربحية، حيث تتضمن فكرة التشاركية - وبعيداً عن المشاركة المجتمعية - نوعاً من الشراكة بين الدولة والمنظمات غير الربحية، ليتحقق من ذلك تمكين أكبر وفعالاً أكثر للمنظمات غير الربحية. فقد باتت عملية التنمية الاجتماعية المستدامة قضية معقدة وشائكة، ولا يمكن أن تعتمد على الجهود الحكومية فقط.

٥- تتضمن المنظمات غير الربحية في عملها مجموعة من الأنشطة المختلفة، والذي يتجه بعضها لحل مشكلات المجتمع وتلبية حاجات فئاته الاجتماعية المتباينة وذلك لضمان المشاركة المجتمعية الفعالة، وهذا من شأنه أن يحقق تمكين أفضل لهذه المنظمات من خلال تطويرها وحل مشكلاتها ودعمها، وبالتالي الاستقرار في أداء وظائفها. ومن هنا تصبح أنشطة المنظمات غير الربحية ركيزةً أساسيةً لضمان نجاح التنمية الاجتماعية المستدامة بالنسبة للمجتمعات المحلية.

٦- تمدنا النظرية الأيكولوجية بإسهام آخر يرتبط بموضوع الدراسة ، حيث تقتضي معالجة دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ، ضرورة النظر إلى تلك الكيانات باعتبارها أنساقاً اجتماعية مفتوحة على متغيرات البيئة الخارجية المتفاعلة معها من أفراد وجماعات وأجهزة ومؤسسات مختلفة ، في إطار المتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر في أنشطة وأدوار تلك المنظمات ، الأمر الذي يؤكد الاهتمام والتحليل بالتحولات السياسية والاقتصادية والتي تنعكس على تلك المنظمات بالكثير من الضغوط ، بحيث يتطلب ذلك بذل

الجهود المجتمعية لتطوير فاعلية المنظمات غير الربحية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة المأمولة في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- **تمهيد:**

تعتبر الدراسات السابقة من أهم المراجع العلمية التي يعتمد عليها الباحث ليتعرف على المنجزات العلمية التي تمت في مجال دراسته من قبل، وهذا من شأنه أن يزيد الباحث تبصراً وتوسعاً في مجال موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على أهداف تلك الدراسات وتساؤلاتها والنظريات التي اعتمدت، بالإضافة الى التعرف على الأساليب المنهجية التي انتهجها كل باحث سابق من خلال نوع الدراسة ومنهجها ومجتمع الدراسة والعينة وطريقة سحبها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج وتفسيرها. كما استفاد الباحث من تلك الدراسات في تحديد أهداف الدراسة الحالية وصياغتها، وهذا كله يساعد الباحث ويقدم له أفكار جديدة تساهم في تحديد مسار دراسته، ويكون الباحث بذلك قد بدء من حيث انتهى الاخرون ومن هنا تتحقق الجدة والأصالة في البحث. ولا يجب أن يغفل الباحث الى أهمية التراكمات المعرفية السابقة وما انتهت اليه ويحدد الالية التي سيستفيد منها وكذلك كيفية توظيفها في بحثه.

أولاً: الدراسات التي تناولت المنظمات غير الربحية:

ووفقاً لتعريف المنظمات الغير ربحية، فإنه يفترض أن تشتمل هذه المنظمات على عنصرين أساسيين: أولهما: أنها مؤسسات غير حكومية (مستقلة) والثاني: أنها غير هادفة للربح باعتبار هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخيري الأهلي الثالث، ومن هنا تعددت الدراسات التي تناولت هذا القطاع بمسمياته المختلفة، وهناك البعض منها تناول جانباً أو نشاطاً أو هدف ترتكز عليه هذه المنظمات أو أنها تتناول واقع هذا القطاع في علاقته بمتغيرات أخرى ومنها:

١- دراسة أولمان Ulman (١٩٩٥) بعنوان: "الأزمات الأخرى لدولة الرفاهية، شرح المشاركة الجديدة بين المنظمات غير الربحية والدولة في فرنسا".

وقد هدفت تلك الدراسة إلى شرح أبعاد العلاقة بين مجتمع الرفاهية الفرنسي والمنظمات الأهلية التي تقدم الخدمات الاجتماعية في ظل الحكومة الاشتراكية في فترة الثمانينات، وتعد هذه الدراسة تحليلية وصفية، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- أن الحكومة الاشتراكية قد فوضت سلطة تقديم الخدمات وتنفيذ بعض البرامج الاجتماعية لهذه المنظمات الأهلية جنباً إلى جنب، مع منحها الدعم المادي اللازم، وبذلك فقد منحت هذه المنظمات دوراً رسمياً على مستوى الأجهزة السياسية المحلية والعالمية.

٢- أن التفويض قد جاء لهذه المنظمات من جهة النخبة السياسية بدافع الرغبة في زيادة قدرة الدولة على إحداث تقدم في الأهداف الاجتماعية، وقد سعت هذه النخبة إلى توظيف المنظمات الأهلية كشريك للدولة، وليس كمن يقف وراءها، ولكن الهدف من دور هذه المنظمات الأساسي هو مساعدة الدولة وتوسيع نطاق سلطتها.

٢- دراسة عبد الجليل (١٩٩٧) بعنوان "دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في اليمن".

وكان هدف الدراسة هو الكشف عن دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني مع التركيز على أهمية العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، وقد استخدمت الدراسة المنهج البنائي المقارن في تحليل المجتمع المدني، كما استخدمت الأسلوب التاريخي والوصفي وتحليل المضمون، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- من المحددات الأساسية لنشأة وتطور الدولة في المجتمع اليمني الحديث تحالف رموز النظام القبلي مع رجال الدين والقادة العسكريين في إطار عضوي يحدد وفقاً لشكل النظام السياسي وطبيعته وعلاقته مع أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية.

٢- ارتباط معظم منظمات المجتمع المدني بالدولة التي ساهمت في تكوينها وخضعت بدورها لفلسفة الدولة السياسية.

٣-لعب المجتمع المدني بكل تنظيماته دوراً مهماً في دعم قضايا الوحدة والديمقراطية، وكان له دور فعال في إنجاز وثيقة العهد كخطوة لبناء الدولة الحديثة باليمن.

٣- دراسة الباز (١٩٩٧) بعنوان "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين... محددات الواقع وآفاق المستقبل".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ملامح وآليات البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية في الأقطار العربية محل الدراسة (تونس – المغرب – مصر – الجزائر)، وكذلك مجالات عملها وأنشطتها وأدوار العاملين والفئات المستفيدة. واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي المقارن في رصد عدد من المنظمات الأهلية، وكان من أهم النتائج ما يلي:

١- انخفاض نشاط المنظمات الأهلية التنموية فيها مقارنة بالأنشطة الأخرى، وكذلك فإن المنظمات الأهلية العربية لا تزال تعمل في إطار دورها الخدمي الرعائي.

٢- أن النظرة إلى التنمية باعتبارها مسئولية حكومية لازالت هي السائدة في ظل غياب الرؤية الشمولية للتنمية.

٣- هناك ارتباط بين حجم أنشطة المنظمات الأهلية وأهدافها والفئات المستهدفة من جانب والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

٤- دراسة ويد Wade (٢٠٠٠) بعنوان "الصعوبات التي تواجه مصادر التمويل في قطاع المنظمات غير الربحية بالولايات المتحدة".

وقد هدفت الدراسة إلى رصد بعض الصعوبات في التمويل والحصول على مصادر مالية مناسبة بالنسبة لقطاع المنظمات غير الربحية بالولايات المتحدة، وكذلك والتعرف على آليات بديلة لمصادر إيداع رؤوس الأموال اللازمة لعمل تلك المنظمات. وبالنسبة لمنهجية الدراسة، فقد اعتمدت على المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وبلغ حجم العينة حوالي ١٥٠٠ منظمة اجتماعية غير ربحية تقدم خدمات مختلفة، وقد تمثلت أهم النتائج في وجود عدة بدائل إستراتيجية لتقديم المنظمات غير الربحية لخدماتها ومن أهم تلك البدائل:

١- منظمات تكامل الخدمات ويعني هذا البديل وجود منظمات تشارك في التسهيلات العامة، وعملية إيداع رؤوس الأموال ونظام تصنيف ومتابعة العملاء.

٢- التعاونيات، وهي الوكالات التي تحتفظ بحكم ذاتي تنظيمي مستقل وتشارك في جمع المعلومات وتتعاون مع منظمات أخرى قائمة في تنظيم الخدمات.

٥- دراسة شفيع (٢٠٠٠) بعنوان "المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي". في شمال غرب الأردن.

وكان هدف الدراسة، محاولة فهم ما تعنيه هذه المنظمات وإظهار مدى التباين بينها وبين غيرها من المؤسسات الأخرى التي تقوم بعمليات تنموية باعتبارها غير حكومية وغير ربحية وفحص البعد التنموي لهذه المنظمات. وقد اعتمدت الباحثة على عدد من أدوات وتقنيات المنهج الأنثروبولوجي والتي تمثلت في الملاحظة المباشرة، والمقابلات الشخصية للمستفيدين والقيادات المحلية وبعض الكوادر الإدارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تنمية القرية اقتصادياً واجتماعياً انحسرت بسبب فاعلين أساسيين هما: بروز الملكية الكبيرة لمعظم الأراضي، وتوسع أجهزة الدولة التي امتلكت الأراضي وحالت دون استثمارها من قبل الأهالي، وكذلك ارتهان دخل الفتيات العاملات في المركز الحرفي التابع لمؤسسة نور الحسين لرؤية المؤسسة وقدرتها على تسويق المنتجات الحرفية التي تنتجها الفتيات.

٦- دراسة المطوع (٢٠٠٣) بعنوان "العمل الخيري المؤسسي، دراسة تطبيقية على المؤسسات الخيرية الرعوية" في السعودية.

وكان هدف الدراسة تقويم العمل في القطاع الخيري المؤسسي، وقام الباحث بالتطبيق الميداني على عينة بلغت (٣٠٠) من العاملين في مؤسستين خيريتين هما: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ومؤسسة الحرمين الخيرية. وقد أوضحت الدراسة بعض الجوانب التي تؤكد على أهمية التقويم وضرورة المراجعة المستمرة لأعمال هذه المؤسسات وجهودها التطوعية، كما أظهرت الدراسة بعض المعوقات والتي تعبر عن وجهة نظر العاملين والتي من أهمها: قلة اهتمام المؤسسات الخيرية بالخطط والبرامج المدروسة قبل القيام بالعمل والبدء بالتنفيذ، عدم الدقة في تنفيذ الخطط والبرامج على أرض الواقع، ضعف كبير في التنسيق بين المؤسسات الخيرية في المجالات المتعددة.

٧- دراسة عبد القادر (٢٠٠٥) بعنوان "العوامل المؤثرة على التشبيك بين منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات المجتمعية" في مصر.

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العوامل المؤثرة على تكوين التشبيك بين منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات المجتمعية للتوصل إلى تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتشجيع التشبيك بين منظمات المجتمع المدني. وقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك عوامل مؤثرة في التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وأن هذه العوامل مرتبطة بالأهداف، وتنظيم العمل، والموارد، ونظرة الدولة للجمعيات، وظروف المجتمع ومشكلاته، كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين استعداد الجمعيات للتشبيك و(نوع – المرحلة العمرية) لأعضاء مجالس لإدارة، ووجود علاقة بين استعداد الجمعيات للتشبيك و(مدة العضوية – مستوى التعليم – المعرفة بالتشبيك – أولوية تعامل الجمعيات مع مشكلات المجتمع).

٨- دراسة عطية (٢٠٠٦) بعنوان "البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية... الواقع وآفاق التطوير" في مصر.

وقد هدفت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي حقيقة الوضع المؤسسي للمنظمات الخيرية؟

٢- ما المشكلات والتحديات المعاصرة ذات العلاقة بالبناء المؤسسي، التي تواجه المنظمات الخيرية؟

٣- ما هي مداخل التطوير والتحديث للبناء المؤسسي في المنظمات الخيرية والتي تكفل استمرار نموها وإزدهار نشاطها؟

وكان من أبرز نتائج الدراسة أن معظم المشكلات والتحديات، تتعلق بالبناء المؤسسي للمنظمات الخيرية، بالإضافة إلى بعض المعوقات الخارجية مثل: مشكلات تتعلق بالبنية التنظيمية، مشكلات في القيادة والإدارة، مشكلات في الموارد البشرية، مشكلات الموارد المالية، مشكلات في برامج التسويق والترويج لأنشطة المنظمة، مشكلات في الإستراتيجية والرؤية والرسالة، مشكلات موضوعية تعيق المنظمات الخيرية عن ممارسة أنشطتها الخيرية.

٩- دراسة البلوي (١٤٣٢هـ) بعنوان "بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بالسعودية".

وقد كان هدف الدراسة الأساسي هو التعرف على أهم المعوقات التي تواجه القيادات الإدارية في المنظمات غير الحكومية السعودية، وقد أجريت الدراسة على خمسة منظمات في مدينة جدة، وخلصت إلى النتائج الآتية:

١- أن المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة لازالت تفتقد إلى العديد من المقومات الإدارية التي تساعد على تطويرها وتنمية دورها.

٢- أشارت الدراسة إلى أن ٧٣% من قيادات وموظفي المنظمات غير الحكومية التي ينتمون إليها غير متخصصين في العمل الأهلي التطوعي، وأن مساهمتهم في هذا المجال تنتمي إلى خبراتهم الذاتية في إنجاز الأعمال الأخرى.

٣- هناك قصور واضح في مجال تدريب العاملين في الجمعيات، حيث أشارت نسبة ٧٥% من العاملين عدم حصولهم على تدريب على العمل الأهلي، كما أشارت نسبة ٧١% إلى عدم توجيه أي جزء من الموارد إلى بناء القدرات للعنصر البشري داخل الجمعية.

١٠- دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (٢٠١٦) بعنوان "دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠"

وهي دراسة استطلاعية أجرتها المؤسسة للمنظمات غير الربحية، بهدف التعرف على مدى جاهزيتها بمختلف مناطق المملكة العربية السعودية، وكان من أبرز نتائجها:

١- رأي ٥٤% من المشاركين في الدراسة أن القطاع غير الربحي قادر على رفع نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي من ١% إلى ٥%، كما رأى أقل من نصف المشاركين أن القطاع سيساهم في رفع أعداد المتطوعين إلى مليون متطوع، وأتفق نحو ٥٥% أن القطاع قادر على تطوير الأنظمة واللوائح الممكنة للعمل التنموي باستقلالية مالية وفنية تامة.

٢- كما أكد نحو ٤٨% من المنظمات غير الربحية المشاركة في الدراسة أن القطاع قادر على استقطاب العاملين في القطاع غير الربحي من ٠,٦% إلى ١,٤%، بينما رأى ١٤% عدم مقدرة القطاع على ذلك، في حين

رأى نحو ٤٢% من المشاركين في إحصائية قياس عدد المستغنين عن الضمان الاجتماعي خلال خمس سنوات أن القطاع غير الربحي قادر على رفع نسبة المستغنين عن المعاش الضماني.

١١- دراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (٢٠١٤) بعنوان: " تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ". الصادرة عن مؤسسة الملك خالد الخيرية وكان هدف الدراسة الرئيسي الوصول الى معايير يمكن من خلالها تصنيف الجمعيات الخيرية التي تمارس أنشطة متنوعة في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وقد اقتصر مجتمع الدراسة على ثلاثة مناطق فقط وهي منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية وقد استخدم المركز الاستبانة كأداة لجمع البيانات وكانت أهم نتائج الدراسة:

أن ثلاث جمعيات في مدينة الرياض تم تصنيفها من فئة (أ)بنسبة ٦,٥%، وهي جمعية النهضة النسائية الخيرية إذ حصلت على ٨٨ درجة من أصل ١٠٠، وجمعية الأطفال المعوقين بواقع ٨٥ درجة، فيما حصلت جمعية البر الخيرية في الرياض على ٨٣ درجة. فيما صُنفت ١٧ جمعية ضمن الفئة (ب)بنسبة بلغت ٣٦,٩%، و١٩ جمعية تم تصنيفها ضمن الفئة (ج)بنسبة ٤١,٣% وجمعية واحدة ضمن الفئة (د)، و٦ جمعيات لم يتم تصنيفها لأنها حديثة التأسيس، كما أشارت الدراسة إلى أن ٨,٩ % من الجمعيات في منطقة الرياض يستفيد منها ٥ آلاف مستفيد فأكثر، و٤٤,٤% من الجمعيات يستفيد منها أقل من ألف مستفيد، وحازت الجمعيات التي يستفيد منها ألف إلى أقل من ألفين مستفيد على نسبة ٣٧,٨ %، فيما كانت الجمعيات التي يستفيد منها ألفين إلى ٣ آلاف مستفيد بنسبة ٨,٩ %. واعتمدت الدراسة على ١٥ معياراً للتصنيف تشمل: رأس مال الجمعية وأصولها، مصادر دخلها والتبرع فيها، حجم الاستثمار الخاص بها والعائد منه، نسبة المصروفات من الرواتب والأمور الإدارية، عمر الجمعية، وعدد أفرعها وموظفيها ومؤهلاتهم، عدد المستفيدين منها، الفئات المخدومة ونوع النشاط القائم، وغيرها.

ثانياً: الدراسات التي تناولت عملية التنمية:

وهنا تتعدد الدراسات التي تربط التنمية بالعديد من المتغيرات الأخرى، وفقاً لكافة أنواع ومجالات التنمية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، المستدامة، المتواصلة، البشرية.... إلخ) ومنها ما يأتي:

١- دراسة النافع (١٩٩٠) بعنوان "التنمية والخصخصة وتحليل القدرات الكامنة للآليات المحركة للقطاع الخاص في السعودية".

حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الدور المحلي الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في تطوير دورها التنموي والتخلي عن مهامها التقليدية لدعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى معرفة واختيار ظاهرة الخصخصة بالمقارنة مع التنمية بشكل عام، والبحث في آثارها على التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية. ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة، أن المناخ السياسي والاقتصادي للمملكة العربية السعودية يجعل من الخصخصة قابلة للتطبيق ويعزز من مساهمتها في تفعيل التنمية الوطنية، بالإضافة إلى عدة نتائج متعلقة بالقطاع الخاص والرؤية العامة لخصخصة القطاع العام، ومساهمة الخصخصة في التنمية الوطنية، والأسلوب الذي يتم به التخصيص، والمؤسسات والشركات الحكومية القابلة للتخصيص.

٢- دراسة سويس Soysa (١٩٩٨) بعنوان "وعد العولمة، الاستثمار عبر القومي وتأثير رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية".

حيث استهدفت تحليل قضية العولمة وتأثيراتها المختلفة على التنمية الاقتصادية. وقد انتهت الدراسة إلى بعض النتائج منها، التأكيد على أهمية رأس المال الأجنبي على المستوى الاقتصادي، وأهمية الديمقراطية على المستوى السياسي، حيث أن رأس المال والديمقراطية يمثلان أهم آليات العولمة، ومن خلالها يحدث ما يسمى بالنمو الاقتصادي. وأشارت الدراسة إلى أن العديد من البيانات الإحصائية الأخيرة تؤكد بأن تدفق روؤس الأموال وتحقيق الديمقراطية السياسية في الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، قد أدى إلى إنجاز قدر من التطور والنمو في هذه الدول، ومن هذا المنطلق تدعو الدراسة الدول النامية إلى تبني نظرة تفاؤلية تجاه العولمة واستبعاد النظرة التشاؤمية، وعلى الدول العربية أن تنظر إلى العولمة من خلال منظور إيجابي وتفاعلي.

٣- دراسة حداد (١٩٩٩) بعنوان "التعليم والتنمية الوطنية لعصر العولمة والمعلومات" في السعودية.

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم في التنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني، والتقدم الاجتماعي، وكذلك الكشف عن دور التعليم في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي وتحليل المضمون لخطط التعليم والتنمية، بالإضافة إلى المصادر التاريخية والمعاصرة حول موضوع دراسته.

وكان من أهم النتائج ما يأتي:

١- اتضح مدى أهمية دور التعليم في التنمية الاقتصادية، وأكد الباحث أن النمو الاقتصادي في أي مجتمع يحدث عندما تتوفر الاستثمارات المادية والإنسانية.

٢- توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في التعليم لا يقل أهمية عن الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي، وفي تحسين الحياة، إذ أن توفر المهارات والمعارف سيزيد من إنتاجية الفقراء، وييسر لهم فرصة العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

٣- أكدت الدراسة على دور عولمة الاقتصاد وعصر تحرير التجارة، والمزيد من التنافس على الصعيد العالمي، حيث أن الانفتاح من جانب الشركات الوطنية على التجارة العالمية والبلدان الصناعية المتقدمة، يُمكن التنمية الوطنية من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإنتاج، مما يضع الدولة في نطاق التطور العالمي والتنمية العالمية.

٤- دراسة زيلعي (٢٠٠٢) بعنوان "الأمن الاجتماعي والتنمية المتواصلة في المجتمع العربي السعودي، دراسة تطبيقية على عينة من الأسر والمسئولين في مدينة جدة".

وقد كان هدف الدراسة التعرف على علاقة الأمن الاجتماعي بالبعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، وكذلك الكشف عن علاقة التنمية المتواصلة بأبعاد الأمن الاجتماعي، وكذلك العوامل المتحكمة في التنمية المتواصلة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستطلاعي والتاريخي، لفهم دور الأمن الاجتماعي في التنمية المتواصلة في المجتمع السعودي، كما طبق الباحث أداة الاستبيان على عينة من الأسرة السعودية، وكذلك صحيفة المقابلة على عدد من المسئولين عن الخدمات الاجتماعية.

وكان من أهم النتائج:

١- أن توفير الأمن الاجتماعي، يعبر عن حالة من التوازن الوجداني من الحقوق والواجبات لدى الفرد والجماعة، وينسجم هذا الأمن من خلال تفاعل البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي للتنمية.

٢- تعد الخدمات الصحية أحد الأسس المهمة التي تعتمد عليها التنمية في توفير الأمن والأمان لحماية كل الفئات الاجتماعية.

٣- وجود عوامل تتحكم في التنمية المتواصلة ومنها: توعية الإنسان، التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية، والبيئية، والسياسية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية.

٥- دراسة الفوزان (٢٠٠٢) بعنوان "ملامح التنمية الاجتماعية في عهد خادم الحرمين الشريفين، دراسة سوسيولوجية لبعض ملامح التنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية".

وقد تناول الباحث مجموعة من الأهداف الأساسية منها:

١- التعرف على طبيعة التطور التعليمي على كل المستويات بين الجنسين.

٢- الكشف عن التطور الصحي في المملكة خلال عهد خادم الحرمين الشريفين، من حيث نمو المستشفيات، والمراكز الصحية، والأطباء، وهيئة التمريض.

٣- التعرف على حجم التطور الصناعي، ونمو الاستثمارات في هذا القطاع.

وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي والتاريخي لإعادة قراءة خطط التنمية في هذه المرحلة، واعتمد على المقابلة بالنسبة للمسئولين التنفيذيين في مجالات التنمية المختلفة.

وكان من أبرز النتائج ما يأتي:

١- كشفت الدراسة عن التطور التعليمي في مرحلة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز من حيث زيادة عدد المدارس والطلبة والطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

٢- ومن حيث التنمية الصحية، فقد ارتفع الاهتمام بالمستوى الصحي، حيث زاد عدد المستشفيات والمراكز الصحية، والاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين خلال الفترة (١٤٠٢هـ - ١٤٢٠هـ).

٣- كذلك شهدت المملكة تطوراً صناعياً كبيراً في كافة المجالات الصناعية التي اقترنت بتطور الصناعات البترولية خلال هذه الفترة.

٦- دراسة ساندل Sandal (٢٠٠٣) بعنوان "نظرية شومبيتر المستخدمة في معرفة التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين" من جامعة لوند بالسويد.

وقد استهدفت هذه الدراسة تحليل نظرية شومبيتر بالنسبة للتنمية الاقتصادية في عالمنا الراهن. وتقوم نظرية شومبيتر على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين، ولذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما: المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد. والحقيقة أن التطبيق الحرفي لهذه النظرية على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية، وذلك للأسباب الآتية: اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي، النقص في عنصر المنظمين، تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية، الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

٧- دراسة زاهو Zhu (٢٠٠٤) بعنوان "التجاوب مع تحديات العولمة، تنمية الموارد البشرية في اليابان".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه اليابان في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة لكي تتجاوب مع اتجاهات وتحديات العولمة. وقدمت الدراسة مجموعة من الاستخلاصات القائمة على بعض المسلمات، حيث أوضحت أن العولمة أدت إلى التسارع الدولي، وسوف تؤدي إلى الاستفادة من مصادر الموارد البشرية، التي يمكن طرحها في القرن الحادي والعشرين، كمعاهد ومراكز التدريب والجامعات، ومراكز الأبحاث، ومثال ذلك ما حدث في شرق آسيا من تزايد الضغوط والطلبات على الموارد البشرية للوصول إلى إنجازات اقتصادية أفضل.

ولأن اليابان تحتل المرتبة الأولى من الناحية الاقتصادية في تلك المنطقة، فقد خصصت مبالغ كبيرة من أجل تطوير مصادر الموارد البشرية، سواء في مجال التدريب أو التعليم وكل مجالات وأنشطة التنمية البشرية.

٨- دراسة ناصف وغنيم (٢٠٠٤) بعنوان "المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية سواء في الريف أو الحضر. وقد استعانت الدراسة بأسلوب التحليل البنائي التاريخي، من أجل الوقوف على التطور التاريخي لأبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية، واستخدمت أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وكانت هذه العينة قوامها ٢٥٠ مفردة منها ١٤٠ مفردة من الريف، و١١٠ مفردة من الحضر. وكان من أهم النتائج: انخفاض مساهمة المرأة الريفية في قوة العمل، وأن هناك معوقات ثقافية تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في مختلف المجالات، تكمن في الموروث الثقافي الذي يعطل مساهمتها، ويؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة بينها وبين الرجل، وفي المقابل ترتفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في مختلف مجالات التنمية في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.

٩- دراسة بلانك Blanca (٢٠٠٥) بعنوان "مشاركة وتمكين النساء في تنمية المجتمع المحلي، شركة بروموتورز في نيكاراجوا".

وتهدف الدراسة إلى فحص تأثير الارتقاء بالمرأة على تطوير المجتمع في نيكاراجوا وكيف أن المرأة أصبحت عاملاً حافزاً، وكيف أن المرتقبون مفاوضون ضروريين في التطوير المحلي عن طريق دعم امتداد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الممكنة وتقوية العطاء الجماعي والتكيف الاجتماعي وإيجاد طرق خلاقة للتعاون مع أعضاء المجتمع المحلي، لأن هذا العمل يؤدي إلى زيادة تقلد المرأة للمراكز القيادية والمساهمة في المشروع الكلي باستمرار. ويسهم في استدامة العوامل الرئيسية لنجاح هذه الشركة فكرة العمل الجماعي والتعليم الشعبي للارتقاء بوضع المرأة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عوائق ثقافية واقتصادية وتنظيمية تشكل تحديات للارتقاء بمكانة المرأة.

١٠- دراسة أبو بكر (٢٠٠٨) بعنوان "الوضع الاجتماعي للمرأة والتنمية المستدامة، دراسة ميدانية للمرأة الليبية".

وكان هدف الدراسة التعرف على الوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمع الليبي، والغايات التي تمكن المجتمع الليبي من تحقيقها في مجال التنمية البشرية المستدامة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وكذلك

استخدمت الباحثة المسح الاجتماعي بالعينة، وقد بلغ حجم تلك العينة حوالي (٢٣٠) مفردة تم سحبها بطريقة عشوائية.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

١- حصلت المرأة الليبية على فرص جيدة من التعليم وتمتعت بقدر كبير من الأمن الصحي والقانون، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية لا يزال متواضعاً.

٢- حقق المجتمع الليبي تقدماً في مجال التنمية البشرية، واقترب إلى حد كبير من تحقيق أهداف وغايات التنمية في مختلف الأصعدة، ومازالت الجهود تبذل لتمكين المرأة في المشاركة في تنمية المجتمع.

٣- هناك العديد من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة، منها ما هو مرتبط بثقافة المجتمع، ومنها ما هو خاص بالمرأة نفسها، ومنها ما هو في محيطها، ومنها ما هو في بعض التشريعات القانونية.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين المنظمات غير الربحية وعملية التنمية:

وتتعدد الدراسات والبحوث التي تتناول الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية (أو غير الهادفة للربح)، وذلك انطلاقا من أهمية تحقيق عملية التنمية بكافة أشكالها في ظل التحولات العالمية وهو ما يتطلب تكاتف الجهود من أجل إنجاح هذه التنمية، ومنها المنظمات غير الحكومية الأهلية، ومن الدراسات التي تتناول هذه القضية ما يأتي:

١- دراسة أوبلابا Obalappa(١٩٩٤) بعنوان "تمويل الحكومة الأمريكية لمنظمات العمل التطوعي في مصر بعض الدلالات لإستراتيجيات التنمية المستدامة"

تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت منظمات العمل التطوعي في مصر: تستطيع تشجيع إستراتيجيات التنمية المستدامة وتطورها من خلال ما تحصل عليه هذه المنظمات من تمويل حكومي، وأثر التمويل الحكومي الأمريكي على برنامج عمل هذه المنظمات التطوعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أجريت

الدراسة على خمس منظمات تطوعية، واعتمدت على إجراء عدة مقابلات شخصية مع الأعضاء الأساسيين بهذه المنظمات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمات العمل التطوعي تستطيع تشجيع المزيد من إستراتيجيات التنمية المستدامة، وذلك بصورة أفضل عن طريق التمويل الحكومي الأمريكي، ومن ثم فإن التمويل الحكومي لا يؤدي إلى فقدان منظمات العمل التطوعي لاستقلالية برامج عملها، وان هذه المنظمات تستطيع تحقيق الأهداف النفعية لتصميم وتنفيذ مشروعات التنمية.

٢- دراسة وهران وآخرون (١٩٩٦) في: الصالح (١٤٣٢هـ) بعنوان "المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر".

وكان هدف الدراسة التعرف على وضع المنظمات غير الحكومية في مصر والجهات والقوانين المنظمة لها، والمشاكل والمعوقات التي تواجهها. وقام الباحث بدراسة ستة جمعيات غير حكومية، تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية ورعاية الأسرة، في مناطق مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- من أهم عوامل نجاح الجمعيات الخيرية اختيار رئيس مجلس إدارة، ومدير للجمعية من الشخصيات القيادية القادرة على الاتصال بالجهات المانحة.

٢- أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية تواجه بعض المشكلات في الواقع وتستلزم بناء قدراتها، وأهمها: تأثير التشريعات على فاعلية منظمات المجتمع، ومحدودية الخبرات السابقة للعاملين، ونقص مهاراتهم في التعامل مع التكنولوجيا.

٣- هناك غياب للتخطيط الإستراتيجي وخفض التمويل المالي، وهو ما يعد أكبر المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

٣- دراسة لاندو Landu (٢٠٠١) بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية... دراسة حالة الهند".

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قرب وبعد المنظمات غير الحكومية من التنمية الريفية، ومحاولة التوصل إلى دور هذه المنظمات في التنمية الريفية، وقد أجريت هذه الدراسة بولاية كيرالا بالهند على منظمتين غير حكوميتين ذات برامج (زراعية، صحية، اقتصادية، تنمية بشرية)، كما استخدمت منهج دراسة الحالة.

وقد أظهرت الدراسة أن غالبية البرامج في كلتا المنظمتين، تحدث تقدماً في جميع الأنشطة من (صحة، نظافة، تعليم، توظيف)، كما أن لها دوراً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية والسلوكية، كما أوضحت أن ٩٠% من المستفيدين يرون أن هذه البرامج تساعدهم في الرفع من المستوى المعيشي لحياتهم.

٤- دراسة حجازي (٢٠٠٣) بعنوان "المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية في المجتمع المصري".

واستهدفت الدراسة وصف الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المصري، وتعد هذه الدراسة وصفية، كما استخدمت طريقة المقارنة، وذلك بين المنظمات غير الحكومية في الريف والحضر.

وكان من أهم النتائج:

١- أن المنظمات غير الحكومية تميزت بمجموعة من السمات الرئيسية، وهي التطوعية والإنجاز الشخصي، وكونها ليست بديلة للحكومة.

٢- أن دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية يكمن في تشكيل جماعة ضغط من الجماهير، أي أنها تشكل رؤية بديلة للتنمية، وهو ما يعني ضرورة مشاركة الجماهير والأفراد في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية.

٣- أن مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية تتمثل في مصادر ذاتية ومصادر حكومية، وأن هناك تباين في ذلك الأمر بين الريف والحضر.

٥- دراسة الراشد (٢٠٠٥) بعنوان "جهود مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع المحلي".

وتهدف الدراسة إلى معرفة جهود المراكز التنموية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع المحلي، ويشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في مراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية والمستفيدين منها خلال العام وعددهم ٣٠٧ عامل، و١٣ ألف مستفيد.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية تقدم الخدمات للمجتمعات المحلية في المجالات التعليمية والثقافية وبتحسين المستوى الاقتصادي والتأهيل والتوعية، وأن هناك العديد من المعوقات التي تعيق عمل هذه المراكز، منها ضعف القدرات المادية وعدم توفر الأدوات والتجهيزات والمشاركة المجتمعية.

٦- دراسة أبو زيتون (٢٠٠٧) بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمعات الأردني".

وكان هدف الدراسة هو التعرف على ظروف نشأة التنظيمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بالأردن من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، كما استخدمت صحيفة الاستبيان ودليل دراسة الحالة من أجل جمع البيانات الميدانية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١- ارتفاع نسبة من يرى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنمية التعليم لتصل إلى ٧١,٣% من أفراد العينة.

٢- زيادة نسبة من يرى أن المنظمات غير الحكومية تقدم أنشطة اقتصادية لتصل إلى ٧٧,٥%.

٣- ارتفاع نسبة من يرى أن المنظمات غير الحكومية لا تقدم أنشطة سياسية لتصل إلى ٦١,٧% من أفراد العينة.

٧- دراسة زين العابدين (٢٠٠٩) بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي وتطوير التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية".

استهدفت الدراسة وصف واقع مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، ومعرفة مدى مساهمتها في تنمية المجتمع المحلي وتطوير التعليم، ومدى ملائمة القوانين والتشريعات المنظمة له للمعايير المتبعة في بعض الدول المتقدمة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة. وكان من أهم النتائج، أن المجتمع المدني في المملكة الأردنية نشأ مبكراً، وأن هناك تحديات قانونية ومجتمعية تعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وخاصة عملية التمويل، كما أشارت الدراسة إلى مواكبة مؤسسة نور الحسين للتطور والحداثة وتمتعها بكادر إداري مؤهل ومدرب بالإضافة إلى التوجه الإيجابي للمؤسسة نحو التنمية المستدامة وتطوير التعليم.

٨- دراسة روس Russ (٢٠١٠) بعنوان "مشاركة المجتمع المدني والتنمية المستدامة، نحو نموذج اجتماعي مبني على المساواة بين الجنسين للتمكين المنظماتي في الهند".

وكان هدف الدراسة، تحليل الفجوات والفراغ البحثي حول منظمات المجتمع المدني في إطار تمكين المرأة، وبرامج محاربة الفقر في ريف الهند بموجب تمكين المرأة، فإن ذلك يمكن أن يكون عنصراً مهماً في ديمومة منظمات المجتمع المدني. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وكذلك المقابلات الشخصية مع العاملين بمنظمات غير حكومية وجهات محلية تابعة للمشروع وكذلك مسح اجتماعي لعدد (٣٠٠) منظمة ومؤسسة مدنية.

وكان من أهم النتائج، أن بناء نموذج له حجم جغرافي معين له علاقة بالجدوى المنظماتية، بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية التي تعمل خلال فضاءات مكانية تعمل بفاعلية أكثر من ٨١ مرة من أنها لو كانت بدون مقرات، كذلك فتمكين المرأة للعمل بالمنظمات غير الحكومية الريفية له الأثر الكبير في المشاركة المستدامة لمنظمات المجتمع المدني.

٩- دراسة أبو بكر (٢٠١١) بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في الصومال".

وتهدف الدراسة إلى معرفة نشأة وتطور المجتمع المدني في الصومال ومصادر تمويلها ومعوقاتها، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان لجميع البيانات، وكان من أهم النتائج ما يأتي:

١- أن الأسلوب الأغلب في نشأة المنظمات هو عن طريق مجموعة من المتطوعين.

٢- أن أغلب رؤوساء المنظمات هم من الذكور.

٣- أكثر الفئات التي تستهدفها المنظمة، هي من ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم المرأة، ثم الشباب، ثم الفقراء والأميين.

٤- يعد البناء القبلي للمجتمع من أهم معوقات فاعلية المنظمات غير الحكومية

١٠- دراسة العوفي (٢٠١١) بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في التنمية الثقافية في المجتمع العماني".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في التنمية الثقافية داخل المجتمع العماني.

وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، وقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي، وقامت بتطبيق صحيفة الاستبيان، ودليل دراسة حالة الجمعية في محافظة مسقط. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- ارتفاع نسبة المشاركين في الأنشطة الاجتماعية، يليها الأنشطة الثقافية، وارتفعت النسبة في الذكور وبين غير العاملين، وبين مستويات التعليم الجامعي وفوق الجامعي.

٢- ارتفعت نسبة من يرى أن للجمعيات دوراً في تنمية التعليم، وارتفعت نسبة عمل دورات تدريبية لتعليم الحرف المختلفة بنسبة ٨٣,٣% يليها تعليم الكمبيوتر، يليها تنمية مهارات اتخاذ القرار.

٣- انخفاض نسبة قيام الجمعيات الأهلية بدور في تنمية الثقافة السياسية.

١١- دراسة عبد اللاوي (٢٠١٢) بعنوان "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج".

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها ومعرفة الآليات التي تعتمد عليها، ومحاولة تطوير مفهوم يربط بين المجتمع المدني الجزائري، والتنمية المحلية، ويتفق مع السياق الثقافي والسياسي والاقتصادي في الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي.

وكان من أهم النتائج، وجود خدمات جليلة تقوم بها هذه الجمعيات في المجال الاجتماعي، مما أسهم في التوسيع عن الكثير من الفئات ذات الحاجة للعون، وفي المجال الاقتصادي اسهمت في الرفع من المستوى المعيشي للعديد من الأسر والأفراد، وثقافياً فهي مفيدة جداً وقيمة خاصة في مجالات تعليم القرآن ومحو الأمية والحفاظ على الموروث، إلا أن ذلك لم يشفع لها لتجاوز العراقيل والتي منها: ضعف ميزانيتها، صعوبة الحصول على المرافق العامة من أجل تنظيم بعض الأنشطة، صعوبة الحصول على تراخيص...إلخ.

١٢- دراسة الصالح (٢٠١٢) بعنوان "جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي بالمملكة العربية السعودية"

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مجالات التنمية لدى المؤسسات الخيرية المانحة وكيفية بنائها، وتحديد دور المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية من الناحية الثقافية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والمؤسسية والصحية ومعالجة الفقر.

وقد كان مجتمع الدراسة عبارة عن المؤسسات الخيرية المانحة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وعددها (٦٣) مؤسسة، وقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات من عينة مدراء (٢٥) مؤسسة خيرية مانحة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن مجالات الدعم لدى معظم المؤسسات الخيرية المانحة تتسم بشموليتها لمجالات التنمية المختلفة، إلا أنه يلاحظ أن المجال الدعوي ومجال معالجة الفقر تركز عليها معظم المؤسسات الخيرية المانحة، كما أكدت النتائج أن أهم العوائق التي تواجه تلك المؤسسات هو ضعف الدراسة العلمية

لتحديد الاحتياجات، ومن ثم ضعف قواعد البيانات عن الجهات الخيرية، مما يستدعي أهمية تفعيل دور القطاع الحكومي متمثلاً في الوزارات المعنية بتزويد المؤسسات الخيرية المانحة بالمعلومات اللازمة وتحديثها.

رابعاً: تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الجزء السابق، فقد حاول الباحث رصد عينة من الدراسات والبحوث السابقة "محلياً وعربياً وعالميا"، وفق محاور اعتمد عليها في تصنيف هذا التراث البحثي، حيث استعرض الدراسات المرتبطة بالمنظمات غير الربحية ثم بعض الدراسات المتعلقة بالتنمية، وأخيراً تلك التي تتناول العلاقة بين المنظمات غير الربحية والتنمية، وبصفة خاصة دور هذه المنظمات في تحقيق عملية التنمية، ومن ذلك فقد توصل الباحث إلى بعض الإستخلاصات والاستنتاجات التي يمكن أن تفيد الدراسة الحالية كما يأتي:

١- هناك دراسات وبحوث قد اهتمت أما ببنية المنظمات غير الربحية أو علاقتها ببعض المتغيرات الأخرى، وقد اهتمت بقضايا دور الدولة في تكوين تلك المنظمات والعلاقة التاريخية بين الأخيرة والدولة، وهنا فإذا كانت الدولة في العالم المتقدم قد أسهمت في تأسيس منظمات المجتمع المدني ودعمه وجعله شريك لها في التنمية، إلا أن الدولة في العالم الثالث لا تزال تعوق عمل تلك المؤسسات وبقيود البيروقراطية والتعقيدات الحكومية، على الرغم من المشكلات التنموية التي يواجهها العالم الثالث ومجتمعات العالم العربي على وجه الخصوص، الأمر الذي ينبه المسئولين إلى ضرورة النظر إلى منظمات المجتمع المدني كشريك إستراتيجي لتحقيق التنمية، لا مجرد تابع ينتظر الدعم الحكومي دائماً.

٢- أن نشأة المجتمع المدني في العالم العربي، ارتبطت دائماً بشكل الدولة وفلسفتها "مدنية، قبلية، دينية.... إلخ"، الأمر الذي يعد أحد المعوقات التي واجهت هذا القطاع منذ البداية.

٣- وكذلك فإنه على الرغم من أهمية التنمية بكافة مستوياتها لتقدم المجتمعات، فلا تزال فلسفة المنظمات الأهلية في الوطن العربي تقوم على أنشطة خدمية رعائية، وقليل جداً من هذه المنظمات ما يركز على الجانب التنموي وبصورة خاصة تنمية المجتمع المحلي.

٤- على الرغم من أن الدول المتقدمة قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق التنمية عموماً والتنمية البشرية المستدامة على وجه التحديد، إلا أن منظمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية مازالت تعاني من بعض الضعف في الاهتمام بالعنصر البشري (محور التنمية) وذلك لغياب الرؤية الشمولية للتنمية، والنظر لها باعتبارها مسئولية حكومية في المقام الأول.

٥- أظهرت كثير من الدراسات المشكلات البنائية المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني – وبخاصة الدراسات التقويمية – وبصفة أخص داخل المجتمعات العربية وعلى رأسها مشكلات التمويل والدعم المادي وغياب التكنولوجيا وعدم الاعتماد بشكل شبه تام على التخطيط العلمي، وندرة المشاركة الفعالة، وقلة الاهتمام بالخطط والبرامج المدروسة قبل القيام بالعمل، وضعف التنسيق بين المؤسسات الخيرية، قلة التشبيك بين المنظمات وبعضها من جانب وكذلك الحكومة والقطاع الخاص من جانب آخر، بالإضافة إلى مشكلات القيادة والإدارة والرؤية والرسالة وعدم وضوح كثير من الأهداف، وغياب التخصص لدى العديد من العاملين في مجال العمل التطوعي الأهلي، والقصور في التدريب وبناء القدرات البشرية...إلخ.

٦- أهمية عملية التنمية بشكل عام والمستدامة على وجه التحديد بالنسبة لكافة المجتمعات، وبخاصة في ظل التحولات العالمية المستمرة في عصر العولمة الكاسحة، فإن ذلك يدفع وبشكل أكبر أقطار الوطن العربي ويضغط في الوقت نفسه على بناءاتها الداخلية من أجل الإسراع في التحديث والتنمية وهو ما يتطلب دعم القطاع الخاص وتقوية القطاع الحكومي، وكذلك رفع قدرات منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المأمولة، ويتضمن ذلك رفع مستوى المعيشة، والاهتمام بالتعليم وتحقيق الحاجات الأساسية المختلفة مع ضمان مشاركة كافة الفئات في صناعة التنمية وبخاصة الشباب والمرأة مع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية.

٧- أن تحقيق التنمية الشاملة، يعني التمكين الاجتماعي الذي يعتمد على الاهتمام بدعم العنصر البشري وتهيئته للمشاركة بفاعلية، وكذلك فإن التنمية هنا تتطلب التكامل والتوازن بين كافة القطاعات المجتمعية "الصناعية، الزراعية، التجارية، الخدمية، إلخ"، بالإضافة إلى الأقاليم الجغرافية "الريف، الحضر...إلخ"، وذلك لتحقيق التنمية بكافة أبعادها" الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية"، مع الاهتمام بفكرة الاستدامة والتي تراعي حاجات الأجيال الحالية دون التضحية بحاجات الأجيال القادمة، الأمر الذي يفترض الحفاظ على الموارد البيئية من كل أشكال الهدر وتطويرها بما يعزز فرص الحياة بشكل متواصل.

٨- وبالتالي فإن النهوض بالمجتمع، إنما يعتمد على الإسراع بتحقيق التنمية الشاملة وفق خطوات مدروسة وثابتة، ويفترض ذلك بشكل أكبر إعطاء الدور الأكبر للمنظمات غير الربحية في ممارسة أنشطتها التنموية، وحل مشكلاتها الداخلية البنائية، بما يعزز الثقة في هذه الكيانات ويدفع إلى مزيد من المشاركة في العمل التطوعي الإنساني لمجابهة الأزمات والمشكلات المختلفة التي تواجهها الكثير من المجتمعات.

٩- وفقاً للإستراتيجيات التنموية الحالية التي تنتهجها كثير من الحكومات العربية (ومنها المملكة العربية السعودية)، فإنه يجب على الحكومات والأفراد بذل الكثير من الجهود في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، وهو ما يتطلب تزايد توجه المنظمات غير الحكومية نحو الجانب التنموي، وفي هذا السياق فلا تزال هناك ندرة بحثية في تناول التنمية المستدامة عموماً وبشكل خاص في كيفية تحقيق منظمات المجتمع المدني لها، وهنا تعد الدراسة الراهنة، إحدى الدراسات التي تتناول قدرة المنظمات غير الربحية في تحقيق برامج تنموية مستدامة متوافقة مع برنامج المملكة العربية السعودية للرؤية الوطنية ٢٠٣٠ وقد اتفقت في ذلك مع دراسة مؤسسة الملك خالد (٢٠١٦)، إلا أن الدراسة الحالية سوف تركز على المعوقات التي تواجه المنظمات غير الربحية والخصائص الديموغرافية لها وللعاملين بها.

١٠- وأخيراً، فإذا كانت الدراسات السابقة قد ركزت في منهجيتها على أساليب الوصف والتحليل والمنهج التاريخي والمقارن والمسح بالعينة ودراسة الحالة، فإن الدراسة الحالية تعتمد على الأسلوب المسح الاجتماعي بالحصر الشامل لعينتي العاملين والمستفيدين، وعينة كرة الثلج لعينة قادة المجتمع المحلي وكذلك فإن جمع البيانات الميدانية سوف يركز على آراء قادة المجتمع المحلي بالإضافة إلى آراء العاملين في المنظمات والمستفيدين منها، وبالتالي سوف تركز الدراسة أيضاً على قضايا الاتجاهات التشاركية و التمكين الاجتماعي والنظرية الأيكولوجية.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية

- تمهيد

أولاً: نوع الدراسة

ثانياً: منهج الدراسة

ثالثاً: مجتمع الدراسة

رابعاً: حدود الدراسة

خامساً: أداة الدراسة

سادساً: إجراءات الصدق والثبات

سابعاً: أساليب المعالجات الإحصائية

- **تمهيد:**

تُعدُّ الإجراءات المنهجية هي الطريقة والسبيل الذي سيسلكه الباحث لإجراء دراسته، وفيها تفصيل للخطوات التي سيخطوها مبرراً كل خطوة بأسباب فعلها بما يتوافق مع دراسته. ويحدد الباحث فيها نوع الدراسة ومنهجها، ومجتمع البحث، وطريقة اختيار عينة الدراسة، وتحديد المجالات المكانية والزمانية، والأدوات التي استعان بها الباحث لجمع البيانات المطلوبة، وأخيراً الأساليب الإحصائية التي أستخدمها.

أولاً: نوع الدراسة

من المتعارف عليه أن تحديد نوع الدراسة يتم في ضوء طبيعة موضوع الدراسة، وفي ضوء المجال الذي تهتم به، وكذا نوعية وطبيعة المعلومات التي تسعى الدراسة إلى الوصول إليها، أي: يتحدد في ضوء المشكلة البحثية موضوع الدراسة. (عبدالعال، ٢٠٠١م)

وفي ضوء مشكلة الدراسة الحالية وأهدافها، يتحدد نوع الدراسة في كونها دراسةً وصفية، حيث تمثل البحوث الوصفية خطوة البدء نحو التعرف إلى واقع ظاهرة معينة بهدف التوصل إلى توصيف هذه الظاهرة وتحليلها، ويهدف الباحث من خلال الدراسة الحالية توصيف واقع المنظمات غير الربحية وتحليله وأداورها وبرامجها التي تنفذها لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجتمع، ويعد نوع الدراسة الوصفية مناسباً لطبيعة مشكلة الدراسة الحالية، ويذكر حسن (١٩٨٥م) أن الدراسات الوصفية تتجه إلى:

- حصر الأسباب والعوامل المختلفة المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة.

- الوصف الكمي والكيفي للعلاقة بين العوامل والمتغيرات.

- تحليل الحقائق والبيانات ثم استخلاص النتائج وتعميمها.

- تتناول ظواهر اجتماعية لها دلالة اجتماعية وآثار أو نتائج ملموسة تستدعى بحثها والتعرف إلى أسبابها وارتباطاتها المختلفة.

ثانياً: منهج الدراسة

اعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي وذلك انطلاقاً من طبيعة هذه الدراسة وأهدافها حيث يعد هذا المنهج من المناهج المناسبة لهذا النوع من الدراسات، حيث يعتبر Babbie(١٩٨٣) منهج المسح الاجتماعي الأفضل للباحث الاجتماعي المهتم بجمع البيانات الأساسية التي تصف مجتمعاً ما(كتبخانة ، ٢٠١٢) فهو أحد المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، كما أن موضوع الدراسة يلتقي مع أسس هذا المنهج، حيث قابلية الموضوع للقياس والمعالجة العلمية والمقارنة بهدف وضع برامج للإصلاح والتطوير الاجتماعي(بدر، ١٩٨٩م) لذلك اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي ، وكذلك مناسبته لمفردات المجال البشري للدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة

ينقسم مجتمع الدراسة الى ثلاث فئات:

الفئة الأولى : العاملون في المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض و البالغ عددها ١٥٨ جمعية خيرية (المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية، مكين ، ٢٠١٩، https://dp.mlsd.gov.sa) و١٠٣ مؤسسة خيرية (تقرير مختصر بأسماء وعناوين المؤسسات الخيرية بموقع وزارة العمل والتنمية والاجتماعية https://mlsd.gov.sa/ar/services/615) وقد استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لمفردات الدراسة وهم العاملين في المنظمات غير الربحية والبالغ عددهم ٢٢٠٣ عامل وموظف بمنطقة الرياض (الكتاب الاحصائي السنوي للعام المالي ١٤٣٤- ١٤٣٥هـ)، حيث تم ارسال خطاب من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود الى إدارة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية والتي بدورها قامت بتعميم الاستبانة الخاصة بالعاملين في المنظمات غير الربحية على مراكز التنمية الاجتماعية في منطقة الرياض وعددها تسعة مراكز:

١-مركز التنمية الاجتماعية بالرياض

٢- مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية

٣-مركز التنمية الاجتماعية بالقويعية

٤- مركز التنمية الاجتماعية بشقراء

٥- مركز التنمية الاجتماعية بالأفلاج

٦- مركز التنمية الاجتماعية بالدلم

٧- مركز التنمية الاجتماعية بروضة سدير

٨- مركز التنمية الاجتماعية بعفيف

٩- مركز التنمية الاجتماعية بوادي الدواسر

والتي بدورها قامت بإرسال الاستبانة إلى جميع المنظمات غير الربحية (الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية) التي تقع ضمن المجال المكاني لكل مركز. وقد بلغ العائد من الاستبانات الخاصة بالعاملين ٢٦٦ استبانة وهو ما يمثل ١٢,٢١% من اجمالي العدد الكلي للعاملين، وكلها كانت صالحة للتحليل.

الفئة الثانية:

المستفيدون من خدمات المنظمات غير الربحية، وقد استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لمفردات الدراسة وهم المستفيدون من خدمات المنظمات غير الربحية ، حيث تم ارسال خطاب من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود الى إدارة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية والتي بدورها قامت بتعميم الاستبانة الخاصة بالمستفيدين من المنظمات غير الربحية على مراكز التنمية الاجتماعية في منطقة الرياض التسعة، والتي بدورها قامت بإرسال الاستبانة إلى جميع المنظمات غير الربحية (الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية) التي تقع ضمن المجال المكاني لكل مركز. وقد بلغ العائد من الاستبانات الخاصة بالمستفيدين ١٩٠٢استبانة وكان الصالح منها للتحليل ١٨٤٢ استبانة.

الفئة الثالثة: قادة المجتمع المحلي في منطقة الرياض وهم الأشخاص أصحاب التأثير الاجتماعي أو الذين يتولون مهام قيادية داخل مؤسسات العمل الحكومية مثل: (وزير، محافظ، مدير مركز، قاضي، كاتب عدل، مدير مدرسة، إمام مسجد أو جامع، مدير إدارة حكومية سواءً كان مدني أو عسكري، رئيس قسم سواءً كان مدني أو عسكري.. وغيرهم). وقد استخدم الباحث أسلوب عينة كرة الثلج، حيث طلب الباحث من كل شخص تم قصده بالاستبانة

بأن يوزعها وينشرها لمن يعرف من القيادات التي تعمل في مجال عمله، وبلغ العائد من الاستبانات ٣١٠ استبانة وكان الصالح منها للتحليل ٢٨٨ استبانة.

رابعاً: حدود الدراسة

أولاً – الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في منطقة الرياض وتم اختيار منطقة الرياض لعدة أسباب

١– تعتبر منطقة الرياض أكبر مناطق المملكة كثافة للسكان السعوديين حيث بلغ تعدادهم ٤٥٧٩٥٧٠ نسمة، وثاني أكبر مناطق المملكة في إجمالي عدد السكان (السعوديين وغير السعوديين) بعد منطقة مكة المكرمة حيث بلغ تعدادهم ٨٠٠٢١٠٠ نسمة (المسح الديموغرافي ٢٠١٦، الهيئة العامة للإحصاء) . https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ar-demographic-research-2016.pdf.pdf

٢– تعتبر منطقة الرياض الأكبر على مستوى المناطق في عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية حيث بلغ عدد الجمعيات الخيرية ١٥٨ جمعية خيرية، (المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية، مكين، ٢٠١٩، https://dp.mlsd.gov.sa) و١٠٣ مؤسسة خيرية (تقرير مختصر بأسماء وعناوين المؤسسات الخيرية بموقع وزارة العمل والتنمية والاجتماعية https://mlsd.gov.sa/ar/services/615)

٣– تصنف منطقة الرياض ثاني أعلى منطقة إدارية في المملكة العربية السعودية في متوسط معدل نمو السكان بعد منطقة مكة المكرمة والذي يبلغ ٢,٧٠٣ (دليل الخدمات السادس عشر ٢٠١٧م، منطقة الرياض ، الهيئة العامة للإحصاء ، https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ar-riyad_region_ar.pdf) . ويجعل هذا المعدل المرتفع من النمو السكاني مشكلة التنمية صعبة حيث يجب أن يواكب الزيادة السكانية تنمية تتواكب معه في زيادة فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص التوظيف وخيارات الإسكان وهذا ما أكدته دراسة (الأحمدي ، ٢٠٠٧) .

٤– تعتبر منطقة الرياض أكبر المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية من حيث عدد المحافظات التابعة لها والتي تبلغ ٢٣ محافظة وهي (الرياض ، الدرعية ، الخرج ، الدوادمي ، المجمعة ، القويعية ، وادي الدواسر ، الأفلاج ، الزلفي ، شقراء ، حوطة بني تميم ، عفيف ، السليل ، ضرما ، المزاحمية ، رماح ، ثادق ، حريملاء ،

الحريق ، الغاط ، مرات ، الدلم ، الرين) (دليل الخدمات السادس عشر ٢٠١٧م ، منطقة الرياض ، الهيئة العامة للإحصاء ، https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ar-riyad_region_ar.pdf) .

ثانياً- الحدود الزمنية: تناولت هذه الدراسة المنظمات غير الربحية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ.

ثالثاً- الحدود البشرية: طُبقت هذه الدراسة على ثلاث فئات من الأفراد وهم العاملين في المنظمات غير الربحية، المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، قادة المجتمع المحلي.

رابعاً- الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة الحالية في دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

خامساً: **أداة الدراسة**

نظراً لأن منهج الدراسة المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي، وحيث استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات من العاملين في المنظمات غير الربحية، وكذلك استخدام ذات الأسلوب (المسح الشامل) لجمع البيانات من المستفيدين من خدمات هذه المنظمات. كما استخدم الباحث عينة كثرة الثلج لدى قادة المجتمع المحلي، لذلك فإن الأداة الرئيسية المناسبة والتي استخدمها الباحث هي الاستبانة والتي يعرفها الجبوري (١٤٣٤هـ: ١٤٧) "بأنها أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من المستجيب. وقد قام الباحث بتصميم الاستبانة بما يتوافق مع أهداف وتساؤلات الدراسة".

ولمواكبة التطور في التقنية والتكنولوجيا التي أصبحت أحد أسباب تطور العلوم الاجتماعية حسب ما أكدته دراسة العمري (١٩٩٨) عن دور وسائل التكنولوجيا الحديثة للاتصالات لتحسين البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، دراسة مطبقة على الباحثين الجدد في كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بجمهورية مصر العربية) عن وجود ارتباط قوي بين قضايا التنمية في المجتمعات، واستخدام تكنولوجيا الاتصال في البحث العلمي بصفة عامة. ولتعدد المجال المكاني للدراسة والذي يحتوي ٢٣ مدينة ومحافظة تابعة لمنطقة الرياض، بالإضافة الى تحقيق السرعة والسهولة في الوصول الى جميع أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم انشاء رابط الكتروني يستطيع الفرد المبحوث الدخول عليه وتعبئة الاستبانة ثم يتم ارسالها لتصل الى إيميل الباحث، وهذا يساعد أيضاً على سرعة التحليل

الاحصائي ويقلل من الخطأ الذي يحصل عادة عند ادخال بيانات الدراسة في برنامج التحليل الاحصائي (Spss). وقد تم تصميم ثلاث استبانات والتي تضمنت أسئلة مغلقة وتنوع المقياس فيها ما بين الثلاثي و الخماسي حيث كانت بعض المحاور تقع اجاباتها في (نعم، لا، لا أدري) ومحاور أخرى كانت اجاباتها (مهم جداً، مهم، لا أدري، غير مهم، غير مهم جداً) وفي محاور أخرى كانت اجاباتها (موافق بشدة ، موافق ، لا أدري ، غير موافق ، غير موافق بشدة) كما تضمن الاستبيان أسئلة أخرى مفتوحة . ومثل هذا النوع من الاستبانات يحاول الجمع بين مزايا كل الاستبيانات المغلقة والمفتوحة ويتغلب على عيوبها. وكانت الاستبانات على النحو التالي:

الاستبانة الأولى خاصة بالعاملين في المنظمات غير الربحية وقد اشتملت الاستبانة على ما يلي: انظر ملحق رقم ٢).

١-البيانات الأولية

٢-المحور الأول والذي خُصص للتعرف على مجالات عمل المنظمة ويحتوي على ست عبارات وقد استخدم الباحث فيها مقياس ثلاثي (نعم، لا، لا أدري).

٣- المحور الثاني والذي خُصص لقياس مدى أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر القيادات والعاملين وقد اشتمل على (٢٢ عبارة) موزعة على سبعة مجالات (المجال الاجتماعي ٦ عبارات، المجال المؤسسي ٣ عبارات، المجال الصحي ٣ عبارات، المجال التعليمي ٤ عبارات، المجال الاقتصادي عبارتين، مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني ٤ عبارات) وقد استخدم الباحث فيها مقياس ليكرت المتدرج الخماسي (مهم جداً، مهم، لا أدري، غير مهم، غير مهم جداً).

٤-المحور الثالث والذي خُصص لقياس الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر القيادات والعاملين وقد اشتمل على ١٦ عبارة. وقد استخدم الباحث فيها مقياس ليكرت المتدرج الخماسي (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة).

٥- المحور الرابع والذي خُصص لقياس مدى توجه المنظمات غير الربحية الى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات والعاملين وقد اشتمل على ١٤ عبارة. وقد استخدم الباحث فيها مقياس خماسي (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة).

وكان الرابط الالكتروني للاستبانة هو: (https://goo.gl/forms/AQFn9StmawPuVaL13)

الاستبانة الثانية خاصة بالمستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وقد اشتملت الاستبانة على ما يلي: (انظر ملحق رقم ٣).

١-البيانات الأولية

٢- المحور الأول والذي خُصص لقياس البرامج التي تقدمها الجمعية أو المؤسسة الخيرية من وجهة نظر المستفيدين وعددها ١٨ عبارة وقد وزعت على أربع مجالات:

المجال الاجتماعي ٨ عبارات، المجال الصحي ٣ عبارات، المجال التعليمي ٤ عبارات، المجال الاقتصادي ٣ عبارات. وقد استخدم الباحث فيها مقياس ثلاثي (نعم، لا، لا أدري).

٣- المحور الثاني والذي خُصص لقياس مدى أهمية البرامج التي تقدمها الجمعية أو المؤسسة الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر المستفيدين وعددها ١٨ عبارة موزعة على أربع مجالات (المجال الاجتماعي ٨ عبارات، المجال الصحي ٣ عبارات، المجال التعليمي ٤ عبارات، المجال الاقتصادي ٣ عبارات). وقد استخدم الباحث فيها مقياس ليكرت المتدرج الخماسي (مهم جداً، مهم، لا أدري، غير مهم، غير مهم جداً).

وكان الرابط الالكتروني للاستبانة هو: **https://goo.gl/forms/XY6NMYJgUGX9LRFr1**

الاستبانة الثالثة خاصة بقادة المجتمع المحلي، وقد اشتملت الاستبانة على ما يلي:(انظر ملحق رقم ٤)

١-البيانات الأولية

٢-المحور الأول والذي خُصص للتعرف على مجالات عمل المنظمة ويحتوي على ست عبارات وقد استخدم الباحث فيها مقياس متدرج ثلاثي (نعم، لا، لا أدري).

٣- المحور الثاني والذي خُصص لقياس مدى أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر القيادات المجتمعية وقد اشتمل على (٢٢ عبارة) موزعة على سبع مجالات (المجال الاجتماعي ٦ عبارات، المجال المؤسسي ٣ عبارات، المجال الصحي ٣ عبارات، المجال التعليمي ٤ عبارات،

المجال الاقتصادي عبارتين، مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني ٤ عبارات وقد استخدم الباحث فيها مقياس ليكرت المتدرج الخماسي (مهم جداً، مهم، لا أدري، غير مهم، غير مهم جداً).

٤- المحور الثالث والذي خُصص لقياس مدى توجه المنظمات غير الربحية الى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات المجتمعية وقد اشتمل على ١٤ عبارة. وقد استخدم الباحث فيها مقياس ليكرت المتدرج الخماسي (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة). وكان الرابط الالكتروني للاستبانة هو: https://goo.gl/forms/CHPGwORWYRXoo2te2

سادساً: إجراءات الصدق والثبات

أولاً: صدق المحكمين لأداة الدراسة

يعتمد صدق المحكمين بالدرجة الأولى على عرض أداة الدراسة المخصصة لجمع المعلومات على مجموعة من المتخصصين في مجال الدراسة، والأخذ بملاحظاتهم فيما يتعلق بتمثيل فقرات الاستبانة. ومدى ملائمتها لأهداف وتساؤلات الدراسة، وقد أبدى المحكمين (ملحق رقم ١) ملاحظاتهم ومرئياتهم حول فقرات وعبارات الاستبانة، ثم التباحث مع مشرف الدراسة حولها وتم تعديل الاستبانة حتى أصبحت بشكلها الحالي.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

فيما يتعلق بصدق الأبعاد المكونة للاستبانات؛ استخدم الباحث "صدق الاتساق الداخلي" للأبعاد عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين الابعاد المختلفة للمقياس وارتباط الابعاد بالمقياس ككل، وتوضح الجداول التالية معاملات الاتساق الداخلي لكل بعد من الأبعاد التي تشملها الاستبانات الثلاث:

أولا: استبانة العاملين في المنظمات غير الربحية

البعد الأول: أهمية البرامج التي تقدمها المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

جدول (٢) معامل ارتباط بيرسون لمقياس أهمية البرامج بأبعاده الستة

الأبعاد	البعد الاجتماعي	البعد المؤسسي	البعد الصحي	البعد التعليمي	البعد الاقتصادي	البعد الديني
البعد الاجتماعي	١,٠					
البعد المؤسسي	*٠,٣٨	١,٠				
البعد الصحي	**٠,٥٥	*٠,٣٩	١,٠			
البعد التعليمي	**٠,٥٧	**٠,٤٩	**٠,٤٦	١,٠		
البعد الاقتصادي	**٠,٥٢	**٠,٣٧	*٠,٣٤	**٠,٤٩	١,٠	
البعد الديني	**٠,٤٨	**٠,٣٠	**٠,٣٩	**٠,٥٧	**٠,٤١	١,٠
البعد الكلي	**٠,٦٦	**٠,٥٤	**٠,٥٥	**٠,٧٢	**٠,٥٠	**٠,٦١

يوضح الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المقياس فيما بينها وبين المقياس ككل وابعاده الستة (الاجتماعي، المؤسسي، الصحي، التعليمي، الاقتصادي، الديني). وتبين نتائج الجدول أن جميع القيم تراوحت من ٠,٣٠ الى ٠,٧٢ وهي موجبة وتشير الى وجود علاقة قوية وموجبة، مما يدل على صدق الاتساق بين عبارات المقياس والمقياس ككل. وتشير نتائج الجدول إلى أن أكبر العلاقات الارتباطية بين عبارات المقياس كانت بين المجال الاجتماعي والمجال التعليمي وكذلك المجال التعليمي والمجال الديني حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٥٧ وهي موجبة وقوية. كما بلغت قيمة معامل بيرسون بين المجال الصحي والمجال الاجتماعي ٠,٥٥ وهي علاقة ارتباطية قوية وموجبة. وجاء ثالثاً العلاقة الارتباطية بين المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي حيث بلغ قيمة معامل الارتباط لبيرسون ٠,٥٢ وهي أيضاً علاقة موجبة وقوية؛ ومن جهة أخرى كانت العلاقة الارتباطية بين المجال المؤسسي والمجال الديني هي الأقل بين جميع القيم حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٣٠ وهي علاقة موجبة. كما تشير نتائج الجدول إلى أكبر العلاقات الارتباطية بين عبارات المقياس والمقياس ككل كانت بين البعد التعليمي والمقياس ككل حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون ٠,٧٢ وهي علاقة قوية وموجبة.

البعد الثاني: الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

جدول (٣) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس الصعوبات التي تواجه المنظمات والدرجة الكلية للمقياس

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠,٤٩٥	٩	**٠,٧٢٠
٢	*٠,٤٩٨	١٠	*٠,٥٦٠
٣	**٠,٦١١	١١	**٠,٧٥٦
٤	**٠,٦٣٨	١٢	**٠,٦٩٦
٥	**٠,٦٣٥	١٣	**٠,٧١١
٦	**٠,٧٢٧	١٤	**٠,٦٧٨
٧	**٠,٦٦٧	١٥	**٠,٦٦١
٨	**٠,٧٠٧	١٦	**٠,٦٥١

** دالة عند مستوى ٠,٠١ * دالة عند مستوى ٠,٠٥

يوضح الجدول رقم (٣) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس الصعوبات التي تواجه المنظمات والدرجة الكلية للمقياس. وتبين نتائج الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين قيم معامل ارتباط بيرسون والتي تراوحت من ٠,٤٩٥ الى ٠,٧٥٦. وكان أصدق هذه العبارات وأقواها عبارة رقم (١١) ثم عبارة رقم (٦) ثم عبارة رقم (٩) في حين كانت العبارات التالية هي الأقل من بين القيم وهي عبارة رقم (١) ثم عبارة رقم (٢) وأخيراً العبارة رقم (١٠). كما تشير نتائج الجدول إلى أن قيم معامل ارتباط بيرسون موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يدل على صدق الاتساق بين عبارات المقياس والمقياس ككل.

البعد الثالث: مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

جدول (٤) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠,٥٥٤	٨	*٠,٤٩٤
٢	**٠,٥٨٠	٩	**٠,٥٧٢
٣	**٠,٥٦١	١٠	*٠,٤٠٥
٤	**٠,٦٩٠	١١	**٠,٦٨٨
٥	**٠,٦٧٨	١٢	**٠,٦١٦
٦	**٠,٧٢٥	١٣	*٠,٤٦٢
٧	**٠,٥٦٣	١٤	**٠,٦٢٤

** دالة عند مستوى ٠,٠١ دالة عند مستوى ٠,٠٥

يوضح الجدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل. وتبين نتائج الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين قيم معامل ارتباط بيرسون والتي تراوحت من ٠,٤٠٥الى ٠,٧٢٥. وكان أصدق هذه العبارات وأقواها العبارة رقم (٦) ثم العبارة رقم (١١) ثم العبارة رقم (٥) في حين كانت العبارات (١٠) و (١٣) و (٨) هي الأقل في مستوى الصدق والقوة. كما تشير نتائج الجدول إلى أن قيم معامل ارتباط بيرسون موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يدل على صدق الاتساق بين عبارات المقياس مع المقياس ككل.

ثانيا: استبانة المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية

جدول (٥) معامل ارتباط بيرسون لمقياس أهمية البرامج بأبعاده الأربعة

الأبعاد	البعد الاجتماعي	البعد الصحي	البعد التعليمي	البعد الاقتصادي
البعد الاجتماعي	١,٠			
البعد الصحي	**٠,٧٢	١,٠		
البعد التعليمي	**٠,٦١	**٠,٦٣	١,٠	
البعد الاقتصادي	**٠,٦٨	**٠,٦١	**٠,٦٥	١,٠
البعد ككل	**٠,٩١	**٠,٨٥	**٠,٨٤	**٠,٨٣

يوضح الجدول رقم (٥) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد المقياس فيما بينها وبين المقياس ككل وأبعاده الأربعة (الاجتماعي، الصحي، التعليمي، الاقتصادي). وتبين نتائج الجدول أن درجات الارتباط تراوحت من ٠,٦١ الى ٠,٩١ وهي تشير الى وجود علاقة موجبة وقوية، مما يدل على صدق الاتساق بين عبارات المقياس والمقياس ككل. كما تشير نتائج الجدول إلى أن أصدق هذه العلاقات وأقواها بين عبارات المقياس كانت بين عبارات المجال الاجتماعي والمجال الصحي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٧٢ ثم المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٦٨ وهي؛ ومن جهة أخرى كانت العلاقة الارتباطية بين المجال الاجتماعي والمجال التعليمي، والعلاقة بين المجال الصحي والمجال الاقتصادي هي الأقل حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٦١ وهي علاقة موجبة وقوية. كما تشير نتائج الجدول الى أن أكبر العلاقات الارتباطية بين عبارات المقياس والمقياس ككل كانت بين البعد الاجتماعي والمقياس ككل حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون ٠,٩١.

ثالثا: استبانة قادة المجتمع المحلي

جدول (٦) معامل ارتباط بيرسون لمقياس أهمية البرامج بأبعاده الستة

الأبعاد	البعد الاجتماعي	البعد المؤسسي	البعد الصحي	البعد التعليمي	البعد الاقتصادي
البعد الاجتماعي	١,٠				
البعد المؤسسي	**٠,٤٣	١,٠			
البعد الصحي	**٠,٤٤	*٠,٣٩	١,٠		
البعد التعليمي	**٠,٤٢	**٠,٤٣	**٠,٤٩	١,٠	
البعد الاقتصادي	**٠,٤٠	*٠,٣٠	**٠,٤٣	**٠,٤٧	١,٠
البعد ككل	**٠,٦٧	**٠,٥٢	**٠,٦١	**٠,٦١	**٠,٥١

يوضح الجدول رقم (٦) معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد المقياس فيما بينها وبين المقياس ككل وأبعاده الستة (الاجتماعي، المؤسسي، الصحي، التعليمي، الاقتصادي، الديني). وتبين نتائج الجدول أن درجات الارتباط تراوحت من ٠,٣٠ الى ٠,٦٧ وهي تشير الى وجود علاقة موجبة وقوية، مما يدل على صدق الاتساق بين عبارات المقياس والمقياس ككل. كما تشير نتائج الجدول إلى أن أصدق هذه العلاقات وأقواها بين عبارات المقياس كانت بين المجال التعليمي والمجال الصحي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٤٩ ثم المجال التعليمي والمجال الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٤٧؛ فيما كانت العلاقة الارتباطية بين المجال المؤسسي والمجال الاقتصادي الأقل حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٣٠، ثم العلاقة بين المجال المؤسسي والمجال الصحي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٣٩ وهي علاقة موجبة. كما تشير نتائج الجدول إلى أن أصدق هذه العلاقات وأقواها بين عبارات المقياس والمقياس ككل كانت بين البعد الاجتماعي والبعد ككل حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٦٧، في حين كان أقل هذه العلاقات بين البعد الاقتصادي والمقياس ككل حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٥١.

البعد الثاني: مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

جدول (٧) معامل ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠,٦٩٧	٨	**٠,٧٠٥
٢	**٠,٧٥١	٩	**٠,٧٠٩
٣	**٠,٦٧٢	١٠	*٠,٥٧٤
٤	**٠,٨٣١	١١	**٠,٧٩٤
٥	**٠,٧٧٨	١٢	**٠,٧٩٤
٦	**٠,٧٩٠	١٣	*٠,٦٩٥
٧	**٠,٧٦٥	١٤	**٠,٧٩٥

**** دالة عند مستوى ٠,٠١ * دالة عند مستوى ٠,٠٥**

يوضح الجدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والمقياس ككل. وتبين نتائج الجدول أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين قيم معامل ارتباط بيرسون والتي تراوحت من **٠,٥٧٤** الى **٠,٧٩٥**. وكان أصدق هذه العبارات وأقواها العبارة رقم (١٤) ثم العبارة رقم (١١) و (١٢) في حين كانت العبارات (١٠) و (٣) و (١٣) هي الأقل في مستوى الصدق والقوة. كما تشير نتائج الجدول إلى أن قيم معامل ارتباط بيرسون موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يدل على صدق الاتساق بين عبارات المقياس والمقياس ككل.

ثانيا: الثبات

استخدم الباحث لحساب ثبات استبانات الدراسة معامل "ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha، وفيما يلي معاملات الثبات الخاصة بالأبعاد الفرعية للاستبانات الثلاث:

أولا: استبانة العاملين في المنظمات غير الربحية

جدول (٧) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقاييس الدراسة

م	مقياس الدراسة	عدد البنود	معامل ثبات ألفا كرونباخ
١	مقياس أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة للعاملين	٢٢	٠,٩١٨
٢	مقياس الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة للعاملين	١٦	٠,٩٠٩
٣	مقياس مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ للعاملين	١٤	٠,٨٥٠
٤	أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة للمستفيدين	١٨	٠,٩٤٦
٥	أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لقادة المجتمع المحلي	٢٢	٠,٩١١
٦	مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ لقادة المجتمع المحلي	١٤	٠,٩٣٥

يوضح الجدول رقم (٧) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمقاييس الدراسة الخاصة بالعاملين والمستفيدين وقادة المجتمع المحلي. وتبين نتائج الجدول أن درجة ألفا كرونباخ لمقياس أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لعينة العاملين بلغت ٠,٩٢، أما مقياس الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لعينة العاملين فقد بلغت ٠،٩١، كما بلغت درجة ألفا كرونباخ لمقياس مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ لعينة العاملين فقد بلغت ٠,٨٥. وهذا يدل أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات. كما تبين نتائج الجدول معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقاييس الدراسة الخاصة بالمستفيدين من المنظمات غير الربحية فقد بلغت درجة ألفا كرونباخ لمقياس أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ٠,٩٥، وهذا يدل أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات. كما توضح نتائج الجدول قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ لمقاييس الدراسة الخاصة بقادة المجتمع المحلي في المنظمات غير الربحية. حيث بلغت درجة ألفا كرونباخ لمقياس أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بلغت ٠,٩١١، كما بلغت درجة ألفا كرونباخ لمقياس مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ بلغت ٠,٩٣٥. وهذا يدل أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

سابعاً: أساليب المعالجات الإحصائية

تم تفريغ الاستبانات الثلاث (استبانة القيادات الإدارية والعاملين في المنظمات غير الربحية، استبانة المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، استبانة قادة المجتمع المحلي) على برنامج الأكسل، ثم حولت البيانات الى برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء التحليلات الإحصائية التي اشتملت على:

١-التكرارات والنسب المئوية.

٢-المتوسطات والانحرافات المعيارية.

٣-معامل الارتباط المستقيم لبيرسون لحساب الصدق.

٤-معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) لحساب الثبات.

الفصل الرابع

- **تمهيد**
- **نتائج الدراسة**

أولاً: النتائج المتعلقة بالعاملين في المنظمات غير الربحية

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية

ثالثاً: النتائج المتعلقة بقادة المجتمع المحلي

- **تمهيد:**

يتناول هذا الفصل نتائج الدارسة الميدانية من خلال عرض البيانات والمعلومات الإحصائية التي تم جمعها عن طريق الاستبانات الثلاث (العاملين، المستفيدين، قادة المجتمع المحلي) وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال:

١- ٢٦٩ من العاملين في المنظمات غير الربحية وهم يمثلون ٧٩ جمعية ومؤسسة خيرية.

٢- ١٨٤٢ من المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية وهم يمثلون ٣٩ جمعية ومؤسسة خيرية.

٣- ٢٨٨ من قادة المجتمع المحلي.

أولاً: النتائج المتعلقة بالعاملين في المنظمات غير الربحية

أولاً: الخصائص الديموغرافية للعاملين في المنظمات غير الربحية

١. مجال عمل المنظمة

جدول (٩) توزيع العاملين حسب مجال عمل المنظمة

نوع المنظمة	ك	%
جمعيات أيتام	٢٣	٨,٦
جمعيات صحية	٤٩	١٨,١
مؤسسات خيرية	٥٠	١٨,٧
جمعيات خيرية	٥٧	٢١,٢
جمعيات اجتماعية	٩٠	٣٣,٥
المجموع	٢٦٩	١٠٠

انظر الملحق رقم (٥)

يوضح الجدول رقم (٩) توزيع العاملين حسب مجال عمل المنظمة، وتبين نتائج الجدول أن ٣٣,٥% من العاملين في المنظمات يعملون في منظمات اجتماعية، في حين كان ٢١,٢% من العاملين يعملون في منظمات خيرية، بينما كان ١٨,٧% من العاملين ينتمون لمؤسسات خيرية، ثم جاء بعد ذلك وبفارق قليل العاملين الذين ينتمون لمنظمات صحية حيث بلغت نسبتهم ١٨,١%، وأخيراً كان ٨,٦% من أفراد العينة ينتمون لمنظمات الايتام

٢. مركز التنمية الاجتماعي

جدول (١٠) توزيع العاملين حسب مركز التنمية الاجتماعي

مركز التنمية الاجتماعي	ك	%
الرياض	٢٠٨	٧٧,٠
الدلم	١٩	٨,٤
الافلاج	٦	٢,٢
روضة سدير	١١	٤,٢
الدرعية	١٣	٤,٩
القويعية	٤	١,٥
شقراء	٧	١,٢
عفيف	١	٠,٧
المجموع	٢٦٩	١٠٠

انظر الملحق رقم (٦)

يوضح الجدول رقم (١٠) توزيع العاملين حسب مركز التنمية الاجتماعي، وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من العاملين يتبعون مركز التنمية الاجتماعية بالرياض حيث بلغت نسبتهم ٧٧% ، فيما كان ٨,٤% من العاملين يتبعون مركز التنمية الاجتماعية بالدلم ، بينما ٤,٩% يتبعون مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية ، وجاء بعدهم العاملين الذين يتبعون مركز التنمية الاجتماعية بروضة سدير بنسبة بلغت ٤,٢% ، ثم كان ٢,٢% من عينة العاملين يتبعون مركز التنمية الاجتماعية بالأفلاج ، وأخيراً كان العاملين في مراكز التنمية الاجتماعية بالقويعية وشقراء وعفيف هم الأقل حيث بلغت نسبتهم على التوالي ١,٥% ، ١,٢% ، ٠,٧% ، ويتضح من ذلك أن أغلب العاملين من مركز الرياض الاجتماعي، وذلك لأن هذا المركز يغطي بخدماته معظم مدينة الرياض وهي العاصمة ذات الكثافة السكانية الكبيرة والتي تجعل تركيز الأفراد فيها أكثر من غيرها نظراً لوجود واكتمال كافة الخدمات الأساسية للحياة.

٣. الجنس

جدول (١١) توزيع العاملين حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	٢١٢	٧٨,٨
أنثى	٥٧	٢١,٢
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١١) توزيع العاملين حسب الجنس، وتبين نتائج الجدول أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم ٧٨,٨% في حين كانت نسبة الاناث ٢١,٢%، وقد يدل ذلك على رغبة الذكور للعمل في المنظمات غير الربحية أكثر من الاناث وأنها (أي المنظمات) تكون بحاجة إلى الذكور أكثر من الاناث لذلك هي تتجه الى توظيفهم والاستفادة من قدراتهم.

٤.الحالة الاجتماعية

جدول (١٢) توزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	٤١	١٥,٢
متزوج	٢١٨	٨١,٠
أرمل	٤	١,٥
مطلق	٦	٢,٢
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٢) توزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة متزوجين حيث بلغت نسبتهم ٨١%، بينما كان ١٥,٢% من العزاب، في حين كان ٢,٢% مطلقين، وأخيراً كان الأرامل حيث بلغت نسبتهم ١,٥%.

٥. المستوى التعليمي

جدول (١٣) توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
الكفاءة المتوسطة	١	٠,٤
ثانوي	١٦	٥,٩
دبلوم بعد الثانوي	١٩	٧,٠
بكالوريوس	١٥٤	٥٧,٢
ماجستير	٥٤	٢٠,١
دكتوراه	٢٥	٩,٣
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٣) توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي، وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من العاملين متعلمين ويحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى بنسبة وصلت الى ٨٦,٦% وكانت موزعة على النحو التالي (حملة مؤهل بكالوريوس ٥٧,٢%، حملة مؤهل الماجستير ٢٠,١%، حملة مؤهل الدكتوراه ٩,٣%) فيما كان ١٣,٤% مؤهلهم دبلوم بعد الثانوي فأقل وكانوا موزعين على النحو التالي (دبلوم بعد الثانوي ٧,٠%، ثم الثانوي ٥,٩، الكفاءة المتوسطة ٠,٤%). وهذا يشير إلى حرص المنظمات غير الربحية على استقطاب الافراد المتعلمين للعمل لديهم أكثر.

٦. التخصص

جدول (١٤) توزيع العاملين حسب التخصص الدراسي

نوع التخصص	ك	%
تخصصات إدارية	١٠٠	٣٦,٨
تخصصات اجتماعية	٥٣	١٩,٨
تخصصات شرعية	٦٠	٢٢,٣
تخصصات إعلامية	٩	٣,٤
تخصصات علمية	٣٤	١٢,٣
تخصصات أخرى	١٣	٥,٤
المجموع	٢٦٩	١٠٠

انظر الملحق رقم (٧)

يوضح الجدول رقم (١٤) توزيع العاملين حسب التخصص الدراسي. وتبين نتائج الجدول أن أكثر تخصصات العاملين في المنظمات غير الربحية كان تخصصات إدارية بنسبة بلغت ٣٦,٨ % وهذا يعني أن هناك عدد لابأس به من القيادات مؤهلين للقيام بأعمال الإدارة في المنظمات غير الربحية بينما كان ٢٢,٣% من العاملين تخصصهم شرعي ، ويليهم العاملين من أصحاب التخصصات الاجتماعية حيث بلغت نسبتهم ١٩,٨% وهذا يتفق مع طبيعة عمل المنظمات غير الربحية التي تهتم بتقديم خدماتها المجتمعية للمستفيدين ، ثم جاء بعدهم التخصصات العلمية بنسبة بلغت ١٢,٣% وهذا يتفق مع الجدول رقم (٩) والذي يوضح أن ١٨,١% يعملون في منظمات صحية . كما يتضح من نتائج الجدول الحالي رقم (١٤) أن ٥,٤ % من العاملين يحملون تخصصات أخرى. وأخيراً كان ٣,٤% تخصصهم إعلام وهو عدد قليل مقارنةً بالتخصصات الأخرى وهو ما يتفق مع الجدول رقم (٣٣) والذي يوضح أن أهم المعوقات التي تواجه المنظمات غير الربحية هو ضعف الجانب الإعلامي لإبراز دور المنظمات في تنمية المجتمع والذي قد يكون بسبب ضعف المتخصصين في الاعلام من العاملين في المنظمات.

٧. المسمى الوظيفي بالمنظمة

جدول (١٥) توزيع العاملين حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	ك	%
موظف	٩٧	٣٦,١
رئيس قسم	٣٥	١٣,١
مدير إدارة	١٠٤	٣٨,٦
أمين	١٣	٤,٩
مستشار	٦	٢,٢
عضو مجلس ادارة	١٤	٥,٢
المجموع	٢٦٩	١٠٠

انظر الملحق رقم (٨)

يوضح الجدول رقم (١٥) توزيع العاملين حسب المسمى الوظيفي. وتبين نتائج الجدول أن ٣٨,٦% من العاملين يعملون في وظائف مدير إدارة، في حين كان ٣٦,١% من العاملين هم موظفين، وبنسبة بلغت ١٣,١% من العاملين كانوا يعملون بوظيفة رئيس قسم، فيما كانت الوظائف التالية هي الأقل بين العاملين وهي مرتبة على النحو التالي (عضو مجلس إدارة حيث بلغت نسبتهم ٥,٢%، ثم الذين يشغلون وظيفة أمين بنسبة بلغت ٤,٩%، وأخيراً العاملين بوظيفة مستشار حيث بلغت نسبتهم ٢,٢%).

٨. عدد سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة

جدول (١٦) توزيع العاملين حسب سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة

الخبرة	ك	%
أقل من خمس سنوات	١١٧	٤٣,٥
من خمس إلى أقل من عشر سنوات	٨٦	٣٢,٠
من عشر إلى أقل من خمسة عشر سنة	٣٦	١٣,٤
خمسة عشر سنة فأكثر	٣٠	١١,١
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٦) توزيع العاملين حسب سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة. وتبين نتائج الجدول أن حوالي نصف أفراد العينة كانت خبرتهم الوظيفية أقل من خمس سنوات حيث كانت نسبتهم ٤٣,٥% وهذا يعني قلة الخبراء والمتمرسين في أعمال المنظمات غير الربحية وقد يفسر ذلك الضعف الذي يظهر في أدائها من وجهة نظر الباحث، وجاء بعدهم الذين كانت خبرتهم الوظيفية من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات بنسبة بلغت ٣٢% ، يليهم الذين كانت خبرتهم الوظيفية من عشر سنوات الى أقل من ١٥ سنة حيث كانت نسبتهم ١٣,٤% ، فيما كان ٥,٩% من العاملين خبرتهم الوظيفية من ١٥ سنة الى أقل من ٢٠ سنة ، وأخيراً كان ٥,٢% من العاملين خبرتهم الوظيفية عشرون سنة فأكثر.

٩. الراتب الشهري من العمل في المنظمة

جدول (١٧) توزيع العاملين حسب الراتب الشهري

الراتب الشهري من العمل في المنظمة	ك	%
أقل من ٣٠٠٠ ريال	٢٤	٨,٩
من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	٦٦	٢٤,٥
من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال	٤٣	١٦,٠
من ٩٠٠٠ إلى أقل من ١٢٠٠٠ ريال	٢٨	١٠,٤
١٢٠٠٠ ريال فأكثر	٥٧	٢١,٢
لا اتقاضى راتب	٥١	١٩,٠
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٧) توزيع العاملين حسب الراتب الشهري، وتبين نتائج الجدول أن ٢٤,٥% من العاملين يتقاضون راتباً شهرياً من المنظمة التي يعملون فيها يتراوح من ٣٠٠٠ ريال إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال وهم الأكثر في الدراسة ، في حين كان ٢١,٢% من العاملين يتقاضون راتباً شهرياً ١٢٠٠٠ ريال فأكثر وهذا يعني أن مؤهلاتهم الدراسية كانت عالية ، وهو ما أكده الجدول رقم (١٣) حيث بلغت بنسبة من يحملون مؤهل ماجستير ودكتوراه ٢٩,٤% ، فيما كانت نسبة الذين لا يتقاضون أي راتب ١٩% ، وهذا يعني من وجهة نظر الباحث أن هناك اهتمام في المنظمات غير الربحية باستقطاب المتطوعين وهو ما يتفق مع برنامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والتي تسعى الى زيادة عدد المتطوعين في المجتمع ، أما ١٦% فكانوا يتقاضون راتباً شهرياً من ٦٠٠٠ ريال إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال ، ثم جاء بعدهم الذين يتقاضون راتباً شهرياً من ٩٠٠٠ ريال الى أقل من ١٢٠٠٠ ريال حيث بلغت نسبتهم ١٠,٤% ، و في الأخير كان ٨,٩% من أفراد العينة يتقاضون راتباً شهرياً أقل من ٣٠٠٠ ريال .

١٠. الدوام الوظيفي في المنظمة

جدول (١٨) توزيع العاملين حسب الدوام الوظيفي في المنظمة

الدوام	ك	%
دوام كامل	١٧٩	٦٦,٥
دوام جزئي	٩٠	٣٣,٥
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٨) توزيع العاملين حسب الدوام الوظيفي في المنظمة، وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من العاملين في المنظمات غير الربحية، يعملون بدوام كامل حيث كانت نسبتهم ٦٦,٥%، فيما بلغت نسبة الذين يعملون بدوام جزئي ٣٣%، وهذا يعني أن المنظمات غير الربحية لديها الحرص على استقطاب الأشخاص للعمل لديها بتفرغ كامل مما يؤدي الى زيادة الإنتاج والفاعلية وبالتالي التمكين لأفراد المجتمع، وهو ما تؤكد عليه مقاربة التمكين الاجتماعي.

١١.الارتباط الوظيفي في المنظمة

جدول (١٩) توزيع العاملين حسب الارتباط الوظيفي في المنظمة

الارتباط الوظيفي	ك	%
رسمي	١٨١	٦٧,٣
متعاون بأجر	٣٧	١٣,٨
متطوع	٥١	١٨,٩
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٩) توزيع العاملين حسب الارتباط الوظيفي في المنظمة، وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من العاملين يرتبطون بشكل رسمي مع المنظمة التي يعملون فيها حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٣٠% وهو يتوافق بشكل كبير مع الجدول رقم (١٨) الذي يوضح أن ٦٦,٥% من العاملين يعملون بدوام كامل إذن هم رسميين، كما يوضح الجدول الحالي أن ١٨,٩% من العاملين متطوعون وهو ما يتوافق مع نتيجة الجدول رقم (١٧) الذي يشير إلى أن ١٩% من العاملين لا يتقاضون أي راتب، أما ١٣,٨٠% من العاملين كانوا متعاونو بأجر.

ثانياً: خصائص المنظمات غير الربحية

١. نوع المنظمة

جدول (٢٠) توزيع العاملين حسب نوع المنظمة

نوع المنظمة	ك	%
جمعية خيرية	٢١٤	٧٩,٦
مؤسسة خيرية	٥٢	١٩,٣
شركة وقفية	٣	١,١
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢٠) توزيع العاملين حسب نوع المنظمة، وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من العاملين يعملون في جمعيات خيرية حيث بلغت نسبتهم ٧٩,٦% ويعزي الباحث ذلك الى أن إجراءات تأسيس الجمعية الخيرية قد يكون أسهل، فيما كان ١٩,٣% من العاملين يعملون في مؤسسات خيرية ١٩,٣%، وأخيراً كان ١,١% من العاملين يعملون في شركات وقفية.

٢.مصادر دخل المنظمة

جدول (٢١) توزيع العاملين حسب مصادر دخل المنظمة

مصادر دخل المنظمة	ك	%
دعم حكومي	٣٤	١٢,٦
اشتراكات من المؤسسين	١٢	٤,٥
دعم شركات أو بنوك	٣	١,١
دعم أفراد (صدقات أو زكوات)	٣١	١١,٥
أوقاف	٥	١,٩
استثمارات	١٥	٥,٦
أكثر من مصدر	١٦٩	٦٢,٨
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢١) توزيع العاملين حسب مصادر دخل المنظمة ، وتبين نتائج الجدول أن ٦٢,٨% من العاملين ينتمون لمنظمات تعتمد على أكثر من مصدر لدخلها ويرى الباحث أن ذلك يعني عدم كفاية الدعم الحكومي الذي تتلقاه المنظمة لتنفيذ برامجها وأنشطتها لذلك فهي تعتمد على أكثر من مصدر ، فيما كان ١٢,٦% من العاملين في منظمات تعتمد على الدعم الحكومي فقط ، أما ١١,٥% فكانوا في منظمات تعتمد على دعم الأفراد ، بينما ٥,٦% من العاملين في المنظمات غير الربحية يعتمدون على الاستثمارات في تمويل مصادرهم ،في حين أن ٤,٥% من العاملين يعملون في منظمات تعتمد على اشتراكات المؤسسين ، أما ١,٩% من العاملين فكانوا يعتمدون المنظمات غير الربحية فكانت تعتمد على أوقاف لديها وهذا خلاف برنامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ الذي يسعى ويهتم بوجود أوقاف خاصة بالمنظمات غير الربحية ، وأخيراً كان هناك ١,١% من العاملين ينتمون لمنظمات غير الربحية تعتمد على دعم الشركات والبنوك لبرامجها .

٣. ملكية مقر المنظمة

جدول (٢٢) توزيع العاملين حسب ملكية مقر المنظمة

مقر المنظمة	ك	%
ملك للمنظمة	١٠٩	٤٠,٥
مستأجر	١٢٩	٤٨,٠
تبرع	٧	٢,٦
وقف	٢٤	٨,٩
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢٢) توزيع العاملين حسب ملكية مقر المنظمة، وتبين نتائج الجدول أن حوالي نصف أفراد الدراسة بما نسبته ٤٨% يؤكدون أن مقر المنظمة التي يعملون بها مستأجر وقد يشكل هذا عائقاً أمام العاملين بالمنظمات غير الربحية في أدائهم لرسالتهم حيث أن جزء من الدعم يذهب لسداد قيمة الايجار بالإضافة الى عدم رغبة الجهات المانحة أو الشركات أو البنوك تقديم دعم لتوفير مبنى للمنظمة حيث أنه يعتبر مكلف مادياً، في حين أن ٤٠,٥% من العاملين يؤكدون أن مقر المنظمة التي يعملون بها ملك للمنظمة. وأخيراً كان ١١,٥% من العاملين يؤكدون أن المنظمة التي يعملون بها تبرع أو وقف.

٤.عدد العاملين في المنظمة

جدول (٢٣) توزيع عدد العاملين في المنظمة

عدد العاملين في المنظمة	ك	%
أقل من ٢٥ عامل	١٣٥	٥٠,٢
من ٢٥ إلى أقل من ٥٠ عامل	٤٨	١٧,٨
من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠ عامل	٤٢	١٥,٦
من ١٠٠ إلى أقل من ١٥٠ عامل	٨	٣,٠
من ١٥٠ إلى أقل من ٢٠٠ عامل	٧	٢,٦
من ٢٠٠ عامل فأكثر	٢٩	١٠,٨
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢٣) توزيع عدد العاملين في المنظمة. وتبين نتائج الجدول أن نصف العاملين يعملون في منظمات بلغ عدد العاملين فيها أقل من ٢٥ بنسبة بلغت ٥٠,٢%، في حين أن ١٧,٨% من العاملين في المنظمات يؤكدون أن المنظمات التي يعملون بها يتراوح عدد العاملين فيها من ٢٥ الى أقل من ٥٠، أما ١٥,٦% من العاملين فيشيرون الى المنظمات التي يعملون بها كان عدد العاملين من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠، ويؤكد ١٠,٨% من العاملين في المنظمات أن عدد العاملين يتراوح من ٢٠٠ فأكثر، وأخيراً كان ٢,٦% من العاملين في المنظمات أن عدد العاملين يتراوح من ١٥٠ الى أقل من ٢٠٠.

٥. عدد فروع المنظمة

جدول (٢٤) توزيع العاملين حسب عدد فروع المنظمة

عدد فروع المنظمة	ك	%
أقل من خمسة فروع	١٥٦	٥٨,٠
من خمسة إلى أقل من عشرة فروع	١٢	٤,٥
من عشرة إلى أقل من خمس عشرة فرعا	٣٠	١١,٢
من خمس عشرة إلى أقل من عشرين فرعا	١٢	٤,٥
عشرون فرعا فأكثر	٧	٢,٦
لا يوجد فروع	٥٢	١٩,٣
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٤) توزيع العاملين حسب فروع المنظمة. وتبين نتائج الجدول أن أكثر من نصف العينة من العاملين يعملون في منظمات لديها أقل من خمسة فروع حيث بلغت بنسبتها ٥٨,٠%، فيما كان ١٩,٣% من العاملين يعملون في منظمات ليس لديها أي فروع، أما ١١,٢% من العاملين يعملون في منظمات لديها فروع من عشرة الى أقل من خمسة عشرة، وأخيراً كان هناك ٢,٦% من العاملين يعملون في منظمات لديها عشرين فرعاً فأكثر، وهذا يعني من وجهة نظر الباحث أن مستوى النمو في عدد المنظمات والتوسع في عدد الفروع قليل جداً وضئيل وهو ما يتعارض مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

ثالثاً: مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العاملين

جدول (٢٥) توزيع العاملين حسب مجالات عمل المنظمة

م	مجال العمل		نعم	لا	مج	الترتيب
١	المجال الاجتماعي	ك	٢٣٣	٣٦	٢٦٩	١
		%	٨٦,٦	١٣,٤	%١٠٠	
٢	المجال المؤسسي	ك	١٦٩	١٠٠	٢٦٩	٢
		%	٦٢,٨	٣٧,٢	%١٠٠	
٣	المجال الصحي	ك	١٤٦	١٢٣	٢٦٩	٤
		%	٥٤,٣	٤٥,٧	%١٠٠	
٤	المجال التعليمي	ك	١٤٩	١٢٠	٢٦٩	٣
		%	٥٥,٤	٤٤,٦	%١٠٠	
٥	المجال الاقتصادي	ك	١٤٥	١٢٤	٢٦٩	٥
		%	٥٣,٩	٤٦,١	%١٠٠	
٦	الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	ك	١١٠	١٥٩	٢٦٩	٦
		%	٤٠,٩	٥٩,١	%١٠٠	

يوضح الجدول رقم (٢٥) توزيع العاملين حسب مجالات عمل المنظمة ، وتبين نتائج الجدول أن ٨٦,٦% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال الاجتماعي ، في حين كان٦٢,٨% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال المؤسسي ، أما ٥٥,٤% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال التعليمي ، و كان ٥٤,٣% من العاملين يعملون في منظمات مهتمة بالمجال الصحي بنسبة بلغت نسبته ٥٤,٣% ، في حين كان ٥٣,٩% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال الاقتصادي ، وأخيراً كان ٤٠,٩٠% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بمجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني .

رابعاً: مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

١. مقياس المجال الاجتماعي

جدول (٢٦) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي

م	برامج المجال الاجتماعي	متوسط	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	البرامج الاسرية (كالاستشارات والدورات والإصلاح ورعاية المسنين)	٤,٤١	٠,٩٥	مهم جدا
٢	بناء وتحسين المساكن	٣,٨١	١,٣١	مهم
٣	كفالة الأيتام ورعايتهم	٣,٩٧	١,٣٠	مهم
٤	استقطاب المتطوعين	٤,٤٨	٠,٧٣	مهم جدا
٥	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين	٣,٧١	١,٢٥	مهم
٦	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو توفير السلال الغذائية	٤,٠٥	١,١٧	مهم
المقياس ككل		٤,٠٧		مهم

يوضح الجدول رقم (٢٦) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي؛ ويتضح من النتائج أن أفراد الدراسة يؤكدون على عبارتين أنها مهمة جداً في المجال الاجتماعي وهي العبارة رقم (٤) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٨ بانحراف معياري ٠,٧٣ ويشير ذلك إلى أهمية العمل التطوعي وهو ما تؤكد عليه الرؤية الوطنية ٢٠٣٠. والعبارة رقم (١) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤١ بانحراف معياري ٠,٩٥. فيما يؤكد أفراد الدراسة على العبارات الأربعة الأخرى بأنها مهمة وهي: العبارة رقم (٦) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٥ بانحراف معياري ١,١٧. ثم العبارة رقم (٣) بمتوسط حسابي ٣,٩٧ وانحراف معياري ١,٣٠. والعبارة رقم (٢) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٨١ وانحراف معياري ١,٣١. وأخيراً العبارة رقم (٥) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٧١ بانحراف معياري ١,٢٥. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٠٧ وهو يشير إلى قوة المقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢. مقياس المجال المؤسسي

جدول (٢٧) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال المؤسسي

م	برامج المجال المؤسسي	متوسط	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تطوير القيادات في المنظمات غير الربحية	٤,٥٠	٠,٩٢	مهم جدا
٢	تأهيل تدريب العاملين في المنظمات غير الربحية	٤,٥٣	٠,٨١	مهم جدا
٣	استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل في المنظمة	٤,٥٥	٠,٨١	مهم جدا
	المقياس ككل	٤,٥٣		مهم جداً

يوضح الجدول رقم (٢٧) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال المؤسسي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات مقياس المجال المؤسسي بأنها مهمة جداً، حيث كانت العبارة رقم (٣) أولاً بمتوسط حسابي بلغ ٤,٥٥ وبانحراف معياري ٠,٨١، ثم العبارة رقم (٢) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٣ بانحراف معياري ٠,٨١، وأخيراً كانت العبارة رقم (١) والتي بلغ متوسطه الحسابي ٤,٥٠ وانحراف معياري ٠,٩٢. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٥٣ وهو يشير إلى قوة المقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣. مقياس المجال الصحي

جدول (٢٨) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي

م	برامج المجال الصحي	متوسط	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية	٤,٣٠	٠,٩٨	مهم جدا
٢	تقديم الأدوية للمرضى	٣,٧٨	١,٣١	مهم
٣	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم	٣,٧٠	١,٢٧	مهم
المقياس ككل		٣,٩٣		مهم

يوضح الجدول رقم (٢٨) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على العبارة رقم (١) أنها مهمة جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٠ بانحراف معياري ٠,٩٨. في حين اتفقوا على عبارتين بأنها مهمة حيث كانت العبارة رقم (٢) بمتوسط حسابي ٣,٧٨ وانحراف معياري ١,٣١، والعبارة رقم (٣) بمتوسط حسابي وانحراف معياري ١,٢٧. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٣,٩٣ وهو يشير إلى قوة المقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤. مقياس المجال التعليمي

جدول (٢٩) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي

م	برامج المجال التعليمي	متوسط	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تقديم المنح التعليمية	٣,٧٤	١,٢٧	مهم
٢	بناء المدارس والمراكز التعليمية	٣,١٩	١,٤٦	لا أدري
٣	رعاية الموهوبين	٣,٨٧	١,٣٠	مهم
٤	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية	٣,٨٢	١,١٨	مهم
	المقياس ككل	٣,٦٦		مهم

يوضح الجدول رقم (٢٩) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على ثلاثة من عبارات أنها مهمة وهي العبارة رقم (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٨٧ بانحراف معياري ١,٣٠ ثم العبارة رقم (٤) بمتوسط حسابي ٣,٨٢ وانحراف معياري ١,١٨ وأخيراً العبارة رقم (١) والتي بلغ متوسطها الحسابي ٣,٧٤ وانحراف معياري ١,٢٧. كما يتضح من نتائج الجدول اتفاق أفراد الدراسة على العبارة رقم (٢) بلا أدري حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة ٣,١٩ وانحراف معياري ١,٤٦. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٣,٦٦ وهو يشير إلى قوة المقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥. مقياس المجال الاقتصادي

جدول (٣٠) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي

م	برامج المجال الاقتصادي	متوسط	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	دعم الاسر المنتجة	٤,١٣	١,٠٣	مهم
٢	تسويق منتجات الأسر المنتجة	٤,٠٢	١,٠٧	مهم
	المقياس ككل	٤,٠٨		مهم

يوضح الجدول رقم (٣٠) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات المقياس أنها مهمة، حيث جاءت العبارة رقم (١) أولاً بمتوسط حسابي ٤,١٣ وانحراف معياري، ثم العبارة رقم (٢) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٢ بانحراف معياري ١,٠٧.

في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٠٨ وهو يشير إلى قوة المقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٦. مقياس المجال الديني

جدول (٣١) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني

م	برامج مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	متوسط	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	بناء وصيانة وترميم المساجد	٣,٢٥	١,٣٩	لا أدري
٢	إقامة الدروس والدورات الشرعية	٣,٣٨	١,٤١	لا أدري
٣	كفالة الدعاة	٣,١٦	١,٣٩	لا أدري
٤	دعم حلقات تحفيظ القران	٣,٥٣	١,٤٥	مهم
	المقياس ككل	٣,٣٣		لا أدري

يوضح الجدول رقم (٣١) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني، ويتضح من نتائج الجدول أن أفراد الدراسة متفقون على عبارة رقم (٤) أنها مهمة حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٥٣ بانحراف معياري١,٤١. فيما اتفق أفراد الدراسة على باقي العبارات بلا أدري حيث كانت العبارة رقم (٢) أولاً بمتوسط حسابي ٣,٣٨ وانحراف معياري ٠,٧٣. ثم العبارة رقم (١) بمتوسط حسابي ٣,٢٥ وانحراف معياري ١,٣٩، وأخيراً العبارة رقم (٣) بمتوسط حسابي ٣,١٦ وانحراف معياري ١,٣٩. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٣,٣٣ وهو يشير إلى درجة فوق المتوسط للمقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٧. المقياس ككل

جدول (٣٢) مدى اسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر العاملين

م	مجالات التنمية	متوسط	الانحراف المعياري
١	المجال الاجتماعي	٤,٠٧	١,١٢
٢	المجال المؤسسي	٤,٥٣	٠,٨٥
٣	المجال الصحي	٣,٩٣	١,٢
٤	المجال التعليمي	٣,٦٦	١,٣
٥	المجال الاقتصادي	٤,٠٨	١,٠٥
٦	مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	٣,٣٣	١,٤١
	التنمية ككل	٣,٩٣	١,١٦

يوضح الجدول رقم (٣٢) مدى اسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة. ويتضح من نتائج الجدول أن العاملين في المنظمات يؤكدون على أن المجال المؤسسي هو أكثر المجالات اسهاماً في التنمية الاجتماعية المستدامة حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٣ بانحراف معياري ٠,٨٥ ، ثم كان بعده المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ ٤,٠٨ وانحراف معياري ١,٠٥ ، فيما كان المجال الاجتماعي ثالثاً في اسهامه في التنمية حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٧ بانحراف معياري ١,١٢ ، ثم كان بعده المجال الصحي الذي بلغ متوسطه الحسابي ٣,٩٣ وانحراف معياري ١,٢ ، وأخيراً كان مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بمتوسط ٣,٩٣ وانحراف معياري ١,١٦ . كما يظهر من نتائج الجدول أن المجالات ككل لها مساهمة فاعلة في التنمية حيث بلغ متوسطها الحسابي ٣,٩٣ وبانحراف معياري ١,١٦ وهذا يشير إلى مدى أهمية هذه المجالات وضرورتها في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

خامساً: المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين.

جدول (٣٣) عبارات مقياس معوقات تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

م	العبارة	متوسط	الانحراف المعياري
١	الإجراءات والأنظمة الحكومية	٣,٦٦	١,٠٨
٢	ضعف الإمكانيات المادية	٤,٠٤	١,١٤
٣	عدم أخذ الجهات الرسمية بآراء المختصين في المنظمات	٣,٧٨	١,١٢
٤	ضعف التواصل والتنسيق بين المنظمات غير الربحية	٤,٠١	٠,٩٢
٥	قلة برامج التدريب الموجهة للعاملين في المنظمات	٣,٩٦	٠,٩٧
٦	عدم استقطاب الكفاءات الوطنية المميزة	٣,٨٠	١,١١
٧	قلة عدد المتطوعين لتنفيذ برامج المنظمة	٣,٦٠	١,١٢
٨	عدم وجود خطة استراتيجية	٣,١٨	١,٣٢
٩	قلة قواعد البيانات عن المنظمات غير الربحية	٣,٧٣	١,١٤
١٠	ضعف الجانب الإعلامي لإبراز دور المنظمات في تنمية المجتمع	٤,٠٧	١,٠٨
١١	ضعف آلية تحسين العمل وتقويمه	٣,٧٥	١,٠٥
١٢	ضعف المشاركة المجتمعية مع برامج المنظمة	٣,٦٢	١,٠٧
١٣	ضعف دراسة حاجة المستفيدين للبرامج التي يجب أن تقدم لهم	٣,٥٥	١,١٢
١٤	عدم تفاعل المستفيدين مع البرامج التي تقدم لهم	٣,٤٢	١,١٢
١٥	ضعف المشاركة الحكومية في برامج المنظمة	٣,٧٢	١,٠٧
١٦	كثرة التغييرات والتشكيلات الإدارية	٣,٥١	١,٢١
	المقياس ككل	٣,٧١٣	١,١٠

يوضح الجدول رقم (٣٣) عبارات مقياس معوقات تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ؛ وتبين نتائج الجدول وجود بعض المعوقات المرتفعة وكان أبرزها "ضعف الجانب الإعلامي لإبراز دور المنظمات في تنمية المجتمع" حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٧ بانحراف معياري ١,٠٨ ويعزي الباحث ذلك الى قلة المتخصصين في الاعلام من العاملين في المنظمات غير الربحية وهو ما أكده الجدول رقم (١٤) والذي يشير إلى أن نسبة المتخصصين في

الاعلام كانت ٣,٤%، ثم كان "ضعف الإمكانيات المادية" بمتوسط حسابي ٤,٠٤ وانحراف معياري ١,١٤، وكذلك "ضعف التواصل والتنسيق بين المنظمات" حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠١ بانحراف معياري ٠,٩٢. كما تشير نتائج الجدول الى وجود بعض المعوقات المتوسطة ومن أبرزها " ضعف المشاركة المجتمعية مع برامج المنظمة "حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٦٢ بانحراف معياري ١,٠٧، ثم " قلة عدد المتطوعين لتنفيذ برامج المنظمة " بمتوسط حسابي ٣,٦٠ وانحراف معياري ١,١٢. وأخيراً " ضعف دراسة حاجة المستفيدين للبرامج التي يجب أن تقدم لهم " بمتوسط حسابي ٣,٥٥ وانحراف معياري ١,١٢. فيما كانت أقل المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية "عدم وجود خطة استراتيجية" بمتوسط حسابي ٣,١٨ وانحراف معياري ١,٣٢"، ثم "عدم تفاعل المستفيدين مع البرامج التي تقدم لهم" بمتوسط حسابي ٣,٤٢ وانحراف معياري ١,١٢، وجاء بعد ذلك من المعوقات " كثرة التغييرات والتشكيلات الإدارية " بمتوسط حسابي ٣,٥١ وانحراف معياري ١,٢١.

سادساً: مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

جدول (٣٤) عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تنفذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي	٤,٣٠	٠,٨٣
٢	تهتم المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة	٤,٣٤	٠,٨١
٣	تحصل المنظمة على دعم حكومي للبرامج ذات الأثر الاجتماعي	٣,٣١	١,٨٠
٤	يوجد خطة تدريب وتطوير لقدرات الموظفين في المنظمة	٣,٥٤	١,١٢
٥	تسعى المنظمة لزيادة عدد المتطوعين لديها	٣,٩٧	١,٠٤
٦	لدى المنظمة خطة لطريقة عمل المتطوعين لديها	٣,٦٠	١,١٦
٧	تسعى المنظمة الى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها	٤,٢٣	٠,٩٦
٨	تعتبر الإجراءات لتأسيس منظمة غير ربحية سهلة وميسرة	٣,١٥	١,١٢
٩	تشجع الجهات الرسمية الميسورين والشركات الرائدة من تأسيس منظمات غير ربحية	٣,٤٣	١,١٣
١٠	تحتاج المنظمة الى توسيع نطاق عملها ليشمل مجالات عديدة ومتنوعة	٣,٦٠	١,١٩
١١	تحرص المنظمة على استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل لديها	٣,٩٣	١,٠٢
١٢	تساهم الجهات الرسمية في ترشيح قيادات وطنية للعمل في المنظمات	٣,٢١	١,٢٥
١٣	المنظمة غير الربحية قادرة على المساهمة في زيادة الناتج المحلي للدولة	٣,٧١	١,٠٧
١٤	تحرص المنظمة على زيادة فروعها وانتشارها في المجتمع	٣,٧٤	١,٠٩
	المقياس ككل	٣,٧١٨	١,١١٣

يوضح الجدول رقم (٣٤) عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠؛ وتوضح بيانات الجدول أن عبارة "تهتم المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة" كانت الأكثر في توجه المنظمات حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,٣٤ وانحراف معياري ٠,٨١ ، ثم عبارة "تنفذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي" بمتوسط حسابي ٤,٣٠ وانحراف معياري ٠,٨٣ ، وجاء ثالثاً عبارة " تسعى المنظمة الى توفير

أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها" حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٣ بانحراف معياري ٠,٩٦ ، فيما كانت العبارات التالية هي الأقل من حيث المتوسط والانحراف المعياري ، حيث كانت عبارة " تحصل المنظمة على دعم حكومي للبرامج ذات الأثر الاجتماعي" بمتوسط ٣,٣١ وانحراف معياري ١,٨ ، ثم عبارة "تساهم الجهات الرسمية في ترشيح قيادات وطنية للعمل في المنظمات" حيث بلغ متوسط العبارة ٣,٢١ بانحراف معياري ١,٢٥ ، وجاء في الأخير عبارة " تعتبر الإجراءات لتأسيس منظمة غير ربحية سهلة وميسرة " حيث بلغ متوسط العبارة٣,١٥ بانحراف معياري ١,١٢ . وأخيراً بلغ المتوسط للمقياس ككل ٣,٧١٨ بانحراف معياري ١,١١٣. ويشير ذلك إلى أن المنظمات تسير بشكل جيد نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية

أولاً: خصائص المستفيدين

١. مجال عمل المنظمة

جدول (٣٥) توزيع المستفيدين حسب مجال عمل المنظمة

نوع المنظمة	ك	%
جمعيات صحية	٤٨	٢,٧
جمعيات خيرية	٦٧	٣,٨
جمعيات أيتام	١٤١٨	٧٦,٩
جمعيات اجتماعية	٢٩٧	١٦,٣
مؤسسات خيرية	١٢	٠,٧
المجموع	١٨٤٢	١٠٠

انظر ملحق رقم (٩)

يوضح الجدول رقم (٣٥) توزيع المستفيدين على متغير مجال عمل المنظمة ؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من المستفيدين يتلقون خدماتهم من جمعيات أيتام حيث بلغت نسبتهم ٧٦,٩% ويفسر الباحث ذلك بوجود علاقة تواصل جيدة بين إدارة جمعيات الايتام وبين المستفيدين ، بالإضافة الى وجود قبول ومستوى رضا عالي وصدى كبير من المستفيدين تجاه الخدمات التي تقدمها لهم جمعيات الايتام ، لذلك كان تفاعل المستفيدين مع الاستبانة التي أُرسلت لهم كبير وأكثر من رائع، ثم جاء بعدهم في المرتبة الثانية المستفيدين من الجمعيات الاجتماعية حيث بلغت نسبتهم ١٦,٣% مما يدل على حاجة المستفيدين الماسة للبرامج الاجتماعية المختلفة ، ثم كان ثالثاً المستفيدين من الجمعيات الخيرية حيث بلغت نسبتهم ٣,٨% ، وجاء بعد ذلك المستفيدين من الجمعيات الصحية والذين وصلت نسبتهم الى ٢,٧% ، وأخيراً كان المستفيدين من المؤسسات الخيرية حيث بلغت نسبتهم ٠,٧% .

١. مراكز التنمية الاجتماعية

جدول (٣٦) توزيع المستفيدين حسب مركز التنمية الاجتماعية

مركز التنمية الاجتماعي	ك	%
الرياض	١٤٦٦	٧٩,٦
الدرعية	١٧	٠,٩
الدلم	١٧٠	٩,٢
القويعية	٣١	١,٧
شقراء	١١	٠,٧
وادي الدواسر	٤٧	٢,٦
الافلاج	٣٢	١,٧
عفيف	٢٧	١,٥
روضة سدير	٤١	٢,٣
المجموع	١٨٤٢	١٠٠

انظر ملحق رقم (١٠)

يوضح الجدول رقم (٣٦) توزيع المستفيدين حسب مركز التنمية الاجتماعية؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من المستفيدين هم من مركز التنمية الاجتماعي بالرياض حيث بلغت نسبتهم ٧٩,٦% وهذا الامر طبيعي من وجهة نظر الباحث إذ يعتبر هذا المركز والذي يغطي معظم مدينة الرياض التي هي عاصمة المملكة العربية السعودية وأكبر مدنها مساحةً وتعداداً ولأن أغلب المنظمات والخدمات تتواجد فيها لذلك فمن الطبيعي أن يكون هذا العدد الكبير من مركز التنمية الاجتماعي بالرياض ، ثم جاء بعد ذلك في الترتيب ثانياً المستفيدين التابعين لمركز التنمية الاجتماعي بالدلم حيث بلغت نسبته ٩,٢% ويعزي الباحث ذلك الى قرب هذا المركز من مدينة الرياض وتوفر كافة الاحتياجات الحياتية اللازمة فيها ، ويليهم في الترتيب الثالث المستفيدين التابعين لمركز التنمية الاجتماعي بوادي الدواسر حيث بلغت نسبتهم ٢,٦% ، ثم كان المستفيدين التابعين لمركز التنمية الاجتماعي بروضة سدير حيث بلغن نسبتهم ٢,٣% ، وجاء بعدهم المستفيدين التابعين لمركز التنمية الاجتماعي بالقويعية ومركز التنمية الاجتماعي بالأفلاج حيث بلغت مسبتهم في كل مركز ١,٧% ، في حين كان المستفيدين من مركز التنمية الاجتماعي في عفيف حيث بلغت نسبتهم ١,٥% ، وأخيراً كان المستفيدين من مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية حيث بلغت نسبتهم ٠,٩% ثم المستفيدين من مركز التنمية الاجتماعي بشقراء بنسبة بلغت ٠,٧% .

٣.الجنس

جدول (٣٧) توزيع المستفيدين حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	٢٠٠	١٠,٩
أنثى	١٦٤٢	٨٩,١
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣٧) توزيع المستفيدين حسب الجنس. وتبين نتائج الجدول أن أغلب المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية هم من الإناث حيث بلغت نسبتهم ٨٩,١% وهذا ما أكدته مقاربة التمكين الاجتماعي من أن النساء والأطفال هم الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمع لذلك تكون حاجتهم الى المنظمات غير الربحية أكثر من غيرهم، بينما جنس الذكور كان الأقل وبفارق كبير حيث بلغت نسبتهم ١٠,٩% مما يعني أن جنس الذكور لديهم القدرة أكثر على العمل وتدبر أمورهم والاستغناء عن الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية.

٢. العمر

جدول (٣٨) توزيع المستفيدين حسب العمر

العمر	ك	%
أقل ٢٠ سنة	٩٦	٥,٢
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة	٢٣٦	١٢,٨
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٤٠٥	٢٢,٠
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	٥٦٧	٣٠,٨
من ٥٠ سنة فأكثر	٥٣٨	٢٩,٢
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣٨) توزيع المستفيدين حسب العمر، وتبين نتائج الجدول أن أكثر المستفيدين من المنظمات تراوحت أعمارهم من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٣٠,٨%، في حين كان ٢٩,٢% من المستفيدين من خدمات المنظمات أعمارهم من ٥٠ سنة فأكثر. بينما كان ٢٢% من المستفيدين أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، كما أن ١٢,٨% من المستفيدين كانت أعمارهم من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأخيراً كان ٥,٢% من المستفيدين من المنظمات أعمارهم أقل من ٢٠ سنة. ومن هنا نلاحظ أنه كلما تقدم العمر بالإنسان يزداد ضعفاً وعوزاً مما يجعله أكثر احتياجاً للخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية.

٣. الحالة الاجتماعية

جدول (٣٩) توزيع المستفيدين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	٢٨٣	١٥,٤
متزوج	١٨٩	١٠,٣
أرمل	١١٣٠	٦١,٣
مطلق	٢٤٠	١٣,٠
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٠) توزيع المستفيدين حسب الحالة الاجتماعية؛ وتبين نتائج الجدول أن أغلب المستفيدين هم من الارامل حيث بلغت بنسبتهم ٦١,٣% ، ويعزي الباحث هذا الرقم والنسبة كون الارامل بحاجة ماسة الى من يساندهم نظراً لغياب العائل لهم بسبب الوفاة ويزيد تفاقم الامر أكثر عند وجود الذرية التي تكون بحاجة الى متطلبات الحياة بشكل كثير مما يجعل ارتباط الارامل بالمنظمات غير الربحية كبير ، ثم جاء في الترتيب الثاني العزاب بنسبة بلغت ١٥,٤% ، ويليهم ثالثاً المطلقين حيث بلغت نسبتهم ١٣,٠% ، وأخيراً كان المتزوجون هم الأقل استفادة من المنظمات غير الربحية حيث وصلت نسبتهم الى ١٠,٣% ، ويعزو الباحث ذلك الى أن المتزوجون يتشاركون ويتعاونون فيما بينهم ويساهمون سوياً في تدبر أمورهم وتأمين احتياجاتهم بعيداً عن المنظمات غير الربحية وهو ما أكّد عليه الاتجاه التشاركي .

٤. المستوى التعليمي

جدول (٤٠) توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	٣٦١	١٩,٦
يقرأ ويكتب	١٣١	٧,١
ابتدائي	٢٦٤	١٤,٣
متوسط	٣٠٦	١٦,٦
ثانوي	٤٣٥	٢٣,٦
دبلوم بعد الثانوي	٧٥	٤,١
جامعي	٢٦٤	١٤,٣
دراسات عليا	٦	٠,٣
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٠) توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى (٨١,٢%) من المستفيدين كان تعليمهم ثانوي فأقل وكانوا على النحو التالي (٢٣,٦% ثانوي، ١٦,٦% متوسط، ١٤,٣% ابتدائي، ٧,١% يقرأ ويكتب، ١٩,٦% أميين) ومثل هذه المستويات التعليمية البسيطة أصبحت لا توفر وظائف ذات مدخول شهري جيد فبالتالي تكون حاجة هؤلاء الافراد للمنظمات أكثر من غيرهم لتغطية جزء من احتياجات الحياة.

٥. الدخل الشهري

جدول (٤١) توزيع المستفيدين حسب إجمالي الدخل الشهري

الدخل الشهري	ك	%
أقل من ٣٠٠٠ ريال	١٣١٦	٧١,٤
من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	٤٢٨	٢٣,٢
من ٦٠٠٠ فأكثر	٩٨	٥,٤
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤١) توزيع المستفيدين حسب إجمالي الدخل الشهري؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من المستفيدين وبنسبة بلغت ٧١,٤% يتقاضون دخلاً شهرياً أقل من ٣٠٠٠ ريال، ويفسر الباحث ذلك بما أظهرته النتائج السابقة من أن ٨٩,١% من المستفيدين هم من الاناث، وأن ٨١,٢% من المستفيدين كان تعليمهم ثانوي فأقل، فمن المنطق أن يكون ٧١,٤% من أفراد العينة دخلهم أقل من ٣٠٠٠. وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم والدخل الشهري.

٦. ملكية السكن

جدول (٤٢) توزيع المستفيدين حسب ملكية السكن

ملكية السكن	ك	%
ملك	٤٩٧	٢٧,٠
إيجار	١٢٧٢	٦٩,٠
متبرع به من فاعل خير	٧٣	٤,٠
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٢) توزيع المستفيدين حسب ملكية السكن؛ وتبين نتائج الجدول أن أكثر من نصف من المستفيدين يسكنون في منازل بالإيجار حيث بلغت نسبتهم ٦٩,٠٠%، فيما كانت نسبة المتملكين للمنازل ٢٧%. وهذا يعني أن هناك عبئ على الأسر مادي ونفسي يتعلق بالتفكير المستمر في كيفية سداد قيمة إيجار المنزل الذي يسكنون فيه بالإضافة الى التفكير المستمر للحصول على مسكن.

٧. عدد أفراد الأسرة

جدول (٤٣) توزيع المستفيدين حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	ك	%
أقل من ٥ أفراد	٧١٤	٣٨,٨
من ٥ إلى أقل من ٨ أفراد	٧٥٧	٤١,١
من ٨ إلى أقل من ١١ فرد	٣٠٢	١٦,٤
١١ فرد فأكثر	٦٩	٣,٧
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٣) توزيع المستفيدين حسب عدد أفراد الأسرة؛ وتبين نتائج الجدول أن حوالي نصف المستفيدين يتراوح عدد أفراد أسرتهم من ٥ إلى أقل من ٨ أفراد حيث بلغت نسبتهم ٤١,١%، ثم جاء بعدهم الذين كان عدد أفراد أسرتهم أقل من ٥ أفراد بنسبة بلغت ٣٨,٨%، وجاء ثالثاً من تراوح عدد أفراد أسرتهم من ٨ إلى أقل من ١١ فرد حيث كانت نسبتهم ١٦,٤%، ثم جاء في الأخير الذين كان عدد أسرتهم ١١ فرد فأكثر حيث بلغت نسبتهم ٣,٧%.

٨. الاستفادة من أكثر من جمعية أو مؤسسة خيرية

جدول (٤٤) توزيع المستفيدين حسب الاستفادة من أكثر من جمعية أو مؤسسة خيرية

الإجابة	ك	%
نعم	١٧٨	٩,٧
لا	١٦٦٤	٩٠,٣
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٤) توزيع المستفيدين حسب الاستفادة من أكثر من جمعية أو مؤسسة خيرية؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى (٩٠,٣%) من المستفيدين يستفيدون من جمعية واحدة فقط، فيما كان ٩,٧% من المستفيدين يستفيدون من أكثر من جمعية. ويرجع السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث الى استخدام التقنية الحديثة والتي أصبحت تستخدم نظام موحد لتسجيل المستفيدين، والذي حدّ من تكرار المستفيدين في أكثر من جمعية ومؤسسة خيرية.

ثانياً: البرامج التي تنفذها المنظمات غير الربحية من وجهة نظر المستفيدين

جدول (٤٥) توزيع المستفيدين حسب مجالات عمل المنظمة

م	مجال العمل		نعم	لا	لا أدرى	مج
١	المجال الاجتماعي	ك	٥٧١	٤٧٠	٨٠١	١٨٤٢
		%	٣١	٢٥,٥	٤٣,٥	%١٠٠
٢	المجال الصحي	ك	٣٤١	٦٤٦	٨٥٥	١٨٤٢
		%	١٨,٧	٣٥	٤٦,٣	%١٠٠
٣	المجال التعليمي	ك	٤١٣	٥١١	٩١٨	١٨٤٢
		%	٢٢,٤	٢٧,٨	٤٩,٨٢	%١٠٠
٤	المجال الاقتصادي	ك	٣١٤	٥٣٩	٩٨٩	١٨٤٢
		%	١٧,٠٦	٢٩,٢٣	٥٣,٧٣	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤٥) توزيع المستفيدين حسب مجالات عمل المنظمة ؛ وتبين نتائج الجدول أن ٣١% من المستفيدين يستفيدون من منظمات تهتم بالمجال الاجتماعي، في حين كان٢٢,٤% من المستفيدين يستفيدون من منظمات تهتم بالمجال التعليمي، أما ١٨,٧% من المستفيدين يستفيدون من منظمات تهتم بالمجال الصحي، وأخيراً كان ١٧,٠٦% من المستفيدين يستفيدون من منظمات مهتمة بالمجال الاقتصادي. وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة الجدول رقم (٢٥) توزيع العاملين حسب مجالات عمل المنظمة حيث أشار ٨٦,٦% من العاملين أنهم يعملون في منظمات تهتم بالمجال الاجتماعي، في حين كان ٥٥,٤% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال التعليمي، وأن ٥٤,٣% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال الصحي، وأخيراً كان ٥٣,٩% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال الاقتصادي. كما يتضح من الجدول رقم (٤٥) أن هناك عدد كبير من المستفيدين لا يعلمون عن بعض البرامج هل هي موجودة وتقدمها المنظمة التي يستفيدون منها أو غير موجودة ، وكان أكثر المجالات في ذلك المجال الاقتصادي حيث بلغ متوسط نسبتهم ٥٣,٧٣% ، ويليه المجال التعليمي حيث بلغ متوسط نسبتهم ٤٩,٨٢% ، ثم جاء ثالثاً المجال الصحي والذي كان متوسط نسبتهم ٤٦,٤% ، وأخيراً المجال الاجتماعي والذي كان متوسط نسبتهم ٤٣,٥% ، ويعزي الباحث ذلك الى ضعف الجانب الإعلامي الذي تقوم به المنظمة في تعريف المستفيدين والمجتمع بالبرامج والخدمات التي تقدمها ، وهذا يتوافق مع نتيجة الجدول رقم (٣٣) والخاص بعبارات مقياس معوقات تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ؛ حيث كان أبرز المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية هو ضعف الجانب الإعلامي لإبراز دور المنظمات في تنمية المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٧

بانحراف معياري ١,٠٨ ، وعزى الباحث ذلك هناك إلى قلة المتخصصين في الاعلام من العاملين في المنظمات غير الربحية وهو ما أشار إليه الجدول رقم (١٤) حيث بلغت نسبة المتخصصين في الاعلام من العاملين في المنظمات غير الربحية ٣,٤% .

ثالثاً: اتجاهات المستفيدين نحو أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

١. المجال الاجتماعي

جدول (٤٦) عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي

م	برامج المجال الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	الاستشارات الاسرية	٤,٢١	٠,٩٠	مهم جدا
٢	مساعدة المقبلين على الزواج	٤,٢٢	٠,٩٦	مهم جدا
٣	اصلاح ذات البين	٤,٢٨	٠,٩٤	مهم جدا
٤	بناء وتحسين المساكن	٤,٣٩	٠,٩١	مهم جدا
٥	كفالة الأيتام ورعايتهم	٤,٥٢	٠,٨٢	مهم جدا
٦	استقطاب المتطوعين	٤,٠٠	٠,٩١	مهم
٧	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين	٤,٤٠	٠,٨٤	مهم جدا
٨	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو توفير السلال الغذائية	٤,٥٤	٠,٧٨	مهم جدا
المقياس ككل		٤,٣٢		

يوضح الجدول رقم (٤٦) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي وتبين نتائج الجدول أن أفراد الدراسة يؤكدون على سبعة عبارات بأنها مهمة جداً في المجال الاجتماعي وهي على النحو التالي: عبارة رقم (٨) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٤ بانحراف معياري ٠,٧٨ وفي هذا إشارة إلى أهمية الكساء والغذاء لدى المستفيدين وأن التفكير مستمر ودائم في ذلك. ثم عبارة رقم (٥) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٢ بانحراف معياري ٠,٨٢ وهذا طبيعي حيث أن ٧٦% من المستفيدين كانوا يستفيدون من جمعيات أيتام. ثم كانت عبارة رقم (٧) بمتوسط حسابي ٤,٤٠ وانحراف معياري ٠,٨٤. ثم العبارة رقم (٤) بمتوسط حسابي ٤,٣٩ وانحراف معياري ٠,٩١ وهذا يؤكد على أهمية المسكن بالنسبة للمستفيدين وأنه من أولويات الحياة. وجاء بعد ذلك العبارة رقم (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٨ بانحراف معياري ٠,٩٤، ثم العبارة رقم (٢) حيث بلغ متوسط العبارة ٤,٢٢ بانحراف معياري ٠,٩٦، وأخيراً كانت العبارة رقم (١) حيث بلغ متوسط العبارة ٤,٢٢ بانحراف معياري ٠,٩٦. كما اتفق أفراد الدراسة على عبارة واحدة فقط بأنها مهمة وهي العبارة رقم (٦) حيث بلغ متوسط العبارة ٤,٠٠ بانحراف معياري ٠,٩١. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٣٢ وهو يشير إلى قوة المقياس في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢. المجال الصحي

جدول (٤٧) عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي

م	برامج المجال الصحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية	٤,٢٩	٠,٨١	مهم جدا
٢	تقديم الأدوية للمرضى	٤,٤١	٠,٨١	مهم جدا
٣	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم	٤,٤٦	٠,٧٩	مهم جدا
	المقياس ككل		٤,٣٩	

يوضح الجدول رقم (٤٧) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي. وتبين نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات المقياس بأنها مهمة جداً حيث كانت العبارة رقم (٣) أولاً بمتوسط حسابي ٤,٤٦ وانحراف معياري٠,٧٩، ثم العبارة رقم (٢) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤١ وانحراف معياري ٠,٨١، وأخيراً كانت العبارة رقم (١) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٩ بانحراف معياري ٠,٨١. وهذا قد يفسر الحالة الصحية للمستفيدين وأنهم يعانون من بعض الأمراض خاصة وأن الأغلبية منهم تتجاوز أعمارهم الـ ٥٠ سنة كما أشار الجدول رقم (٣٨). في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٣٩ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣. المجال التعليمي

جدول (٤٨) عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي

م	برامج المجال التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تقديم المنح التعليمية	٤,٤٠	٠,٨٦	مهم جدا
٢	بناء المدارس والمراكز التعليمية	٣,٩٤	١,٠٦	مهم
٣	رعاية الموهوبين	٤,٢٨	٠,٨٩	مهم جدا
٤	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية	٤,٠٧	٠,٩٦	مهم
	المقياس ككل		٤,١٧	

يوضح الجدول رقم (٤٨) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على عبارتين من عبارات المقياس أنها مهمة جداً وهي العبارة رقم (١) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٠ بانحراف معياري ٠,٨٦، ثم العبارة رقم (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٨ بانحراف معياري ٠,٨٩. كما اتفق أفراد الدراسة على عبارتين من عبارات المقياس بانها مهمة وهي: العبارة رقم (٤) والتي بلغ متوسطها الحسابي ٤,٠٧ بانحراف معياري ٠,٩٦، ثم العبارة رقم (٢) بمتوسط حسابي ٣,٩٤ وانحراف معياري ١,٠٦. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,١٧ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤. المجال الاقتصادي

جدول (٤٩) عبارات مقياس مدى إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي

م	برامج المجال الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	دعم الاسر المنتجة	٤,٢٦	٠,٩١	مهم جدا
٢	تقديم قروض مالية ميسرة	٤,٣٤	٠,٩١	مهم جدا
٣	تسويق منتجات الأسر المنتجة	٤,٢٢	٠,٩٣	مهم جدا
	المقياس ككل		٤,٢٧	

يوضح الجدول رقم (٤٩) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات المقياس أنها مهمة جداً، حيث جاءت العبارة رقم (٢) أولاً بمتوسط حسابي ٤,٣٤ وانحراف معياري ٠,٩١، ثم العبارة رقم (١) حيث بلغ المتوسط الحسابي٤,٢٦ وانحراف معياري٠,٩١، وأخيراً كانت العبارة رقم (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٢ بانحراف معياري ٠,٩٣. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٢٧ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥. المقياس ككل

جدول (٥٠) مدى اسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المستفيدين

	مجالات التنمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	المجال الاجتماعي	٤,٣٢	٠,٨٨
٢	المجال الصحي	٤,٣٩	٠,٨٠
٣	المجال التعليمي	٤,١٧	٠,٩٤
٤	المجال الاقتصادي	٤,٢٧	٠,٩٢
التنمية ككل		٤,٢٩	٠,٨٨٥

يوضح الجدول رقم (٥٠) مدى اسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المستفيدين؛ وتبين نتائج الجدول أن المستفيدين يؤكدون على أن المجال الصحي هو أكثر المجالات اسهاماً في التنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٩ بانحراف معياري ٠,٨٠ ويليه ثانياً المجال الاجتماعي الذي بلغ متوسطه الحسابي ٤,٣٢ بانحراف معياري ٠,٨٨، ثم كان المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي ٤,٢٧ وانحراف معياري ٠,٩٢ ، وأخيراً كان المجال التعليمي والذي بلغ متوسطه الحسابي ٤,١٧ بانحراف معياري ٠,٨٨٥ . كما تبين نتائج الجدول أن المجالات ككل لها مساهمة فاعلة في التنمية حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,٢٩ بانحراف معياري ٠,٨٨٥. وهذا يؤكد ويشير إلى أهمية هذه المجالات وضرورتها في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بقادة المجتمع المحلي

أولاً: خصائص عينة قادة المجتمع المحلي

١. مركز التنمية الاجتماعي

جدول (٥١) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مركز التنمية الاجتماعي

مركز التنمية الاجتماعي	ك	%
الرياض	٢٦٦	٧٨,٤
الدرعية	١٠	٣,٤
الدلم	١٦	٥,٥
القويعية	٥	١,٧
شقراء	٨	٢,٨
وادي الدواسر	٤	١,٤
عفيف	٥	١,٧
روضة سدير	١٤	٤,٨
المجموع	٢٨٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥١) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مركز التنمية الاجتماعي؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من قادة المجتمع المحلي يتبعون مركز التنمية الاجتماعية بالرياض حيث بلغت نسبتهم ٧٨,٤% وهذا يتفق مع النتائج السابقة للعاملين والمستفيدين نظراً لكون هذا المركز يغطي جغرافياً مدينة الرياض وهي الأكبر بين مدن المملكة العربية السعودية والأكثر في الكثافة السكانية نظراً لكونها العاصمة وفيها كل الخدمات الحياتية اللازمة. في حين كان ٥,٥% من عينة الدراسة يتبعون لمركز التنمية الاجتماعي بالدلم وهذا طبيعي لكون هذا المركز قريب جداً من مدينة الرياض، في حين كان ٤,٥% من عينة الدراسة يتبعون مركز التنمية الاجتماعي بروضة سدير، ثم كان ٣,٤% من عينة القادة من مركز التنمية الاجتماعي بالدرعية. فيما كان عينة الدراسة من المراكز الاجتماعية التالية هم الأقل وقد تمر تريبهم تنازلياً على النحو التالي: مركز التنمية الاجتماعي بشقراء بنسبة بلغت ٢,٨%، مركز التنمية الاجتماعي بالقويعية حيث بلغت نسبتهم ١,٧% وبنفس النسبة كان عينة الدراسة من مركز التنمية الاجتماعي بعفيف، وأخيراً كان ١,٤% من عينة الدراسة يتبعون لمركز التنمية الاجتماعي بوادي الدواسر.

٢. طبيعة العمل

جدول (٥٢) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	ك	%
مدني	٢٣٨	٨٢,٦
عسكري	٥٠	١٧,٤
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥٢) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب طبيعة العمل، وتبين نتائج الجدول العمل أن الغالبية العظمى من أفراد العينة كانوا مدنيين حيث بلغت نسبتهم ٨٢,٦٠%، فيما كان العسكريين ١٧,٤٠%. ويفسر ذلك بأن الوظائف المدنية هي الأقرب الى عمل المنظمات غير الربحية وأن مستوى التنسيق بينهم أكثر منه لدى العسكريين.

٣. مسمى الوظيفة

جدول (٥٣) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب طبيعة العمل

طبيعة عمل	ك	%
قيادات عسكرية	٥٠	١٧,٤
قيادات تعليمية	١١٤	٣٩,٥
قيادات دينية	٢٧	٩,٩
قيادات إدارية	٨٥	٢٩,٢
قيادات صحية	٣	٠,١
قيادات خاصة	٩	٢,٨
المجموع	٢٨٨	١٠٠

انظر الملحق رقم (١٢)

يوضح الجدول رقم (٥٣) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب طبيعة العمل؛ وتبين نتائج الجدول أن أكثر أفراد العينة هم من القيادات التعليمية حيث بلغت نسبتهم ٣٩,٥%، ويفسر هذا بأن هؤلاء القيادات يقابلون ويدركون حاجة المستفيدين من خلال تعاملهم مع الطلاب في المدارس والوقوف على حال أسرهم. في حين كان ٢٩,٢% من عينة الدراسة من القيادات الإدارية وهذا يفسر وجود ارتباط كبير بين الوظائف الإدارية والمنظمات غير الربحية من حيث التنسيق والترتيب والتنفيذ والمتابعة ومنح الموافقات. في حين كان ١٧,٤% من أفراد العينة من القيادات العسكرية. وأخيراً كانت القيادات الدينية والخاصة والصحية حيث بلغت نسبتهم على التوالي: ٩,٩% ٢,٨%، ٠,١%.

٤. الجنس

جدول (٥٤) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	٢٧٥	٩٥,٥
أنثى	١٣	٤,٥
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥٤) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب الجنس وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من قادة المجتمع المحلي هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم ٩٥,٥% فيما كانت نسبة الاناث ٤,٥%، ويمكن تفسير ذلك بأن الذكور أقدر على الاعمال القيادية من الاناث.

٥. العمر

جدول (٥٥) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب العمر

العمر	ك	%
أقل ٣٠ سنة	٦	٢,١
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٥٨	٢٠,١
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١٤١	٤٩,٠
من ٥٠ سنة فأكثر	٨٣	٢٨,٨
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥٥) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب العمر؛ وتبين نتائج الجدول أن قرابة نصف أفراد العينة تبلغ أعمارهم من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٤٩,٠٠%، في حين كان ٢٨,٨% من عينة الدراسة كانت أعمارهم من ٥٠ سنة فأكثر. وهذا يفسر أن المهام القيادية يتولاها من هم أكبر سناً وذلك لوجود الخبرة والممارسة من خلال سنوات العمل السابقة. في حين كان ٢٢,٢% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من ٤٠ سنة.

٦. الحالة الاجتماعية

جدول (٥٦) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	١٠	٣,٥
متزوج	٢٧٥	٩٥,٥
أرمل	١	٠,٣
مطلق	٢	٠,٧
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥٦) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب الحالة الاجتماعية؛ وتبين نتائج الجدول أن أغلب أفراد العينة متزوجون حيث بلغت نسبتهم ٩٥,٥% ثم العزاب بنسبة بلغت ٣,٥% ويليهم المطلقين والذين بلغت نسبتهم ٠,٧% وأخيراً الأرامل بنسبة ٠,٣%.

٧. المستوى التعليمي

جدول (٥٧) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
ثانوي	٥	١,٧
دبلوم بعد الثانوي	١٠	٣,٥
بكالوريوس	١٦٠	٥٥,٦
ماجستير	٦٩	٢٤,٠
دكتوراه	٤٤	١٥,٣
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥٧) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب المستوى التعليمي ؛ وتبين نتائج الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون مؤهلات عالية (بكالوريوس فأعلى) حيث بلغت نسبتهم بنسب بلغت ٩٥% ويفسر هذا بأن الأعمال القيادية تتطلب درجة من عالية من التعليم والمؤهل. في حين كان ٥% من عينة الدراسة يحملون مؤهل دبلوم بعد الثانوي فأقل.

٨. مجال التعاون بين جهة عمل القادة والمنظمات غير الربحية

جدول (٥٨) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مجال التعاون مع المنظمات غير الربحية

مجال التعاون	ك	%
منح الموافقات	١٧	٥,٩
الإشراف والمتابعة	٥٩	٢٠,٥
المشاركة في التنفيذ	٦٣	٢١,٩
أكثر من مجال	٨٤	٢٩,٢
لا يوجد تعاون	٦٥	٢٢,٦
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥٨) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مجال التعاون مع المنظمات غير الربحية؛ وتبين نتائج الجدول أن ٢٩,٢% من عينة الدراسة يكمن التعاون بينهم وبين المنظمات غير الربحية في أكثر من مجال. بينما أفاد ٢٢,٦% من عينة الدراسة بأنه لا يوجد أي تعاون بينهم وبين المنظمات غير الربحية. في حين كان ٢١,٩% من قيادات المجتمع المحلي يتشاركون التنفيذ مع المنظمات غير الربحية. أما ٢٠,٥% من القيادات فكان ينحصر التعاون بينهم وبين المنظمات في الاشراف والمتابعة فقط. وأخيراً كان ٥,٩% من القيادات ينحصر تعاونهم مع المنظمات غير الربحية في منح الموافقات. ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ٧٧,٤% من عينة القيادات يوجد بينهم وبين المنظمات غير الربحية تعاون بشكل أو آخر، في حين كان ٢٢,٦% من القيادات لا يوجد بينهم وبين المنظمات غير الربحية أي تعاون.

ثانياً: البرامج التي تنفذها المنظمات غير الربحية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي

جدول (٥٩) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مجالات عمل المنظمات غير الربحية

م	مجال العمل		نعم	لا	مج	الترتيب
١	المجال الاجتماعي	ك	٢٢٨	٦٠	٢٨٨	١
		%	٧٩,٢	٢٠,٨	%١٠٠	
٢	المجال المؤسسي	ك	٢٠٤	٨٤	٢٨٨	٢
		%	٧٠,٨	٢٩,٢	%١٠٠	
٣	المجال الصحي	ك	١٧٤	١١٤	٢٨٨	٥
		%	٦٠,٤	٣٩,٦	%١٠٠	
٤	المجال التعليمي	ك	٢٠٤	٨٤	٢٨٨	٣
		%	٧٠,٨	٢٩,٢	%١٠٠	
٥	المجال الاقتصادي	ك	١٦١	١٢٧	٢٨٨	٦
		%	٥٥,٩	٤٤,١	%١٠٠	
٦	الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	ك	١٩٠	٩٨	٢٨٨	٤
		%	٦٦,٠	٣٤,٠	%١٠٠	

يوضح الجدول رقم (٦٠) توزيع عينة قادة المجتمع المحلي حسب مجالات عمل المنظمة، وتبين نتائج الجدول أن ٨٦,٦% من القيادات يتعاملون مع منظمات تهتم بالمجال الاجتماعي، في حين كان ٧٠,٨% من القيادات يتعاملون مع منظمات تهتم بالمجال المؤسسي والمجال التعليمي، وذلك يتطابق مع توزيع العاملين حسب مجالات عمل المنظمة. ثم كان بعد ذلك ٦٦,٠% من القيادات تتعاون مع منظمات تهتم بمجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني. وأخيراً كان ٦٠,٤% من القيادات يتعاونون مع منظمات تهتم بالمجال الصحي.

ثالثاً: أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة

١. المجال الاجتماعي

جدول (٦٠) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي

م	برامج المجال الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	البرامج الاسرية (كالاستشارات والدورات والإصلاح ورعاية المسنين)	٤,٦٥	٠,٦٦	مهم جدا
٢	بناء وتحسين المساكن	٤,٢١	٠,٩٣	مهم جدا
٣	كفالة الأيتام ورعايتهم	٤,٥٧	٠,٧٧	مهم جدا
٤	استقطاب المتطوعين	٤,٣٧	٠,٧٨	مهم جدا
٥	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين	٤,٠٨	١,٠	مهم
٦	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو توفير السلال الغذائية	٤,٤١	٠,٨٣	مهم جدا
المقياس ككل		٤,٣٨		مهم جدا

يوضح الجدول رقم (٦٠) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاجتماعي ؛ويتضح من نتائج الجدول أن عينة الدراسة يؤكدون على خمسة عبارات أنها مهمة جداً في المجال الاجتماعي ، وكانت العبارة رقم (١) أولاً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٦٥ وانحراف معياري ٠,٦٦ ، ثم العبارة رقم (٣) بمتوسط حسابي ٤,٥٧ وانحراف معياري ٠,٧٧ ، ثم العبارة رقم (٦) بمتوسط حسابي ٤,٤١ وانحراف معياري ٠,٨٣ ، ثم العبارة رقم (٤) بمتوسط حسابي ٤,٣٧ وانحراف معياري ٠,٧٨ ، وأخيراً العبارة رقم (٢) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢١ وانحراف معياري ٠,٩٣ ، . في حين اتفق عينة الدراسة على عبارة واحدة بأنها مهمة وهي العبارة رقم (٥) حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة ٤,٠٨ بانحراف معياري ١,٠٠. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٣٨ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢. المجال المؤسسي

جدول (٦١) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال المؤسسي

م	برامج المجال المؤسسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تطوير القيادات في المنظمات غير الربحية	٤,٦٤	٠,٥٩	مهم جدا
٢	تأهيل تدريب العاملين في المنظمات غير الربحية	٤,٦٠	٠,٥٩	مهم جدا
٣	استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل في المنظمة	٤,٥٦	٠,٧١	مهم جدا
المقياس ككل		٤,٥٣		مهم جدا

يوضح الجدول رقم (٦١) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال المؤسسي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات مقياس المجال المؤسسي بأنها مهمة جداً، وكانت العبارة رقم (١) أولاً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٦٤ بانحراف معياري ٠,٥٩، ثم كانت العبارة رقم (٢) بمتوسط حسابي ٤,٦٠ وانحراف معياري ٠,٥٩، وأخيراً كانت العبارة رقم (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة ٤,٥٦ بانحراف معياري ٠,٧١. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٥٣ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣. المجال الصحي

جدول (٦٢) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي

م	برامج المجال الصحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية	٤,٦٠	٠,٦٩	مهم جدا
٢	تقديم الأدوية للمرضى	٤,٤٨	٠,٧٩	مهم جدا
٣	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم	٤,٣٦	٠,٨٨	مهم جدا
المقياس ككل		٣,٩٣		مهم جدا

يوضح الجدول رقم (٦٢) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الصحي. ويتضح من نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات المقياس بأنها مهمة جداً، حيث كانت العبارة رقم (١) أولاً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٦٠ وانحراف معياري ٠,٦٩، ثم العبارة رقم (٢) حيث بلغ متوسط العبارة ٤,٤٨ وانحراف معياري ٠,٧٩، وأخيراً العبارة رقم (٣) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٦ بانحراف معياري ٠,٨٨. في حين بلغ متوسط المقياس ككل٣,٩٣وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤. المجال التعليمي

جدول (٦٣) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي

م	برامج المجال التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	تقديم المنح التعليمية	٤,٤٥	٠,٧٨	مهم جدا
٢	بناء المدارس والمراكز التعليمية	٤,٣٣	٠,٩٨	مهم جدا
٣	رعاية الموهوبين	٤,٥٨	٠,٧٤	مهم جدا
٤	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية	٤,٤٣	٠,٧٨	مهم جدا
المقياس ككل		٤,٤٥		مهم جدا

يوضح الجدول رقم (٦٣) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال التعليمي. وتبين نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات المقياس بأنها مهمة جداً حيث كانت العبارة رقم (٣) أولاً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٨ وانحراف معياري ٠,٧٤، ثم العبارة رقم (١) بمتوسط حسابي ٤,٤٥ وانحراف معياري ٠,٧٨، ثم العبارة رقم (٤) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٣ وانحراف معياري ٠,٧٨. وأخيراً العبارة رقم (٢) حيث بلغ المتوسط الحسابي٤,٣٣ بانحراف معياري ٠,٩٨. في حين بلغ متوسط المقياس ككل٣,٩٣ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥. المجال الاقتصادي

جدول (٦٤) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي

م	برامج المجال الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	دعم الاسر المنتجة	٤,٣٩	٠,٩٣	مهم جدا
٢	تسويق منتجات الأسر المنتجة	٤,٣٤	٠,٩٧	مهم جدا
المقياس ككل		٤,٠٨		مهم جدا

يوضح الجدول رقم (٦٤) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجال الاقتصادي. وتبين نتائج المقياس أن أفراد الدراسة متفقون على جميع عبارات المقياس أنها مهمة جداً، حيث كانت العبارة رقم (١) أولاً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٩ وانحراف معياري ٠,٩٣، ثم العبارة رقم (٢) والتي بلغ متوسطها الحسابي ٤,٣٤ وانحراف معياري ٠,٩٧. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٠٨ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٦. المجال الديني

جدول (٦٥) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني

م	برامج مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئة متوسط البند
١	بناء وصيانة وترميم المساجد	٤,٤٢	٠,٨٩	مهم جدا
٢	إقامة الدروس والدورات الشرعية	٤,٣٥	٠,٨٥	مهم جدا
٣	كفالة الدعاة	٤,١٤	١,٠٣	مهم
٤	دعم حلقات تحفيظ القران	٤,٥٧	٠,٧٧	مهم جدا
المقياس ككل		٤,٣٧		مهم جدا

يوضح الجدول رقم (٦٥) عبارات مقياس مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني ويتضح من النتائج أن أفراد الدراسة يؤكدون على ثلاث عبارات في المقياس أنها مهمة جداً حيث كانت العبارة رقم (٤) أولاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٧ وانحراف معياري ٠,٧٧، ثم العبارة (١) حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٢ بانحراف معياري ٠,٨٩، ثم العبارة رقم (٢) والتي بلغ متوسطها الحسابي ٤,٣٥ وانحراف معياري ٠,٨٥. كما اتفق أفراد الدراسة على العبارة رقم (٣) أنها مهمة حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,١٤ بانحراف معياري ١,٠٣. في حين بلغ متوسط المقياس ككل ٤,٣٧ وهو يشير إلى قوة المقياس قي تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٧. المقياس ككل

الجدول رقم (٦٦) مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي

م	مجالات التنمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	المجال الاجتماعي	٤,٣٨	٠,٨٣
٢	المجال المؤسسي	٤,٦٠	٠,٦٣
٣	المجال الصحي	٤,٤٨	٠,٧٩
٤	المجال التعليمي	٤,٤٥	٠,٨٢
٥	المجال الاقتصادي	٤,٣٧	٠,٩٥
٦	مجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	٤,٣٧	٠,٨٩
	التنمية ككل	٤,٤٤	٠,٨٢

يوضح الجدول رقم (٦٦) مدى اسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجالات المختلفة. ويتضح من نتائج الجدول أن عينة قادة المجتمع المحلي يؤكدون على أن المجال المؤسسي هو أكثر المجالات اسهاماً في التنمية الاجتماعية المستدامة حيث بلغ متوسطه الحسابي ٤,٦٠ وانحراف معياري ٠,٦٣ وهذا يتفق مع ما أكده العاملون في المنظمات، ثم كان بعده المجال الصحي والذي بلغ متوسطه الحسابي ٤,٤٨ بانحراف معياري ٠,٧٩ في حين كان المجال التعليمي ثالثاً بمتوسط حسابي ٤,٤٥ وانحراف معياري ٠,٨٢، وكان رابعاً المجال الاجتماعي الذي بلغ متوسطه الحسابي ٤,٣٨ بانحراف معياري ٠,٨٣. وأخيراً كان كلٌ من المجال الاقتصادي ومجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني في الأخير حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما ٤,٣٧ وانحراف معياري ٠,٩٥ للمجال الاقتصادي و٠,٨٩ لمجال الدعوة والإرشاد والتعليم الديني. كما يظهر من نتائج الجدول أن المجالات ككل لها مساهمة فاعلة في التنمية الاجتماعية المستدامة حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,٤٤ وبانحراف معياري ٠,٨٢ وهذا يشير إلى مدى أهمية هذه المجالات وضرورتها في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

رابعاً: مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

جدول (٦٧) عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تنفذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي	٤,١٨	٠,٨٣
٢	تهتم المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة	٤,١٤	٠,٨٣
٣	تحصل المنظمة على دعم حكومي للبرامج ذات الأثر الاجتماعي	٤,٠٦	٠,٩٦
٤	يوجد خطة تدريب وتطوير لقدرات الموظفين في المنظمة	٤,٠٠	٠,٩٢
٥	تسعى المنظمة لزيادة عدد المتطوعين لديها	٤,٠٠	٠,٩٦
٦	لدى المنظمة خطة لطريقة عمل المتطوعين لديها	٣,٩٥	١,٠١
٧	تسعى المنظمة الى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها	٤,١٢	٠,٩١
٨	تعتبر الإجراءات لتأسيس منظمة غير ربحية سهلة وميسرة	٣,٦٦	١,١١
٩	تشجع الجهات الرسمية الميسورين والشركات الرائدة من تأسيس منظمات غير ربحية	٤,٠٠	١,٠١
١٠	تحتاج المنظمة الى توسيع نطاق عملها ليشمل مجالات عديدة ومتنوعة	٤,١٠	٠,٩٣
١١	تحرص المنظمة على استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل لديها	٤,٠٩	١,٠٠
١٢	تساهم الجهات الرسمية في ترشيح قيادات وطنية للعمل في المنظمات	٣,٩٢	١,١٠
١٣	المنظمة غير الربحية قادرة على المساهمة في زيادة الناتج المحلي للدولة	٤,٠٧	٠,٩٦
١٤	تحرص المنظمة على زيادة فروعها وانتشارها في المجتمع	٤,٠٧	٠,٩٦
	المقياس ككل	٤,٠٣	

يوضح الجدول رقم (٦٧) عبارات مقياس تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠؛ وتوضح بيانات الجدول أن عينة قادة المجتمع المحلي يؤكدون على عبارة " تنفذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي" بأنها الأكثر توجهاً مع برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,١٨ بانحراف معياري ٠,٨٣، وكانت عبارة " تهتم المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة" ثانياً حيث بلغ متوسطها الحسابي ٤,١٤وانحراف معياري ٠,٨٣، في حين كانت عبارة "تسعى المنظمة الى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها" ثالثاً بمتوسط حسابي بلغ ٤,١٢ وانحراف معياري ٠,٩١ . فيما كانت العبارات الثلاث التالية هي الأقل في المتوسطات الحسابية من وجهة نظر عينة قادة المجتمع المحلي وهي على النحو التالي: عبارة " تعتبر الإجراءات لتأسيس منظمة غير ربحية سهلة وميسرة" حيث بلغ متوسطها الحسابي ٣,٦٦ وانحراف معياري ١,١١، ثم عبارة " تساهم الجهات الرسمية في ترشيح قيادات وطنية للعمل في المنظمات" بمتوسط حسابي٣,٩٢ وانحراف معياري١,١٠، ثم كان عبارة " لدى المنظمة خطة لطريقة عمل المتطوعين لديها" حيث بلغ متوسط العبارة الحسابي ٣,٩٥ بانحراف معياري ١,٠١.

وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي للمقياس ككل ٤,٠٣ بانحراف معياري ٠,٩٦. وهذا يشير إلى أن المنظمات تسير بشكل جيد نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠من وجهة نظر عينة قادة المجتمع المحلي.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة

ثانياً: التوصيات

- **تمهيد:**

من خلال الفصول السابقة فقد حاولت هذه الدراسة طرح القضية الراهنة والخاصة بدور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، إذ تمس هذه القضية واقع المجتمع وحاضره ومستقبله ، فإن التحديات التي تواجه صياغة التنمية المستدامة، والتي تبغي إحداث تحولات نوعية وكيفية للمجتمع دون المساس بحاجات الأجيال القادمة وحقوقها ، تفترض تكاتف جميع الجهود بما يؤدي إلى تكامل عملية التنمية الاجتماعية، وضمان استدامتها من خلال المشاركة الفعالة بين الدولة والقطاع الخاص، وكذلك المنظمات غير الربحية تلك الذي تتعاظم أدواتها في الآونة الأخيرة في ظل هذا التوجه التنموي الحالي غير المسبوق على كل الأصعدة.

لذلك تعد هذه الدراسة من المحاولات البحثية لطرح الدور التنموي الذي يمكن أن يؤديه القطاع غير الربحي وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وفي هذا الجزء يهدف الباحث إلى مناقشة النتائج مناقشة موجزة، وتقديم بعض التوصيات التي تحاول ربط الواقع بالمأمول وعلاج الفجوة بينهما بما يفيد المسؤولين وصناع القرار للاستفادة من النتائج الحالية.

أولًا: مناقشة نتائج الدراسة:

التساؤل الأول: ما الخصائص الديموغرافية للعاملين في المنظمات غير الربحية؟

أ-فيما يخص الخصائص الديموغرافية للعاملين في المنظمات غير الربحية ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن ٣٣,٥% من العاملين في المنظمات يعملون في منظمات اجتماعية ، في حين كان ٢١,٢% من العاملين يعملون في منظمات خيرية ، ويعود ذلك إلى تغلب الطابع الاجتماعي و الخيري على إنشاء المنظمات غير الربحية، والتي تتجه إلى تقديم كثير من الخدمات الخيرية والاجتماعية التي تتمثل في رعاية المعوقين، وكبار السن، والأرامل، والمطلقات... إلخ ، أكثر من المؤسسات ذات الطابع التنموي ، وهو ما كشفته دراسة الباز (١٩٩٧) من انخفاض نشاط المنظمات الأهلية التنموية في كثير من الأقطار العربية ، حيث لاتزال معظمها تعمل في إطار دورها الخدمي الرعائي ، ولذلك فإن التنمية المستدامة وفق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ تتطلب مراعاة الشمول والتوازن بين كل المدن والمحافظات بما يعنى بتخفيف الضغط السكاني على الحضر ؛ خاصة العاصمة " الرياض" وتوسيع نطاق الخدمات (والفرص) لكل القطاعات والأقاليم الأخرى؛ خاصة أن الدراسة قد أظهرت تركز أفراد العينة من القيادات الإدارية والعاملين في مدينة الرياض، إذ بلغت نسبتهم ٧٧%، فإن

التنمية المستدامة يجب أن تراعي مسألة التوازن والتكامل والشمول لجميع الفئات والقطاعات؛ الأمر الذي ينسحب على المنظمات غير الربحية.

ب- بالنسبة إلى السمات والخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، فقد بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة من الذكور ،إذ بلغت نسبتهم ٧٨,٨% وذلك يعني أن العمل داخل المنظمات غير الربحية لايزال يعتمد على قدرات الرجل وهو ما لا يتناسب مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ولا مع التنمية المستدامة، والتي تؤكد الاعتماد على مشاركة المرأة إلى جانب الرجل والقضاء على الثقافة الذكورية التي تقلل من فرص النساء في بناء مجتمعهم ، وهو ما أكدته مقاربة التمكين الاجتماعي ، والتي تعني إجمالًا إتاحة الفرصة لكل الفئات والشرائح الاجتماعية للمشاركة في عملية التنمية والقضاء على أشكال التمييز والتهميش التي تحول دون ذلك . كما أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين بنسبة (٨١%) وهو ما يتفق مع كون معظمهم من الرجال، نظرًا إلى ما يتمتع به المجتمع السعودي من استقرار وتكامل انعكس على توافر فرص العمل التي تحقق حياة كريمة، ومن ثمَّ ارتفاع معدلات الزواج بين العاملين ؛ خاصة أن كثيًرا ممن يعملون داخل المنظمات غير الربحية قد يمتهنون في مهن أخرى، كما يتميز غالبيتهم بارتفاع مستوياتهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما أوضحته دراسة أبي بكر (٢٠١١)، والعوفي (٢٠١١) خاصة فيما يتعلق بغالبية العمل الذكوري داخل القطاع الخيري.

ج-أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع المستوى التعليمي لغالبية أفراد العينة، إذ كان عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس ٥٧,٢% ، والحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه بنسبة ٢٩,٤%، لذلك نجد أن المنظمات غير الربحية يغلب عليها الاعتماد على ذوي الخبرات والمستويات التعليمية العليا، نظراً إلى طبيعة العمل داخل هذا القطاع ونوعية الأنشطة التي يقدمها ، وهو ما جاء في **دراسة حداد (١٩٩٩)**، و الفوزان(٢٠٠٢) و العوفي (٢٠١١) ، إذ التأكيد على أهمية تنمية التعليم من ناحية واهتمام المملكة العربية السعودية بقضية التعليم في إطار عملية التنمية المستدامة .

د- يتكامل مع المتغير السابق مسألة التخصص، إذ انعكس ارتفاع المستوى التعليمي بالنسبة إلى أفراد العينة من حيث تنوع تخصصاتهم العلمية من ناحية، وتركزها في الفروع التي تتسق مع طبيعة عملهم داخل المنظمات ؛ خاصة في التخصصات" الإدارية، و الشريعة ، والدراسات الاجتماعية إذ بلغت نسبتهم ٧٨,٩% ؛ خاصة التخصصات الإدارية الذي بلغ نسبة المتخصصين فيه ٣٦,٨% وهو ما يعني وجود عدد لا بأس به من القيادات مؤهلين لأعمال الادارة داخل القطاع غير الربحي ، إلا أنه يلاحظ قلة من ينتمون إلى

التخصصات الإعلامية ، وهو ما يفسر ضعف الجانب الإعلامي لإبراز دور المنظمات غير الربحية في التنمية، وكذلك قلة الوعي بأهمية علم النفس في التعامل مع كثير من الحالات التي تتعلق بالخدمات الصحية والرعائية، وممن يعانون من المشكلات النفسية المختلفة ، من ناحية أخرى يلاحظ أن وجود عدد من التخصصات الأخرى البعيدة عن حاجة المنظمات غير الربحية والتي لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمتطلبات العمل فيها وهو ما يفسر بعض أوجه الضعف في أداء هذه المنظمات، في ظل غياب الثقافة الداعمة لفكرة التخصص، إذ لايزال العمل داخل المنظمات غير الربحية ينطلق في مجتمعاتنا العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة من قيم الإحسان والخير والعطاء أكثر من الوعي المطلوب؛ نظرًا إلى أن هذا العمل نفسه ذو طابع مؤسسي وليس فرديًا، وهو ما يظهر من خلال دراسة عطية(٢٠٠٦) والبلوي(١٤٣٢هـ) .

هـ- أظهرت نتائج الدراسة تنوع المسميات والتوصيف الوظيفي داخل المنظمات غير الربحية، مع تركزها في الموظفين ومدراء الإدارة بنسبة ٧٤,٧% وهو ما يتسق مع من يعملون داخل هذا القطاع المؤسس، إذ إن غالبيتهم يعملون إما مديرين وإما موظفين. بالإضافة الى وجود وظائف هامة للمنظمات غير الربحية مثل باحث اجتماعي ولكن يلاحظ ضعف الإقبال على العمل فيها وكذلك العلاقات العامة، وهو ما تفتقده كثير من المنظمات غير الربحية على الرغم من أهمية هذه التخصصات بالنسبة إلى مقتضيات الاتصال والتواصل والاعتماد على التخطيط العلمي.

و- أظهرت نتائج الدراسة أن كثيراً من أفراد العينة و بنسبة بلغت ٤٣,٥% كانت خبراتهم الوظيفة أقل من خمس سنوات ، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الاهتمام بالتخصصات المطلوبة، والتدريب اللازم لاكتساب المهارات التي تزيد من الخبرات المرتبطة بالعمل داخل هذه المنظمات ، بالإضافة إلى النظرة الكلية إلى هذا العمل الذي ينطلق من أسس حيوية ودينية أكثر من أنه يعد عملًا مؤسسياً يعتمد على التدريب و التخصص العلمي والمهني ، و هو ما أكدته دراسته عبدالقادر (٢٠٠٥) ، والبلوي (١٤٣٢هـ) ، وقد يفسر ذلك ضعف الأداء داخل المنظمات غير الربحية.

ز- أظهرت نتائج الدراسة أن ٤٧,٦% من أفراد العينة يتقاضون دخلاً شهرياً من ٦٠٠٠ ريال فأكثر ، ويعود ذلك غالباً لارتفاع المستوى التعليمي الذي انعكس على طبيعة الدخل الشهري المقدم لأفراد العينة، على الرغم من أن عملهم داخل القطاع الخيري غير الربحي ، ولعل ذلك يرجع إلى النظرة القاصرة إلى هذا العمل الخيري بوصفه ذا طبيعة مؤسسية و منظوميه وليست مجرد جهود فردية ، الأمر الذي يتطلب قدراً كبيراً من التفرغ

وممارسة كثير من الأنشطة لساعات طويلة يوميًا ، مما يعني ضرورة توفير التمويل اللازمة لدعم هذه الأنشطة التي ينفق بعضها على الأجور و الرواتب التي تناسب مع متطلبات هذا العمل ؛خاصة أن الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ستحتاج إلى تقوية القطاع غير الربحي ، و زيادة أعداد المنظمات غير الربحية ذات الطابع التنموي للتأكيد على الشراكة الفعالة بين الدولة وهذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة ، وهو ما أكدته المقاربة التشاركية في إطار قضية التنمية الاجتماعية .

ح- أظهرت نتائج الدراسة أن غالية أفراد العينة و بنسبة بلغت ٦٦،٥٪ كانوا يعملون بدوام كامل، وهذا ما يؤكد حرص المنظمات غير الربحية على استقطاب الأشخاص للعمل لديها وممارسة كل الأنشطة الخيرية متفرغين ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية أداء الأدوار المطلوبة داخل هذه المنظمات ، ويتفق ذلك مع أن ٦٧،٣٪ من أفراد العينة يعملون بشكل رسمي أو متعاون بأجر بنسبة بلغت ١٣،٨٪ ، فالدوام والارتباط الوظيفي من المتغيرات الأساسية التي تتسم بها المنظمات غير الربحية (محل الدراسة) بشكل يؤيد التوجه المتزايد داخل المملكة العربية السعودية لتعزيز دور المنظمات غير الربحية خاصة.

ط- يرى الباحث أن توسيع نطاق المشاركة الاجتماعية، والتخطيط التشاركي يؤدي إلى إتاحة الفرصة لاستقطاب المزيد من الأفراد للعمل في المنظمات غير الربحية، إذ ترتكز المقاربة التشاركية على العنصر البشري بالنسبة إلى التنمية، وهو ما يعزز العمل داخل المنظمات غير الربحية، ويضمن نجاح كل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في إطار من الشراكة بين الدولة والقطاع غير الربحي تحديدًا.

٢- التساؤل الثاني: ما خصائص المنظمات غير الربحية؟

أ- أفادت النتائج أن غالبية المنظمات غير الربحية تعد جمعيات خيرية بنسبة ٧٩،٦٪ ولعل ذلك يعود إلى سهولة تأسيس الجمعيات الخيرية أكثر من غيرها ، وكذلك فلا تزال النظرة إلى العمل الخيري الذي مبعثه دوافع دينية أو أخلاقية مستمرةً ، أكثر من أنها في العصر الحالي تعد عملاً مؤسسيًا احترافيًا ، وهناك تغير في هذه النظرة يتفق مع التحولات التي يمر بها المجتمع السعودي ، إلا أنه من المنتظر والمأمول أيضًا تجديد النسق الثقافي و إبراز أهمية العمل الخيري من خلال ممارسة الجهود المنظمة المبنية على روح التخصص و التخطيط العلمي المدروس.

ب-أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بمصادر دخل المنظمات غير الربحية أن ٦٢,٨% من العاملين يعملون في منظمات تعتمد على أكثر من مصدر لتمويل برامجها، وهو ما يعني ضعف الدعم الحكومي المقدم لها

وعدم كفايته لتنفيذ برامجها وأنشطتها؛ خاصة أنها منظمات لا تستهدف تحقيق الربح . وفي هذا الصدد يعد التمويل أحد العوائق التي تواجه القطاع الثالث أو القطاع الخيري أو المنظمات غير الربحية ، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن ١٢,٦% من العاملين يعملون في منظمات كانت تكتفي بالدعم الحكومي ، وهذا ما يجب علاجه بصورة بديهية ؛ خاصةً إذا كان المستهدف هو هذه المنظمات التنموية ، إذا ما أريد لها أن تكون داعماً حقيقياً وشريكاً فعالاً للدولة في تحقيق استدامة التنمية، وهو ما يدخل في نطاق تمكين المنظمات غير الربحية وتشاركها العمل ، وقد بينت كثير من الدراسات مشكلة التمويل بوصفه أحد المعوقات الأساسية، مثل : دراسة عبدالقادر(٢٠٠٥) ، دراسة عطية (٢٠٠٦) ، دراسة وهران وآخرون (١٩٩٦) .

ج- يرتبط بما سبق متغير ملكية مقر المنظمة، إذ اتضح من نتائج الدراسة أن نحوًا من نصف العينة من المنظمات غير الربحية بنسبة بلغت ٤٨% لا تملك مقراً خاصاً بها، بالإضافة إلى أن ١١,٥% جاءت ملكيتها للمقر على هيئة تبرع أو وقف، والذي قد لا يكون مهيئًا بالشكل المناسب لطبيعة عمل المنظمة. ليصبح بذلك ٥٩,٥% من المنظمات عينة الدراسة لا تملك مقراً خاصًا بها، وهو ما يعني وجود معوق مادي ومالي في أداء أدوارها وأنشطتها الخيرية، إذ يوجه جزء من الدعم لدفع إيجار المقر أو إصلاح بعض أجزائه.

د- بالنسبة إلى عدد العاملين في المنظمات ، فقد اتضح أن ٥٠,٢% من عينة الدراسة بلغ عدد العاملين لديها أقل من ٢٥ عاملًا ، ويليها بنسبة ١٧,٨% بلغ عدد العالمين لديها من ٢٥ إلى أقل من ٥٠ عاملًا ، وهي أحد السلبيات التي يرى الباحث أنها تتنافى مع مقتضيات الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ، إذ إن التنمية المنشودة بكل عناصرها تتطلب تزايدًا في توسيع خيارات المشاركة الفعالة للفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ؛ خاصةً أن تنمية المجتمع تعتمد اليوم على تبصير المواطنين بمشكلاتهم ، واستثارة فكرة المشاركة لديهم بدء من التخطيط، ثم التنفيذ والرقابة والمتابعة، ثم التقويم . فلا تزال النظرة القاصرة إلى تحقيق التنمية مسألة حكومية فقط، وهو ما أكدته دراسة الباز (١٩٩٧). والتنمية المستدامة تبنى اليوم على المشاركة الفعالة والمبنية على التمكين الاجتماعي لكل شرائح المجتمع؛ خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة.

هـ – أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٨% لا تملك سوى خمسة فروع أو أقل، وهو ما يدخل في إطار المعوقات المادية والتطبيقية السابق ذكرها، والتي تشير هنا إلى ضعف النمو والتوسع في تقديم خدماتها، وهذا لا يتناسب مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، ولا مع ما هو منتظر من هذه المنظمات على مستوى الوطن، بالنسبة إلى الشراكة الحقيقية مع الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

التساؤل الثالث: ما مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر العاملين؟

أظهرت نتائج الدراسة تأكيد ٨٦,٦% من العاملين يعملون في منظمات تهتم بالمجال الاجتماعي والذي كان واضحاً في على طبيعة عملها ، ويليهم العاملون في منظمات تهتم بالمجال المؤسسي حيث بلغت نسبتهم

٦٢,٨% وهو ما يعكس توجه غالبية المنظمات نحو توجيه البرامج الاجتماعية المختلفة للكثير من هذه الفئات دون التخصص في مجال واحد ، وهو ما يغلب على القطاع الخيري في المملكة العربية السعودية ؛خاصة أن مدينة الرياض تعد الأكثر جذباً للسكان من حيث طبيعتها بوصفها عاصمة ، وهو ما يؤدي إلى وجود كثافة بشرية واجتماعية ينتج منه الضغط على الخدمات والمرافق؛ الأمر الذي يسبب تعدد المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالازدحام السكاني ، نحو: الفقر والبطالة والترمل والطلاق ... إلخ ؛ الأمر الذي يوضح طبيعة تأثير البيئة في طبيعة عمل المنظمات ، وهو ما أكدته النظرية الأيكولوجية من حيث ضرورة النظر إلى هذه المنظمات بوصفها نسقًا مفتوحًا على كل المتغيرات البيئية المتصلة بها، والتي تترابط معها ارتباطًا كبيرًا .

التساؤل الرابع: ما آراء العاملين في المنظمات غير الربحية نحو أهمية إسهام المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن المجال المؤسسي المتمثل في "تطوير القيادات، وتأهيل العاملين وتدريبهم، واستقطاب الكفاءات

الوطنية للعمل في المنظمات غير الربحية " يأتي أولاً بمتوسط٤,٥٣ ويليه المجال الاقتصادي " دعم الأسر المنتجة، تسويق منتجات الأسر المنتجة " والذي بلغ متوسطه ٤,٠٨ ، ثم المجال الاجتماعي: " البرامج الأسرية ، وكفالة الأيتام ، واستقطاب المتطوعين ، وتسديد الخدمات العامة " إذ بلغ متوسطه٤,٠٧ ، ويعود ذلك إلى أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تفعيل الجهود والأنشطة تقترب من الطابع المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي ، والتي تعتمد على دعم الفئات والجماعات المختلفة؛ سواء على مستوى العاملين أو المستفيدين . . فلا شك أن تحقيق التنمية المستدامة مسألة غير سهلة بالنسبة إلى ما هو منتظر من المنظمات غير الربحية في تقديمه من خدمات معنية بالمشاركة التنموية والمجتمعية، ووضع إسهامه للناتج المحلي واستقطاب كثيرين للمشاركة داخل هذا القطاع الخيري، وهو ما استنتجته دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (٢٠١٦).

التساؤل الخامس: ما المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين؟

لقد اتضح من خلال النتائج أن ضعف الجانب الإعلامي كان أبرز المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الربحية إذ بلغ متوسطه ٤,٠٧ ، وهو ما أشارت إليه النتائج في السابق ، إذ بلغ عدد العاملين من ذوي التخصص في الجانب الإعلامي ٩ أشخاص ، وهو ما يوضح وعي أفراد العينة بهذه المشكلة ، ويلي ذلك ضعف الإمكانات المادية والتمويلية بمتوسط حسابي٤,٠٤ وهو ما أوضحته الدراسة الحالية في أكثر من موضع ، لأهمية هذا المتغير ، ثم ضعف التواصل والتنسيق بين المنظمات بمتوسط بلغ ٤,١ وهو ما يشار

إليه بضعف التشبيك، إذ إنها سمة عامة بين منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي وهو ما يعود إلى قلة العاملين في تخصص العلاقات العامة الذي يربط بين المنظمات بعضها ببعض أو بين المنظمات والبنية الخارجية؛ وهو ما أشارت إليه دراسة عبدالقادر(٢٠٠٥) من وجود عوامل كثيرة في التشبيك بين منظمات المجتمع المدني ترتبط بالأهداف ، وتنظيم العمل ، والموارد ، ونظرة الدولة إلى الجمعيات ، وظروف المجتمع ومشكلاته : ومن ثمَّ تعد مسألة التنسيق والتشبيك من الأهمية في الوقت الراهن لضمان الشراكة الجادة بين الدولة والقطاع غير الربحي لتحقيق التنمية المستدامة .

التساؤل السادس: ما مدى توجه المنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من وجهة نظر العاملين؟

لقد أكدت الدراسة الحالية ،التوجه الجاد للمنظمات غير الربحية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ، وذلك بحسب استجابة أفراد العينة ، من القيادات الإدارية والعاملين ، وذلك من خلال اهتمام المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة، وذلك بمتوسط حسابي ٤,٣٤ ، يلي ذلك تنفيذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي بمتوسط ٤,٣٠ ، وهو ما أكدته الدراسة من خلال بعض النتائج السابقة، والتي أشارت إلى تنوع البرامج ذات الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والتي تستهدف كثيرًا من الفئات والشرائح لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة ، انطلاقاً من أهمية التمكين الاجتماعي لكل الفئات ؛ خاصة الفقيرة والمحرومة داخل المجتمع ، وقد جاء بعد ذلك سعي المنظمات إلى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها بمتوسط ٤,٢٣ ، وهو ما يؤكد ضعف التمويل الحكومي وفي هذا السياق تشير دراسة " Obalappa – 1414 " أن منظمات العمل التطوعي تستطيع تشجيع المزيد من إستراتيجيات التنمية المستدامة ، وذلك بصورة أفضل عن طريق التحويل الحكومي الذي لا يؤدي إلى فقدان هذه المنظمات لاستقلالية برامج عملها ، ولأن معظم منظمات المجتمع المدني قد ارتبطت في نشأتها وتطورها بالدولة في الوطن العربي ، واتساقاً مع دراسة عبدالجليل (١٩٩٧) فلا تزال غالبيتها تعاني من الوقوع بين ضغوط التمويل والدعم الحكومي من جهة، وكذلك مسألة الاستقلالية أو التبعية في أداء أدوارها من جانب آخر .

التساؤل السابع: ما البرامج التي تنفذها المنظمات غير الربحية من وجهة نظر المستفيدين؟

حاولت الدراسة تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال ما يلي:

أولًا– خصائص عينة المستفيدين:

أ – أفادت الدراسة بتوزيع المستفيدين على الجمعيات والمنظمات غير الربحية ، إلا أن الغالبية العظمى منهم و بنسبة بلغت ٧٦,٩% قد تركز داخل جمعيات الايتام وخاصة الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام(إنسان) ، فيما توزعت البقية على المنظمات الأخرى بنسب متقاربة ومتساوية ، ويعود ذلك إلى الجهد الكبير الذي تبذله جمعية إنسان في ممارسة أنشطتها الخيرية تجاه المستفيدين والتواصل الفعال بين الطرفين ؛ الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تفاعل المستفيدين مع الاستبانة واستجاباتهم البناءة بالنسبة إلى الباحث ، فالخدمات التي تقدم بفعالية وتغطي مساحة واسعة من المستفيدين تؤدي إلى زيادة تمكينهم الاجتماعي؛ الأمر الذي يحفز لديهم روح المشاركة التنموية المأمولة.

ب – كما اتضح من النتائج أن ٧٩,٦% من المستفيدين يتبعون مركز التنمية الاجتماعي بمدينة الرياض العاصمة، وكما سبق الذكر: فلأن أغلب المنظمات غير الربحية تقع في نطاق هذه المدينة، فمن الطبيعي أن تتركز فيها أيضًا أعداد المستفيدين. يلي ذلك مركز التنمية الاجتماعي بالدلم بنسبة ٩,٢%؛ وذلك لقرب المركز من مدينة الرياض العاصمة، وبحسب الفكر الأيكولوجي، فإن الضغط على موارد المدن؛ خاصة العواصم على استدامة التنمية، وإفراز كل المشكلات الاجتماعية والبيئية؛ الأمر الذي يتعاظم معه أهمية الأدوار التي تؤديها المنظمات غير الربحية؛ سواء في علاج هذه المشكلات من ناحية، والإسهام الفعلي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة على الجانب الآخر.

ج – وبالنسبة إلى المتغيرات الأخرى، فقدت أفادت الدراسة أن غالبية المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية من الإناث، إذ بلغت نسبتهم ٨٩,١%، وهو ما أشارت إليه مقاربة التمكين الاجتماعي، إذ تعد النساء والأطفال من الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع؛ الأمر الذي أدى إلى التركيز في تقديم الخدمات والأنشطة الخيرية لهم، وهو ما يتفق مع دراسة مركز إيفاد للدراسات والاستشارات (٢٠١٤). حيث أوضحت أن ثلاث جمعيات في مدينة الرياض صُنفت من فئة (أ) بنسبة ٦,٥% : وهي جمعية النهضة الخيرية النسائية، وجمعية الأطفال المعوقين وكذلك جمعية البر الخيرية ، مما يدل على الاهتمام الكبير لتمكين النساء والأطفال ودعمهما ، وهو ما تؤكده الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ .

د – وبالنسبة إلى متغير العمر ، فقد أفادت الدراسة بتركيز المستفيدين من أفراد العينة في الفئة ما بين (٢٠ – ٦٠ عام) ، بنسبة بلغت ٨٨,٨% ويعود ذلك إلى أن هذه الفئة تمثل الشباب وكبار السن و هي التي توفر إلى العمل والزواج، وتكوين الأسرة والتربية وتحمل كل الأعباء والضغوط في هذه المرحلة العمرية؛ الأمر

الذي يؤدي إلى توليد كثير من المشكلات الحياتية؛ خاصة أن الغالبية العظمى منهم من النساء ، وتتزايد أهمية تلك المسالة إذا علمنا بحسب الدراسة أن معظم أفراد العينة من الأرامل بنسبة ٦١،٣% ثم المتزوجين والمطلقين بنسبة بلغت ٢٣,٣% ، فعندما تكون الأكثرية من المستفيدين هم النساء في مرحلة المسؤولية، وتحمل الضغوط، ويعانين من الطلاق والترمل بنسبة وصلت إلى ٧٤,٣% أو متزوجين بنسبة ١٠,٣% فهذا يؤثر فيما تمر به تلك النساء من مشكلات وأعباء كبيرة تستحق من خلالها الدعم المادي وغير المادي، من خلال الأنشطة الخيرية للمنظمات ، فإن التمكين النوعي للمرأة يؤدي إلى مشاركتها في تنمية مجتمعها ، وهو ما أشارت إليه دراسة Blanca (٢٠٠٥) .

هـ – وبالنسبة إلى المستوى التعليمي والاقتصادي لعينة المستفيدين ، فقد اتضح من خلال النتائج انخفاض المستوى التعليمي لغالبية أفراد العينة، والذي تنوع بين أمي أو يقرأ ويكتب ، وكذلك ابتدائي ومتوسط وثانوي ودبلوم بنسبة عالية بلغت ٨٥,٤% ، أما الباقي فهم الحاصلون على مؤهلات جامعية وما بعد الجامعية ، فإذا ما أضيف أن غالبية المستفيدين من الإناث المترملات أو المطلقات أو حتى المتزوجات فهذا يؤثر في قضية التهميش وحجم ودرجة المعاناة التي تتعرض لها كثير من النساء اللاتي لا يزلن يمارسن أدوارهن الأسرية؛ وذلك على حساب قضية التعليم والعمل ، وهو ما يتعارض مع مقتضيات التنمية المستدامة، والتي تضع موضوع التعليم في أولويات الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تمكين المرأة ودفعها إلى الإسهام في تنمية المجتمع، وهو ما يقع بشكل كبير أيضاً على المنظمات غير الربحية في القضاء على هذا التهميش الاجتماعي، وهو ما أكدته دراسة الحداد (١٩٩٩) بخصوص دور التعليم في التنمية، وكذلك دراسة "Blanca" (٢٠٠٥) حول مشاركة المرأة وتمكينها في تنمية المجتمع.

و– وبالنسبة إلى إجمالي الدخل الشهري، فقد اتضح من خلال الناتج انخفاض متوسط دخول غالبية أفراد العينة ،إذ ما نسبته ٧١,٤ ٪ يحصلون على دخل شهري أقل من ٣٠٠٠ ريال ومع ارتفاع أعباء الحياة و الغلاء المعيشي، فإن ذلك يدفعهم إلى البحث عن مصادر إضافية للدخل مع معانتهم اليومية، ومن ثمَّ اللجوء إلى(المنظمات غير الرجية) للحصول على الخدمات الخيرية المتاحة التي تسهم في تغطية جزء من حاجتهم، ويتكامل مع ما سبق متغير ملكية السكن، إذ إن غالبيتهم وبنسبة ٦٩% يعيشون في منازل بالإيجار، إضافة إلى بعضهم قد حصل على مسكنه من باب التبرع . وهذا الانخفاض في المستوى المعيشي عامة هو المتغير الأساسي لحاجة هؤلاء المستفيدين إلى خدمات المنظمات غير الربحية، وهو ما يدعو إلى تكاتف جهود الدولة والقطاع غير الربحي الخيري لتوفير كل الخدمات للفئات الفقيرة والمهمشة؛ خاصة من النساء لرفع الإعياء عنهم وتمكينهم للمشاركة في التنمية المجتمعية

ز– وبالإضافة إلى ما سبق فقد أكدت الدراسة من خلال الناتج ضعف القدرات المادية للمستفيدين يضاف إليها كبر حجم الأسرة، إذ إن ما نسبته ٥٧,٥ ٪ يتراوح عدد أفراد الأسرة من ٥ إلى ١١ يضاف إليهم الذين

كان عدد أفراد أسرتهم أكثر من ١١، إذ بلغت نسبتهم ٣,٧٪ وهو ما يضيف إلى كاهلهم أعباء كثيرة للإنفاق على هذا العدد من الأفراد داخل الأسرة؛ خاصة في ظل أنهم ينتمون إلى المستويات اجتماعية واقتصادية منخفضة، مما يدعو إلى عمل برامج تنموية شاملة للتمكين الاجتماعي لهذه الفئات؛ خاصة أن غالبيتهم من النساء.

ثانياً – مجالات عمل المنظمة:

أكدت نتائج الدراسة تنوع البرامج المقدمة للمستفيدين ما بين اجتماعية وتعليمية واقتصادية وصحية ،إلا أن المستفيدين قد أعطت المجال الاجتماعي الأهمية الأكبر بنسبة ٣١٪ ويليها المجال التعليمي ٢٢,٤٪ وهو ما يتفق مع وجهة نظر العاملين والقيادات الإدارية ، إذ بلغت نسبة المجال الاجتماعي لديهم ٨٦,٦٪، ثم المجال التعليمي ٥٥,٤٪ وهو ما يوضح أهمية البرامج والخدمات ذات الطّابع الاجتماعي التنموي في دعم الفئات الفقيرة والمحتاجة وكذلك فإن انخفاض المستوى التعليمي لغالبية المستفيدين هو ما دفعهم إلى التأكيد على أهمية هذا المتغير في رفع المستوى الاجتماعي والثقافي لهم، ويؤكد الباحث هنا مرة أخرى أهمية التعليم، والذي يدخل في إطار تنمية العنصر البشري بوصفه محورًا للتنمية المستدامة، وهو ما أشارت إليه دراسة زاهر (٢٠٠٤)، وكذلك دراسة العوفي (٢٠١١) عن دور الجمعيات في تنمية التعليم.

التساؤل الثامن: ما آراء المستفيدين من المنظمات غير الربحية نحو أهمية اهتمامها في تحقيق التنمية المستدامة؟

لقد تطابقت استجابات المستفيدين في هذا الشأن مع ما سبق الذكر فيما يخص وجهات نظرهم في البرامج المقدمة للمستفيدين، إلا أن المجال الصحي كان هو الأهم لديهم بمتوسط ٤,٣٩ يليه المجال الاجتماعي بمتوسط ٤,٣٢، ثم المجال الاقتصادي الذي كان متوسطه٤,٢٧، وأخيرًا التعليم بمتوسط ٤,١٧ ، ولان أغلب المستفيدين من النساء اللاتي أعمارهم كبيرة مما يعني حاجتهم الماسة للعلاج . إضافة إلى أن الاهتمام بالصحة الخاصة ومعالجة المشكلات الصحية تعد من أولويات استدامة التنمية، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة ، وزيادة فترة العمر المرتقب، وهو المتغير الذي يميز كثيرًا من الدول المتقدمة، فكلما زاد الاهتمام بصحة المواطنين وتقديم الخدمات العلاجية لهم، زاد متوسط فترة العمر المرتقب لديهم، ومن ثمَّ زيادة حجم المشاركة التنموية المتوقعة منهم، إن الاهتمام بالتعليم والصحة معًا يشكلان أهمية كبرى في سلم الأولويات لتمكين المواطنين؛ خاصةً من ذوي الفئات المهمشة والفقيرة وغير القادرة، وهو ما تؤكده الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والتي تضع العنصر البشري في مقدمة أولوياتها.

التساؤل التاسع: ما مجالات عمل المنظمات غير الربحية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي؟

أولاً- بالنسبة إلى خصائص عينة قادة المجتمع المحلي:

أ- لقد اتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية، تركيز قادة المتجمع المحلي بنسبة ٧٨,٤% يتبعون مركز التنمية الاجتماعي بالرياض، وهو ما جاء متسقاً مع عينتي العاملين والمستفيدين، مما يؤكد تأثير الإيكولوجيا في التوزيع السكاني من ناحية حجم ونوعية وأنشطة و أداء المنظمات غير الربحية لأدوارها من ناحية أخرى، مما يعني علاقة التفاعل بين الإنسان ومؤسساته عامةً والبيئة الخارجية مما يتطلب دائماً عمل مراجعات ودراسات تقويمية لمنظمات المجتمع المدني وقطا ع المنظمات غير الربحية بشكل دائم، وذلك لمواكبة التحولات التي يتعرض لها المجتمع باستمرار في ظل السياسة التنموية الحالية وفي ضوء الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، وهو ما تشير إليه دراسة الباز (١٩٩٧)، ودراسة المطوع(٢٠٠٣)، والتي أكدت ضرورة عمل المراجعات المستمرة لتقويم أداء المنظمات غير الربحية ، لتواكب التوجهات التنموية الحالية.

ب- وبالنسبة إلى طبيعة العمل والمسمى الوظيفي لقادة المجتمع المحلي (عينة الدراسة) ، فقد أشارت النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة كانوا يشغلون وظائف مدنية بنسبة ٨٢,٦% . كما أظهرت نتائج الدراسة تفوق القيادات التعليمية إذ بلغت نسبتهم ٣٩,٥% ، ثم القيادات الادارية بنسبة ٢٩,٢% ، وهو ما يتفق مع وصفهم قادةً للمجتمع المحلي، إذ إن هذا المركز الاجتماعي يعد منصبًا كبيرًا على طبيعة الوظيفة؛ خاصة ممن يشغلون المناصب، فيما كان ١٧,٤% من أفراد العينة في وظائف عسكرية، ومما لاشك فيه أن التنمية عامة وتنمية المجتمع المحلي تعول كثيراً على قادة المجتمع المحلي الذين يشكلون حلقة الوصل بين الأهالي و المسؤولين الحكوميين، وكذلك العاملون في المنظمات غير الربحية ، إذ تبرز أدوارهم من خلال قدرتهم على إمداد المسؤولين والباحثين بالبيانات والمعلومات المتوافرة من بيئاتهم، بالإضافة إلى تهيئة المواطنين وتحفيزهم للمشاركة الفعالة؛ سواء على مستوى وضع الخطة "التخطيط التشاركي" أو التنفيذ والمتابعة والرقابة والتقويم، مما يتضح من خلالهم أهمية المشاركة الشعبية في التخطيط، وصياغة القرارات، وصياغة السياسات التنموية التي تهم حياتهم، وهي ضرورة لا غنى عنها في إطار تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ، والتي تتطلب تفويض المنظمات غير الربحية لتحقيق أهدافها بوصفه شريكًا أساسيًا معها، وهو ما أكدته دراسة "Ulman" (١٩٩٥) في هذا الشأن.

ج- ولأهمية قيادة المجتمعات المحلية وطبيعتها، فكان من الطبيعي أن يغلب على أداء هذا الدور المهم العامل الذكوري، إذ بلغت نسبة القادة المحليين ٩٥,٥% ، وعلى الرغم من ذلك فإن الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة قد أشارت في أكثر من مواضع لاهتمامها بالمرأة من حيث تلبية حاجاتها وتمكينها للمشاركة التنموية، والتي تتعدى الآن مسألة الإسهام في الوظائف العادية لتصل إلى تبني الرؤية لفكرة المشاركة الشاملة

من خلال الوظائف والأدوار القيادية وهو ما تشهده الساحة حالياً في المملكة العربية السعودية، فالتمكين الاجتماعي والنوعي هو المدخل الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

د- وبالنسبة إلى متغير العمر، فإن غالبية أفراد العينة من قادة المجتمع المحلي كانوا من الفئة العمرية ٤٠ سنة فأكثر إذ بلغت نسبتهم ٧٧,٨%، وهو ما يعكس طبيعة المراكز والمكانات التي يشغلونها، بالإضافة إلى الأدوار والمهمات المرتبطة بهذه المراكز، واتساقاً مع ذلك فقد كشفت الدراسة عن أن الغالبية العظمى من أفراد العينة من المتزوجين بنسبة ٩٥,٩% مما يعبر عن حالة الاستقرار الأسري التي تضاف إلى الوضع الاجتماعي لقادة المجتمع المحلي.

هـ- وتأكيداً على ارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي لأفراد العينة من قيادات المجتمع المحلي، فقد اتضح أيضاً من خلال الدراسة أن الغالبية العظمى منهم يحملون مؤهلات عليا: (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه) بنسبة بلغت ٩٤,٧% ، وهي تفوق المستوى التعليمي للعاملين بالمنظمات غير الربحية، إذ إن الحجم الكلي لمؤهلاتهم العليا كانت بنسبة ٨٦,٦% من إجمالي عينة العاملين والقيادات الإدارية، مما يؤكد ـ خلال عرض الخصائص الديموغرافية السابقة ـ ارتفاع المكانة والوضع الاجتماعي لقادة المجتمع المحلي؛ الأمر الذي يتيح الاعتماد عليهم في تنمية مجتمعهم بشكل كبير، كما يفتح مجال التعاون بينهم وبين المنظمات غير الربحية في تقديم الخدمات والأنشطة التنموية المتعددة في إطار التمكين الاجتماعي للفئات المختلفة، مما يؤدي إلى توسيع فرص المشاركة التنموية وزيادتها.

و- لقد تعددت بالفعل أوجه التعاون بين قادة المجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية، إذ تنوعت جهودهم ما بين الإشراف والمتابعة بنسبة ٢٠,٥%، والمشاركة في التنفيذ بنسبة ٢١,٩%، ومنح الموافقات بنسبة٥,٩% أو أكثر من مجال بنسبة ٢٩,٢% ، ويرى الباحث ضرورة إتاحة الفرصة للمزيد من المشاركة الفعَّالة مع المنظمات غير الربحية في تقديم كل الأنشطة التنموية والخدمات الخيرية المختلفة، لأنهم -كما سبق الذكر- حلقة الصلة بين المسؤولين والمواطنين أفراد المجتمع المحلي نفسه، فقد يكون من أدوار المنظمات غير الرسمية في إطار تفعيل المشاركة الشعبية وعبر قادة المجتمع المحلي. تشكيل جماعات وفرق عمل من أفراد المجتمع المحلي تعمل تطوعيًا أو بأجور رمزية للمشاركة في تفاصيل عملية التنمية من بدايتها طالما أنها تمس حياتهم، ويكون ذلك بدءًا من معرفة رؤيتهم ومتطلباتهم لكيفية تنفيذ القرارات التنموية وآليات صياغتها، وهو ما يقترب من النتائج التي توصلت إليها دراسة حجازي (٢٠٠٣) حول دور المنظمات غير حكومية في عملية التنمية عبر مشاركة الجماهير والأفراد.

ثانيًا- بالنسبة إلى مجالات عمل المنظمات غير الرسمية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي:

حيث انعكس ارتفاع المستوى الاجتماعي والتعليمي على تزايد الوعي بأهمية التنمية المستدامة ودور المنظمات غير الربحية في تحقيقها لدى أفراد عينة قادة المجتمع المحلي، فقد ترتبت وجهات نظرهم بشكل متقارب ومتطابق مع العاملين بالمنظمات غير الربحية ، إذ جاء المجال الاجتماعي أولًا بنسبة ٧٩,٢% ، يليه المجال المؤسسي بنسبة ٧٠,٨%، ثم المجال التعليمي بنسبة ٧٠,٨% ، وهو نفس ما جاءت به عينة العاملين والقيادات الإدارية ، وهو ما يدعم بشكل واضح ضرورة الاعتماد على أدوار ومكانات قادة المجتمع المحلي في ممارسة وتقديم كل الجهود والأنشطة التي تلبي حاجات الجماهير المختلفة؛ خاصة أن بعض العاملين والقيادات داخل المنظمات غير الربحية يتم استقطابها من قيادات المجتمع المحلي ، لتوافر كثير من السمات التي تؤهلهم للعمل داخلها.

التساؤل العاشر: ما آراء قادة المجتمع المحلي نحو أهمية إسهام المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة؟

لقد اتضح من خلال النتائج الميدانية أن المجال المؤسسي (تطوير القيادات وتأهيل العاملين وتدريبهم، واستقطاب الكفاءات الوطنية للعمل في المنظمات غير الربحية) ، هو أهم مجالات الإسهام في التنمية المستدامة بمتوسط ٤,٦ وهو ما جاء متفقًا أيضًا مع رؤى العاملين والقيادات داخل المنظمات غير الربحية ، ثم المجال الصحي ٤,٤٨ والتعليمي ٤,٤٥ ، ثم المجال الاجتماعي ٤,٢٨ والاقتصادي ٤,٣٧ ، وبغض النظر عن الفروق البسيطة بين المتوسطات المذكورة ، فالشيء الجدير بالذكر حقًا هو اتفاق جميع أفراد العينة على ضرورة هذه المجالات وأهميتها جميعًا ووضعها في فئة (مهم جدًا) ؛الأمر الذي يشير إلى شمولية عملية التنمية الاجتماعية المستدامة والتي تعتمد على التكامل والتوازن والشمول لجميع البرامج والخدمات والمجالات التي تنطلق من التمكين الاجتماعي للفئات المختلفة ومساعدتهم في التغلب على مشكلاتهم وتلبية حاجاتهم ثم حفزهم على المشاركة البناءة في تنمية مجتمعاتهم حفاظًا على مواردها وضمانًا لاستدامة التنمية عن طريق الحفاظ على البيئة وعدم التضحية بحاجات الأجيال القادمة وهو ما تهدف إليه الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

التساؤل الحادي عشر: ما مدى توجه المنظمات غير الرسمية نحو تفعيل برامج الرؤية الوطنية (٢٠٣٠) من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي؟

اتساقاً مع رؤية العاملين والقيادات الإدارية بالمنظمات غير الربحية المختارة، فقد كانت توجهات تلك المنظمات تجيب وجهة نظر قادة المجتمع المحلي تتجه لتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي بمتوسط ٤,١٨ وكذلك تهتم باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة بمتوسط بلغ ٤,١٤ بالإضافة إلى تنميتها لتوفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها وذلك بمتوسط بلغ ٤,١٢ ، مما يؤكد

ضرورة حل كل المشكلات المادية والخاصة بالتمويل؛ ضمانًا لاستمرارية تقديم الخدمات، فإن توجه المنظمات غير الربحية لتفعيل برامج الرؤية الوطنية يتراوح بين مواصلة تقديم البرامج والخدمات ذات الطابع الاجتماعي والتنموي دون تقصير وبتنوع من الترشيد والعقلانية وكذلك حل مشكلات الدعم المالي، والتي تعد المعوق الأول لأداء المنظمات غير الربحية ، وهو ما أكدته كثير من الدراسات ، وهنا فإن تمكين الفئات المختلفة يتطلب في المقام الأول دعم المنظمات غير الربحية لكل الأشكال ، وتعزيز قدراتها المؤسسية ،وإطلاق طاقاتها للعمل بوصفها شريكًا وليس تابعًا للجهود الحكومية؛ وذلك لضمان النجاح في تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ثانيًا: التوصيات

انطلاقًا مما سبق، تؤكد الدراسة من خلال النتائج السابقة أهمية دور منظمات المجتمع المدني بوصفه القطاع الثالث المهم في تحقيق الرؤية الوطنية (٢٠٣٠)، وهو ما يفترض الآتي: -

١- ضرورة وضع إستراتيجيات مناسبة لتحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ في إطار من الشراكة الجادة، والتي تتحول إلى تفويض مجتمعي لإدارة عمل المنظمات غير الربحية، بما يدعم جهود هذه المنظمات من ناحية، ويبرز استقلالها عن الدولة في ممارسة هذا العمل، فلا تزال النظرة إلى التنمية بوصفها جهودًا حكومية في المقام الأول.

٢- ضرورة ربط كل الأنشطة والخدمات داخل المنظمات غير الربحية بالتخطيط العلمي، وهو ما يعني الاعتماد على البحوث والتخصصات العلمية المختلفة؛ ضماناً لأداء هذه المنظمات أدوارها بشكل احترافي وعقلاني، والبعد عن مفردات الخير والإحسان، إذ تحول عمل هذا القطاع الخيري إلى واجب وطني لا مجرد منحة أو هبة تمارس ممارسة فردية.

٣- ضرورة رفع مستوى التعليم والتأهيل والتدريب للعاملين والقيادات داخل المنظمات غير الربحية؛ ضماناً لمواكبة كل المستجدات والتحولات الراهنة في عصر العولمة الكاشفة، والأخذ بمضامين المجتمع المدني العالمي بما يتناسب مع الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمع السعودي.

٤- ضرورة رفع مستوى الوعي لدى الجماهير وتحويل النظرة إليهم من مجرد فئات تنتظر تلقي الدعم، إلى طاقات بشرية هائلة يمكن أن تشارك وبفعالية في التنمية الاجتماعية المستدامة المنشودة، وذلك من خلال التمكين الاجتماعي لهم؛ خاصة النساء والأطفال، فإن المشاركة المجتمعية تمثل جوهر عملية التنمية الاجتماعية المستدامة، والتي يمثل العنصر البشري فيها أهم متطلباتها.

٥- يشتمل التمكين أيضاً على العاملين في المنظمات وقادة المجتمع المحلي، فالتمكين الإداري والمؤسسي يؤهل أيضاً للمشاركة الحقيقية لتقديم الخدمات المختلفة، والتي تضمن تغير فلسفة المواطنين وتحويلهم إلى أعضاء مسهمين في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٦. من الأهمية مراعاة توافر جميع التخصصات المهنية والوظيفية المطلوبة داخل المنظمات غير الربحية؛ خاصة تلك التي ترتبط بطبيعة العمل فيها، مع الاهتمام بضرورة وجود إدارات للعلاقات العامة والإعلام والاعلان والدعاية، لإبراز أهمية المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة المأمولة.

٧- ضرورة التنسيق والتشبيك بين المنظمات غير الربحية بما يعمل على إيجاد صيغة من التكامل والترابط بين أدوارها وأنشطتها، ويشمل ذلك ضرورة إحداث قدر من التوازن بين الخدمات المختلفة مع التركيز على الأنشطة والبرامج التنموية اتفاقاً مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

٨- العمل على تفعيل ثقافة الجودة الشاملة من خلال المحاضرات والندوات، وعقد دورات لجميع العاملين عن مراحل تطبيقها وآلياتها، وكذلك من خلال ورش العمل التي تهدف إلى تطبيق مبادئ الجودة ومفاهيمها وأهدافها في المنظمات غير الربحية.

٩- تشجيع العاملين وتحفيزهم في المستويات الإدارية المختلفة على طرح الأفكار والمقترحات التي تساعد على فلسفة التحسين المستمر لظروف العمل في المنظمات غير الربحية، وينسحب ذلك على قادة المجتمع المحلي والمستفيدين أيضاً.

١٠- التركيز على الأداء الاجتماعي والجماعي، والعمل بروح الفريق داخل المنظمات غير الربحية والبُعد عن القرارات الفردية، إذ يؤدي ذلك إلى صياغة ثقافة العمل الجماعي المشترك داخل المنظمة، فيما ينعكس بالإيجاب على تحفيز جميع الافراد للمشاركة المجتمعية.

١١.ضرورة الاهتمام بعمليات التحسين والإصلاح والتطوير المستمر من خلال المراجعات والتقويمات الدورية، لاكتشاف الأخطاء مبكراً والعمل على تلافيها وتصحيحها، وفي الوقت المطلوب، مع الاعتماد على المراقبة الآنية والمثالية في صناعة القرارات داخل المنظمات.

١٢- الاهتمام بتنمية المواد البشرية، إذ يعول على العنصر البشري في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال رفع كفاءة العاملين، وكذلك قيادات المجتمع المحلي وربطهم بالمستفيدين، وتوعية هذه الفئات جميعها وتحفيزها باستمرار ومن خلال إشراكها في صناعة القرارات لضمان تحقيق المشاركة الفعالة.

١٣- عمل قواعد بيانات مستحدثة تضمن الربط بين المنظمة والمستفيدين وقادة المجتمع المحلي من جهة، وكذلك الوزارات الحكومية المختلفة بما ييسر أداء الأدوار والأنشطة المختلفة داخل هذا القطاع، مع تبادل الخبرات والزيارات بين القطاعات الثلاثة: (القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية)، وذلك لمزيد من التنسيق بينها ولدعم روح المسؤولية الاجتماعية لدى جميع الأفراد تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

١٤- ضرورة التركيز على الأنشطة والبرامج التنموية التي تستهدف بناء الإنسان، وتحقيق حاجاته، ورفع قدراته المعرفية والوجدانية والسلوكية، وحفزه للمشاركة في الحفاظ على بيئته، واستثمار الموارد داخل المجتمعات المحلية؛ ضمانًا لاستدامة عملية التنمية.

١٥-العمل على زيادة فروع المنظمات غير الربحية، خاصة التي تستهدف عملية التنمية، ويتضمن ذلك أيضًا التخطيط الفعَّال الذي يضمن استثمار الموارد البيئية المتاحة مع تنمية وتنسيق كل الخطط المختلفة لإحداث أكبر قدر من التوازن بين تنمية المدن والمناطق المختلفة، بعيدًا عن التكدس السكاني والتمركز العاصمي الذي يضغط ضغطًا مستمرًا على المدن؛ خاصة العاصمة (الرياض)، مع ضرورة انتقاء عناصر وكوادر بشرية مدربة من داخل المنظمات غير الربحية للمشاركة في هذا التخطيط الحكومي.

١٦- إطلاق البرامج والأعمال والأنشطة التنموية المختلفة ، للمنظمات غير الربحية عبر وسائل الإعلام المختلفة خاصة الفضائيات والسوشيال ميديا، إذ لا تزال تعاني تلك المنظمات معاناة كبيرة من تجاهل الإعلام لجهودها المختلفة، فإن ذلك يسهم بلا شك في رفع ثقافة العمل الخيري ونشره لدى القطاعات والفئات المختلفة بما يؤدي إلى إيجاد الإحساس بالانتماء وتعزيز روح التواصل والمسؤولية الاجتماعية التي تؤدي إلى مزيد من المشاركة الشعبية في عملية التنمية المستدامة، مع إبراز أهمية القطاع غير الربحي في تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ؛ خاصة ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

١٧- التأكيد على القطاع الحكومي والخاص والمؤسسات المانحة العمل على توفير مقرات مناسبة لعمل المنظمات غير الربحية وخاصة الناشئة والحديثة منها لما في ذلك من زيادة في التمكين الاجتماعي لهذه المنظمات.

١٨- تخصيص مشاريع سكنية للمستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية وهذا من شأنه أن يحقق تمكين اجتماعي أكبر ومشاركة فعالة أكثر لهؤلاء المستفيدين، وتقليل من الضغوط الواقعة على المنظمات غير الربحية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- الأمم المتحدة (٢٠٠٠). الأبعاد الاجتماعية لمشروعات تطوير المرأة الريفية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد.
- الأمين، عصام بن الشيخ (٢٠١٥). إدماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي حالة الجزائر والمغرب
- الأحمدي، عائشة بنت سيف صالح (٢٠٠٧). مستوى المعرفة والاتجاه لدى معلمات التعليم العام بالمدينة المنورة، كلية التربية، جامعة طيبة، رسالة دكتوراه منشورة لدى دارة المنظومة للنشر.
- الباز، شهيدة (١٩٩٧). المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٨). تقرير التنمية البشرية.
- البرنامج الدولي لمفوضية المؤسسات الخيرية (٢٠٠٥). وثيقة صادرة عن البرنامج الدولي لمفوضية المؤسسات الخيرية، لندن. www.charitycommission.gov.uk.
- البشايشة، سامر (٢٠٠٨). أثر التمكين الوظيفي في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (١٥)، العدد (٢).
- البشر، محمد بن سعود (١٤٢٨هـ). قادة الرأي في المجتمع السعودي، دراسة وصفية استقرائية في ضوء نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- البلوي، حنان راشد (١٤٣٢هـ). بناء قدرات المنظمات غير الحكومية السعودية، رسالة ماجستير، منشورة في موقع للمركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد). http://www.medadcenter.com
- البنيان، اسماء بنت محمد (١٤٢٤ هـ). مدى قدرة المنظمات الاجتماعية على تطبيق ادارة الجودة الشاملة فيما تقدمه من خدمات اجتماعية، دراسة ميدانية مطبقة على المنظمات الاجتماعية الخيرية في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه.
- التركستاني، حبيب محمد رحيم(١٤٣١هـ). معايير تقييم الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي
- التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام ١٤٣٧-١٤٣٨- ٢٠١٦.
- الحسنية، سليم إبراهيم (٢٠٠٩). الإدارة بالإبداع، نحو بناء منهج نظمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- الخالدي، نسيمة مصطفى (٢٠١١). تمكين المرأة في المنهاج الدراسي، عمان.
- الخريجي، صالح بن ناصر بن عبد الله (١٤٢٨هـ). حوكمة الجمعيات الخيرية دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات والمؤسسات الخيرية في مدينة الرياض، رسالة دكتوراة.
- الخضوري، سالم محمد خميس (٢٠٠٤). التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، دار المعرفة الجامعية.
- الخميس، محمد بن حمد (١٤٣٥هـ). التكامل بين المانحين والجمعيات الخيرية ، الملتقى الثالث للجمعيات الخيرية بالمملكة ، المملكة العربية السعودية – وزارة الشئون الاجتماعية – جمعية البر الخيرية ببريدة ، مركز الملك خالد الحضاري ببريدة .
- الخوفي، عادل (٢٠٠٩م). العمل التطوعيّ -التحرّر من قيد (الأنا)، نادي المدينة التطوعي، تم الرجوع إليه في ٣٠ مايو ٢٠١٣، في http://www.arabvolunteering.org/corner/attachments
- الراشد، يوسف عمر (٢٠٠٥). جهود مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون بالمملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية.
- الرشود، عبد الله بن سعود (٢٠٠٧م). آليات تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية –جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية – المجلد السادس ، ١١–١٢ مارس .
- الزيد، زيد (١٤٢٣ هـ). الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، بمناسبة مرور ٢٠ عام على تولي الملك فهد بن عبد العزيز مقاليد الحكم.
- الساعاتي، سامية (٢٠٠٣). علم اجتماع المرأة ... رؤية معاصرة لأهم قضاياها، مكتبة الأسرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السالم، عبد الله بن محمد بن سليمان (٢٠١٢). أحكام ادارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة، جامعة القصيم.
- السدحان، عبد الله، والجاسر، عبد الله (١٤٢٨ هـ). مراكز تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية تقييمية، وزارة الشؤون الاجتماعية.
- السعيدي، فتحية (٢٠٠٦). بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية بالجمهورية التونسية، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية، بعنوان: بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والأمانة العامة للأوقاف.
- السمالوطي، إقبال (٢٠٠١). التنمية الاجتماعية، قراءات وتطبيقات، المجلس القومي للمرأة، نوفمبر، القاهرة.
- السيد، السيد عبد العاطي (١٩٨٨). الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية.

- السيد، السيد عبد العاطي (١٩٨٩). الأيكولوجية الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية.
- السيد، إبراهيم جابر (٢٠١٣). قاموس علم الاجتماع وعلم النفس، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.
- الشحات، إيمان (٢٠٠٨): نمط العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في عصر العولمة، دراسة ميدانية لواقع العلاقة بين الدولة والمنظمات الاهلية في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- الشمري، مشاري سعود سلامة (٢٠١٨). تقدير احتياجات الجمعيات الخيرية بمدينة حائل في اطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، رسالة ماجستير
- الشيخلي، أسيل امين ابراهيم (٢٠١٣). أثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة اداء المؤسسات غير الربحية العاملة في الاردن ودور التوجه الريادي، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.
- الصالح، عبد الكريم بن عبد الرحمن (٢٠١٢). جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة على المؤسسات المانحة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية.
- الصبيحي، أحمد (٢٠٠٨). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الصقور، محمد وآخرون (١٩٩٤). قضايا التنمية العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الطراح، على وسنو، غسان (٢٠٠٤). التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة ... دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، لبنان.
- العبد الكريم، حصة يوسف (٢٠٠٧). تفعيل عملية التبادل بين الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض، مجلة دراسة في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية – العدد الثالث والعشرين، الجزء الثالث، أكتوبر.
- العبد الكريم، خلود (٢٠١٤). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافياً واجتماعياً وقانونياً، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد السادس والثلاثون.
- العتيبي، نورة بشير (٢٠١٥). الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه.
- العمري، أبو النجا محمد (٢٠٠٠). تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، منظمات إستراتيجية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- العوفي، ناصر بن محمد بن حمد (٢٠١١). دور الجمعيات الأهلية في التنمية الثقافية، دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الأهلية بمحافظة مسقط بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

- الفوزان، عبد الله محمد (٢٠٠٢). ملامح التنمية الاجتماعية في عهد خادم الحرمين الشريفين، دراسة سوسيولوجية لبعض ملامح التنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، شركة مطابع نجد التجارية، الرياض.
- القرني، محمد مسفر (١٤٢٨ هـ). تقويم الخدمات الإيوائية بالجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.
- الكتاب الاحصائي السنوي وزارة الشؤون الاجتماعية ١٤٣٤-١٤٣٥هـ
- الكمالي، يحيى بن محمد (٢٠١٨). دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط، رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- الكناني، محمد علي (٢٠٠٧). الحزب السياسي: تعريفه، طبيعته، تركيبته، صحيفة الجريدة، العدد ١٥٤، ٢٠٠٧/١٢/١٩.
- اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (مستقبلنا المشترك) (١٩٨٩). ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٤٢.
- المركز الدولي للأبحاث والدراسات " مداد " (٢٠١٣). احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراسي البحثية، وقف سعد وعبد العزيز الموسى
- المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد" (٢٠١٨). دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، دراسة غير منشورة.
- المطوع، عبد الله (٢٠٠٣). العمل الخيري المؤسسي، دراسة تطبيقية على المؤسسات الخيرية الرعوية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- المعجم الوجيز (٢٠٠٠). مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- المليجي، إبراهيم عبد الهادي (٢٠٠٣). تنظيم المجتمع المعاصر، نظرة تكاملية لطرق الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٢.
- المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية، مكين، ٢٠١٩، https://dp.mlsd.gov.sa
- المنيف، حصة بنت محمد (٢٠٠٥). الجهود التربوية للجمعيات الخيرية النسائية، الرياض، السعودية، دارة الملك عبد العزيز.
- الموقع الالكتروني لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.https://sd.mlsd.gov.sa
- الموقع الرسمي للرؤية الوطنية ٢٠٣٠. http://vision2030.gov.sa/ar
- النعمة، أحمد (١٩٩٧). الجمعيات غير الحكومية NGOs ودورها في التنمية في دولة قطر، دراسة تقويمية، الأوسط، جامعة عين شمس.
- النملة، علي بن إبراهيم (٢٠٠٦). مفهوم وأهمية التنمية للمنظمات الخيرية، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثاني، الدوحة.

- الهيتي، فواز عبد الرحمن (٢٠٠٧). المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي ، الواقع الراهن والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٥، السنة الخامسة، في: http://www.ulum.nl/cl21.htm
- إبراهيم، زينب (١٩٩٦). مصر قوتها البشر، في مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٤، القاهرة، أغسطس.
- إبراهيم، سعد الدين (٢٠٠٠). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، المجلد الثامن، المجتمع المدني، سلسلة الأعمال المتكاملة رقم (١٤)، دار قباء، القاهرة.
- إبراهيم، عبد الله (٢٠٠٥). الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، المركز الثقافي العربي، المغرب.
- إهرنبرج، جون (٢٠٠٨). المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- أبو بكر، سلطنة مسعود (٢٠٠٨). الوضع الاجتماعي للمرأة والتنمية البشرية المستدامة، دراسة ميدانية للمرأة الليبية في سوق العمل بالمنطقة الشرقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.
- أبو بكر، صالح معلم (٢٠١١). دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- أبو زيتون، ناصر عبد الله (٢٠٠٧). دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة العقبة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- أحمد، مالك عبد الحسين (٢٠١٢). تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، بحث منشور في: مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (٢٣) السنة ٢٠١٢.
- أروني، محرم (١٤٣٦هـ). ورقة عمل بعنوان تعزيز القيادة وقدرات الموارد البشرية في القطاع غير الربحي، منشورة في المنتدى الخامس للمنظمات غير الربحية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- أفندي، عطية حسين، (بدون تاريخ). المنظمات غير الحكومية والتنمية، إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية، رواد الكتب القومية، القاهرة.
- أفندي، عطية حسين (٢٠٠٠). شركاء التنمية الحكومية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، مجلة النهضة، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أمين، عاطف (٢٠٠٠). المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية في المجتمع المصري خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- أوبري، ريك (٢٠١٢). قياس التأثير الاجتماعي، المنتدى الثالث للقطاع غير الربحي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- آسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (١٩٩٩). تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الاراض المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية، نيويورك.

- آل سعود، سعد بن سعود (٢٠٠٥). تأثير قادة الرأي على المشاركة السياسية والشعبية واختيار المرشحين: دراسة مسحية لعينة من جمهور الناخبين في انتخابات المجلس البلدي بالرياض، الناشر الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
- باي، أحمد (٢٠١٧). المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد السادس، العدد الأول، ٢٦٩ – ٢٨١
- بدوي، أحمد زكي (١٩٨٦). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت. خاطر، أحمد مصطفى، ١٩٨٤، طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي).
- بدوي، أحمد زكي (١٩٩٣). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- برقاوي، أحمد (٢٠٠٢). المجتمع المدني والدولة الوطنية، مجلة الحوار المتمدن، ع١٩٠، ٢٠٠٢/٧/١٥.
- بركات، وجدي محمد (٢٠٠٥). تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح بالمجتمع العربي المعاصر– بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان في الفترة من ١٦–٣/١٧/مارس.
- بركات، وجدي محمد (٢٠١٢). تنمية المؤسسات المحلية الخيرية كمتطلب لنجاح المشروعات والبرامج الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات كرسي البر للخدمات الانسانية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- بركات، وجدي محمد (٢٠٠٢). نحو برنامج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مواجهة تحديات العولمة – دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة القاهرة بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية –جامعة حلوان، عدد أكتوبر.
- بركات، وجدي محمد (٢٠٠٤م) : واقع استخدام أسلوب المشورة المهنية في منظمات المجتمع المدني – بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع عشر لكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان في الفترة من ٢٤–٢٥/ مارس.
- بكر، أيمن والشيشكلي، سمر (٢٠٠٤). النسوية والمواطنة (مترجماً)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- بوطالب، محمد نجيب، ١٤٣٦هـ، البحث الاجتماعي مناهج ومقاربات، دار الزهراء الرياض
- بولين، نيلدا (٢٠٠٩). لنماذج الأوربية لتنظيم والإشراف على المنظمات غير الحكومية، الناشر المركز الأوربي لقوانين منظمات المجتمع المدني.
- بيرو، جان إيف، وستانكو غوتييه (٢٠٠٢). تحويل البنية التحتية والخدمات العامة ... اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ترجمة منال الحلو ورانيا عبد الله، إدارة الشئون الاقتصادية والدولية، وزارة التجهيزات والمواصلات والإسكان، فرنسا.
- تركي، عبد الفتاح (١٩٨٤). الوجه الآخر للمفاهيم الوافدة، مجلة التربية المعاصرة، العدد الأول، القاهرة.

- تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (٢٠٠٢). في غانم، إبراهيم البيومي: المجتمع المدني العربي، التعاون مع الحكومات أجدى، الأنترنت http://www.islamomlime.net/arabic/politics/2003/06/article09.html
- تقرير آفاق القطاع غير الربحي (٢٠١٨). تقرير صادر عن مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- تودارو، ميشال (٢٠٠٦). التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسين، ومحمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- توفيق، حسنين (٢٠٠٠). الدولة والتنمية في مصر، الجوانب السياسية، دراسة مقارنة مركز دارسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
- توفيق، كرمية (٢٠٠٨). تمكين العاملين ،دراسة حالة شركة الأسمنت بسور الغزلان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- تيما شيف، نيقولا (١٩٩٨). نظرية علم الاجتماع – طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- جردائيل، فرانك وآخرون (١٩٦٠). قاموس التربية وعلم النفس، دار التربية، بيروت، ١٩٦٠.
- جعفر، أبو القاسم أحمد (١٩٩١). السلوك التنظيمي والأداء، الرياض، معهد الإدارة العامة .
- جلبي وآخرون، علي عبد الرازق (١٩٩٨). علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- جونز، فيليب (٢٠١٠). النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة، ط١، مصر العربية، القاهرة.
- حافظ، منى (بدون تاريخ). التنمية الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.
- حجازي، أحمد علي مصطفى (٢٠٠٣). المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية في المجتمع المصري، دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا.
- حداد، وديع (١٩٩٩). التعليم والتنمية والتربية الوطنية لعصر العولمة والمعلومات، مجلة المعرفة (مجلة فصلية)، وزارة التربية والتعليم، الرياض، السعودية، العدد (٣٥)، ١٤١٩ – ١٩٩٩.
- حسب الله، إبراهيم (٢٠٠٤). المؤسسات الخيرية.. التكامل و التنسيق، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخليجي للجمعيات و المؤسسات الخيرية –الآفاق المستقبلية للعمل الخيري –الواقع والتحديات، الكويت: مبرة الأعمال الخيرية الكويتية ،٢٣-٢٥نوفبر .
- حسن، إبراهيم حسن (٢٠٠٨). محاضرات في علم اجتماع التنمية، مؤسسة عماد وعمرو، بني سويف.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٧٧). التنمية الاجتماعية، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة،١٣٩.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٨٥). أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، ط٧) ص ١٩٨-١٩٩. القاهرة.
- حلبي، على (١٩٨٤). محاضرات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، بيروت).

- خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٧). الجمعيات الأهلية وعلاقتها بوزارة الشئون الاجتماعية، ندوة التقييم الفني للجمعيات الأهلية، مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- خروف وآخرون، حميد (١٩٩٩). الإشكالية النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجاً، جامعة منتوري، قسنطنية.
- خليل، موسى، (٢٠٠٥). الإدارة المعاصرة، المبادئ والوظائف والممارسات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- خميس، موسى (٢٠٠٣). التنمية البشرية المستدامة، مفهوم الأهداف المنهجية، المجلة الثقافية، العدد ٥٨، الأردن.
- دليل تنمية المجتمع المحلي (١٩٩٩). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك.
- ديوب، أيمن حسن (٢٠١٤). تمكين العاملين كمدخل لتحسين جودة الحياة الوظيفية في قطاع الاتصالات (دراسة ميدانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد الأول، ٢٠٤.
- رامي جمال أندراوس وآخرون (٢٠٠٨). "الإدارة بالثقة والتمكن في علم الحديث" إربد ، ص٦) .
- رأفت، صلاح الدين (٢٠١١). المرأة بين الخبرة والتمكين، مقال على موقع: id=1&task=view&http://www.lahaonline.com/index.php?option=content sectionid=1&7463
- رشوان، حسين عبد الحميد (٢٠٠٤). علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- رشوان، حسين عبد الحميد (٢٠٠٦). البيئة والمجتمع، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية.
- روني ، باتريك(٢٠١٣). ورقة عمل بعنوان دور الجامعات في تنمية القطاع غير الربحي ، ورشة عمل إدارة المؤسسات غير الربحية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن .
- زخاروف، أندريه (١٩٩٩). خطى الحرب النووية الحرارية، ترجمة علي حسين حجاج، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٩.
- زكرياء، حريزي (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية (الجزائر نموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- زياني، صالح (٢٠٠٨). تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، ١٦ – ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨.
- زيتون، أحمد وفاء وعبد المقصود، خليل (١٩٩٨). قراءة في تنمية المجتمع، مكتبة النهضة العربية، دار المروة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

- زيلعي، صلاح محمد (٢٠٠٢). الأمن الاجتماعي والتنمية المتواصلة في المجتمع العربي السعودي، دراسة تطبيقية على عينة من الأسر والمسئولين في مدينة جدة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
- زين العابدين، محمد (٢٠٠٩). دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي وتطوير التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة حالة لمؤسسة نور الحسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- سالم، أحمد حلمي (٢٠٠٠). الاستدامة من منظور المواءمة، بين التنمية الصناعية والتوازن البيئي، المؤتمر العربي الإقليمي.
- سالم، نصيرة (٢٠١٦). التنمية المحلية وإشكالية البيئة ... دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- سراج الدين، إسماعيل (٢٠٠٧). التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- سعيد، محمد السيد (١٩٩٦). المجتمع المدني العالمي، مجلة العربي، بيروت، العدد ٩٤٧.
- سليمان، أحمد مختار (١٩٩٩). التنمية المستدامة، مشروع التدريب والوعي البيئي للتعليم النظامي وغير النظامي، جهاز شئون البيئة، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.
- سويقات، الأمين (٢٠١٧). دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية (دراسة حالتي الجزائر والمغرب)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٧ يونيو ٢٠١٧.
- سيروب، رشا (٢٠١٧). مجالات تطبيق المشاريع التشاركية بين القطاعين العام والخاص وآفاقها في سورية، مداد، مركز دمشق للأبحاث والدراسات.
- شديد، وائل خليل (٢٠١٤). منظور جديد في ادارة المؤسسات غير الربحية ، وتداخلها مع الدبلوماسية الشعبية ، ط ، الدار العربية للعلوم بيروت .
- شفيع أديب، مها (٢٠٠٠). المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي، دراسة أنثروبولوجية في شمال غرب الأردن، موقع التميز للمنظمات غير الحكومية www.ngoce.com
- شفيق، محمد (١٩٩٩). التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- شكر، عبد الغفار (٢٠٠٥). الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة.
- شوقي، عبد المنعم (١٩٨٢). تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٤٢.

- شوقي، عبد المنعم (١٩٨٩). الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- شيخاني، ديندار (٢٠٠٦). المنظمات غير الحكومية،http://dindar2008.blogspot.com
- شيخلي، عبد الرازق (٢٠٠١). الادارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤته، ط١).
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٠). مداخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا، VNLFEM.
- عاطف، أبو سيف (٢٠٠٥). المجتمع المدني والدولة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبادة، مديحة أحمد (٢٠١١). قضايا المرأة المعاصرة بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عباس، نعمان (٢٠١١). مقاربات علم الاجتماع بين التكامل والتعدد ... دراسة تحليلية في طبيعة المعرفة السوسيولوجية بين وحدة العلم وخصوصيات الواقع، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة.
- عبد الجليل الصلاحي، فؤاد (١٩٩٧). دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني ... دراسة في تجربة التعددية السياسية في المجتمع المدني، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- عبد الحميد، ليلى (٢٠٠٣). التنمية البشرية في تقرير المنظمات الأهلية العربية، جريدة الأهرام المصرية، العدد ١٢٧، ١ / ١٠ / ٢٠٠٣
- عبد السلام، محمد (١٩٩٩). دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات النسائية لتحسين الصحة على تحقيق أهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة – فرع الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية.
- عبد العزيز، مازن (٢٠٠٦). التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي، عمان، الأردن.
- عبد العظيم، زينب (بدون تاريخ). الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية، في: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، التجربتان المصرية واليابانية، تحرير نجوى سمك والسيد صدقي عابدين.
- عبد الفتاح إمام، إمام (١٩٩٦). هيجل أصول فلسفة الحق، مكتبة مدبولي، القاهرة، المجلد الأول.
- عبد الفتاح، عبد الله خالد (٢٠٠٦). قيم العمل الأهلي في مصر، دراسة ميدانية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب / جامعة القاهرة.
- عبد الفضيل، محمود (٢٠٠٠). الخصخصة ومتطلبات التنمية والتوزيع والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي، المؤتمر السنوي الرابع للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق.

- عبد القادر، زكية (٢٠٠٥). العوامل المؤثرة على التشبيك بين منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات المجتمعية ... دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بشبرا مصر، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد السابع والثلاثون، أغسطس، ٢٠٠٥.
- عبد القوي، بوحنية (٢٠١٥). الديمقراطية التشاركية، في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد اللاوي، عبد السلام (٢٠١٢). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- عبد اللطيف، رشاد احمد (٢٠٠٣). نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية – مدخل متكامل، مطبعة الإسراء، القاهرة.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٣). نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مدخل متكامل، مطبعة الإسراء، القاهرة.
- عبد الله، فخر الدين أحمد (٢٠١٠). دراسة ماهية التنمية ومفهومها، مجلة دراسات المجتمع، العدد السادس، الخرطوم، السودان.
- عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٩٦). المجتمع المدني وأهداف التنمية في المجتمع العربي، المركز العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي.
- عبيد، خولة خميس (٢٠٠٣). أثر الثقافة التنظيمية على تمكين العاملين، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عز الدين، ناهد (٢٠٠٠). المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية (١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- عطية، محمد ناجي (٢٠٠٦). البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية ... الواقع وآفاق التطوير، دراسة ميدانية على المنظمات الخيرية في صنعاء، دار الثقافة، اليمن.
- عماشة، انتصار حسن (١٤٢٣هـ). معوقات أداء الجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المملكة عبر العزيز – كلية الاقتصاد والإدارة – قسم الإدارة العامة، جدة.
- عيلان، أزهار محمد (٢٠٠٤). آليات بناء مؤسسات المجتمع الدني ...الوطن العربي نموذجاً، مجلة النبأ، ع ٢٠٠٤، ٧١، الإنترنت: http: llwww.ammaabaa.orglmbaa71laaleyat.htm
- غاليون، برهان (٢٠٠١). المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، في: فعاليات ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٤–١٦يناير، ٢٠٠١.
- غانم، السيد عبد المطلب (بدون تاريخ). التخطيط ومشاركة المواطن أو التخطيط التشاركي (ورقة بحثية)، مؤسسة شركاء التنمية، مصر.

- غنيم، السيد رشاد وآخرون (٢٠٠٨). مدخل علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- غنيم، عثمان (٢٠٠١). التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- غيث، محمد عاطف (١٩٧٩). قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- فراج، لمياء جلال الدين (٢٠٠٣). تقويم برامج التنمية البشرية في الجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة – فرع الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية.
- فياض، رانيا (٢٠١٤). دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية، دراسة ميدانية لبعض المنظمات في مدينة الإسكندرية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس
- قدور، باحدي وآخرون (٢٠١٢). أثر استراتيجية تمكين العاملين على تحقيق الرضا الوظيفي داخل المؤسسات.
- قنديل، أماني (٢٠٠٤م). مدخل لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- قنديل، أماني (٢٠٠١). واقع وقضايا المرأة في مصر ... دليل تدريبي، مكتبة المجلس القومي للمرأة، سبتمبر، القاهرة.
- قنديل، أماني (٢٠٠٦). تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، موقع : http://www.insanonline.net
- قنديل، أماني (١٩٩٩). تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، يناير.
- كنزة، قرفي (٢٠١٦). دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية (نموذج تونس)، مذكرة تخرج مقدم لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- لطفي، طلعت إبراهيم (٢٠٠٤). العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ليلة، علي (٢٠٠٣). البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، ط٢، المكتبة المصرية، القاهرة.
- ليلة، علي (٢٠٠٧). المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- مارشال، جوردن (٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- مازن، عبد العزيز (٢٠٠٦). التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي، الأردن، عمان، ص ١.
- مان، ميشيل (١٩٩٤). موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهواري، وسعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، ط١.

- مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (٢٠٠٨). الهيئة الوطنية للبحث العلمي، المجلد التاسع، العدد الثالث.
- مركز الجيل للاستشارات والدراسات (٢٠١٢). مشروع مسح الجمعيات والمؤسسات الخيرية بمنطقة الرياض، الواقع والتطلعات.
- مركز إيفاد للدارسات والاستشارات، (١٤٣٥هـ /٢٠١٤). تصنيف الخيرية في المملكة العربية السعودية، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض
- مسعود، أماني (٢٠٠٦). التمكين، مجلة مفاهيم، أكتوبر.
- مسودة، مازن عبد العزيز: إدارة الموارد البشرية العربية، الإنترنت: http://www.arabhrm modules. News php
- مصطفى، مريم أحمد (١٩٩٠). التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- معهد التخطيط القومي (٢٠٠١). الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦)، القاهرة.
- معهد التخطيط القومي (٢٠٠٢). التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٤٥)، القاهرة.
- مغازي، عبد الله (٢٠٠٥). الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- مؤسسة الملك خالد الخيرية (٢٠١٦). دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة، ٢٠٣٠.
- ناصر، سري (٢٠٠٢). تأثير العولمة على الحيز العربي المعاصر، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث ٢٢-٢٤ يونيو
- ناصف، سعيد وغنيم، السيد (٢٠٠٤). المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية المستدامة، دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر، وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- نافعة، حسن (١٩٩٥). الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠٢.
- نخبة من أساتذة علم الاجتماع (بدون تاريخ). المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- هرمز، دورين ببنيامين (٢٠١٤). الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، مجلة كرملاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.
- هلال، جميل (٢٠٠٤). مداخلة حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني العربي، المجتمع المدني، بيروت، أكتوبر.

- وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤١٠هـ). لائحة الجمعيات / المؤسسات الخيرية، الرياض، مطابع الشروق للأوفست
- وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٣٥هـ). تقرير مختصر بمناطق وأسماء وعناوين الجمعيات الخيرية، الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٤٠هـ). تقرير مختصر بمناطق وأسماء وعناوين الجمعيات الخيرية ، الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- وزارة الشئون الاجتماعية (١٤٣٣هـ). دليل الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية – الادارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية، المملكة العربية السعودية.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (١٤١٢ هـ). القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٦م- ١٤٣٨/١٤٣٧هـ.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ملحقات التقرير السنوي لعام ٢٠١٦م-١٤٣٨/١٣٣٧هـ .
- وناس، المنصف (١٩٩٨). الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر ، محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول /أكتوبر ، في : الرياش ، سليمان وآخرون (١٩٩٨). الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي /رقم ١١، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abott. J.(1997). Sharing the City – Earth Scan publication. Ltd, London.
- Alnafaieh, Dhaifallah (1990). Privatization for development: an analysis of potential private sector participation in Saudi Arabia, http://www.proque
- Blanca, Savatierra (2005). Promoters in Nicaragua, community development, women participation and empowerment, proquest dissertation and thesis 2005, Canda: simon fraser university, Canda, publication number: AAT MR 16885.
- Caroline, Moser, (1993). Gender planning and development theory Brighton.
- Claire Ulman, (1995). Frances, The welfare state's other crisis: explaining the new partnership between non-profit organization and the state in France (privatization), phd, Columbia university.
- D.tvarno et al, Christiana (2010). Guidelines for successful public private partnerships – an international analysis from a legal and economic perspective, European union, August.

- Darren Van stavern and Ellen webbink, civil society and development across country analysis (Ministry of foreign affairs of the Nethers lands, Holand, 2012).
- David, Hulme, (1994). Social Development Research and the Third Sector, In : Booth, David (ed.) , Rethinking Social Development : Theory, Research, and Practice, Longman Scientific & Technical , New York.
- David, Hulme, (1994). Social development research and the third sector, In: Booth, David (ed), rethinking social development: theory, research, and practice, Longman scientific & amp, technical, New York.
- Elaine, P. (1997). Direct practice over view, in encyclopedia of social work, N.A.S.
- Francis J., Turner, (ed) (1996). Interlocking the eoretical approaches – social work treatment – 1th ed U.S.A: the free press.
- Holembry, Jahan, (1992). Making development sustainable redefing institution policy and economics, California island, press, inc.
- http://dindar(2008). blogspot.com/2008/10/blog-spot-6281.html
- Indra, Soysa, (1998). The Promise of Globalization: across – national investigation of the effect of foreign capital and democracy on economic development, Phd, the university of Alabama.
- Jahan holembry (1992). making development sustainable redefing instituation policy and economics, california island, pess ,inc,1992.pp 23-24
- Jan-u, Sandal, (2003). In search of entrepreneur can Jesph a Schumpeter's theory be used to identify and differentiate between entrepreneurs in the 21 century Lund University, doctoral dissertation, faculty of social sciences, September 6, 2003.
- Jennifer – Ann, Wade, (2000). Financial and resource difficulties in the united states non-profit sector: a review of strategic responses, phd, university of Georgia.
- Landu, Bhaka, et (2001). Role of non-governmental organizations in rural development, a case study, journal of tropical agriculture.

- Laura, Wilson Russ, (2010). Sustainable civil society participation in Ahmed abad, inida: to wer despoil – spatial and gendered model of organization empowerment, university of California, Los Angles.
- Marilee, Karl (1995). Women and empowerment: participation and decision making, 2ed book, London, New Jersey, U.S.A.
- Maurice, Angers, (1997). initiation partique a la methodologie des sciences humaines, casbah, Alger.
- Oxford (1991). C. Oxford students dictionary of current English, 5th ed., university press, Great Britain, 1991.
- Pretty, J.N. (1994). Alternative systems of inquiry for a sustainable agriculture, IDS bulletin, vol.25, no.2.
- Rees.C, (1993). The Ecologist's Approach to Sustainable Development, (N.y, Financeand Dev,) Rocand
- Stephen, Golub, (2010). What is legal empowerment? International development legal organization, in: http://www.idlo.int/documents/introduction-LEWP-Sg.pdf
- Tosell avid and web, Richard: to imside the caring services, J.W arrow smi.
- Unido, O.U. (2002). Unido business partneships for industrial development: partnership guide. Vienna.
- William, Umiker, (1992). Empowerment the latest strategy, health care supervision, Vol.11, No.12.
- Ying, Zhu, (2004). Responding to the challenge of Globalization human resource development in Japan, Yzhu@unimelp.eudu, journal of world business.
- Young, Kate (1993). Planning development with women st. martins press New York.

الملاحق

ملحق (١) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة

الرقم	الاسم	جهة العمل
١	أ.د عبدالله بن حسين الخليفة	أستاذ علم الاجتماع بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
٢	أ.د محمد نجيب بو طالب	أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود

٣	د. إبراهيم بن محمد الزبن	أستاذ علم الاجتماع المشارك في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
٤	د. عبدالله السدحان	وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية
٥	د. أشرف عبدالوهاب	أستاذ علم الاجتماع المشارك بمعهد الملك سلمان للدراسات والبحوث
٦	د. عبدالله بن صالح الحمود	رئيس مجلس إدارة جمعية أواصر سابقاً
٧	د. محمد بن علي العتيق	مدير عام البرامج التنموية بمؤسسة الملك عبدالله لوالدية للإسكان التنموي
٨	الشيخ عوض بن علي الجميلي	مستشار بمؤسسة الموسى الخيرية
٩	أ.محمد بن علي الغامدي	أمين عام جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم

ملحق (٢) الاستبانة الخاصة بالعاملين في المنظمات غير الربحية

١-اسم المنظمة : .....

٢-المدينة أو المحافظة أو المركز : .....

٣-الجنس :

o	ذكر	o	أنثى

٤-الحالة الاجتماعية :

o	أعزب	o	متزوج
o	أرمل	o	مطلق

٥-المستوى التعليمي :

o	ثانوي	o	دبلوم بعد الثانوي
o	بكالوريوس	o	ماجستير
o	دكتوراه	o	أخرى :( )

٦-التخصص :

o	علم اجتماع	o	خدمة اجتماعية
o	علم نفس	o	إدارة
o	دراسات إسلامية أو شرعية	o	أخرى :( )

٧-المسمى الوظيفي بالمنظمة :

o	أمين عام	o	مدير تنفيذي
o	مدير إدارة	o	رئيس قسم
o	موظف	o	أخرى : ( )

٨-عدد سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة: (.....) سنة

٩-الراتب الشهري الذي تتقاضاه من عملك في المنظمة:

o	أقل من ٣٠٠٠ ريال	o	من ٣٠٠٠ ريال إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال
o	من ٦٠٠٠ ريال إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال	o	من ٩٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٢٠٠٠ ريال
o	من ١٢٠٠٠ ريال فأكثر		

١٠-الدوام الوظيفي في المنظمة

o	دوام كامل	o	دوام جزئي

١١-الارتباط الوظيفي في المنظمة :

o	رسمي	o	متعاون بأجر
o	متطوع	o	أخرى : ( )

١٢-نوع المنظمة

o	جمعية خيرية	o	مؤسسة خيرية
o	أخرى :		

١٣-مصادر دخل المنظمة :

o	دعم حكومي	o	اشتراكات من المؤسسين
o	دعم شركات أو بنوك	o	دعم أفراد (صدقات وزكوات)
o	استثمارات	o	أخرى :

١٤-ملكية مقر المنظمة :

o	ملك للمنظمة	o	مستأجر
o	تبرع	o	وقف
o	أخرى :		

١٥-عدد العاملين في المنظمة : (.....)

١٦-عدد فروع المنظمة : (.....)

تقيس العبارات التالية مجالات عمل المنظمة غير الربحية التي يعمل فيها المبحوث

م	مجال العمل	المقصود به	نعم	لا
١	المجال الاجتماعي	الذي يهتم ببرامج التطوع والاسرة والمسنين والأيتام ومعالجة الفقر والخدمات الاجتماعية والسكانية		
٢	المجال المؤسسي	الذي يهتم في البناء المؤسسي للمنظمات وتأهيل وتدريب وتكوين الكفاءات و القيادات		
٣	المجال الصحي	الذي يهتم برعاية المرضى وتوفير الأجهزة الطبية والأدوية والبرامج الصحية التوعوية والوقائية		
٤	المجال التعليمي	الذي يهتم بتعليم الفئات ورعاية الموهوبين ودعم الأبحاث العلمية ونشرها		
٥	المجال الاقتصادي	الذي يهتم بالأسر المنتجة وتسويق منتجاتها وتقديم دراسات الجدوى وتحسين الحالة المادية لهم		
٦	الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	الذي يهتم بالعلم الشرعي والدعوة الى الله وبناء المساجد وكفالة الدعاة وتعليم القرآن الكريم		

تقيس العبارات التالية مدى أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين

المجال	م	برامج المنظمات غير الربحية	مدى أهمية هذه البرامج				
			مهم جداً	مهم	لا أدري	غير مهم	غير مهم جداً
المجال الاجتماعي	١	البرامج الاسرية (كالاستشارات والدورات والإصلاح ورعاية المسنين)					
	٢	بناء وتحسين المساكن					
	٣	كفالة الأيتام ورعايتهم					
	٤	استقطاب المتطوعين					
	٥	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين					
	٦	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو توفير السلال الغذائية					
المجال المؤسسي	٧	تطوير القيادات في المنظمات غير الربحية					
	٨	تأهيل تدريب العاملين في المنظمات غير الربحية					
	٩	استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل في المنظمة					
المجال الصحي	١٠	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية					
	١١	تقديم الأدوية للمرضى					
	١٢	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم					
المجال التعليمي	١٣	تقديم المنح التعليمية					
	١٤	بناء المدارس والمراكز التعليمية					
	١٥	رعاية الموهوبين					
	١٦	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية					
المجال الاقتصادي	١٧	دعم الاسر المنتجة					
	١٨	تسويق منتجات الأسر المنتجة					
الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	١٩	بناء وصيانة وترميم المساجد					
	٢٠	إقامة الدروس والدورات الشرعية					
	٢١	كفالة الدعاة					
	٢٢	دعم حلقات تحفيظ القران					

تقيس العبارات التالية الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين

م	الصعوبات التي تواجه المنظمات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الإجراءات والأنظمة الحكومية					
٢	ضعف الإمكانيات المادية					
٣	عدم أخذ الجهات الرسمية بآراء المختصين في المنظمات					
٤	ضعف التواصل والتنسيق بين المنظمات غير الربحية					
٥	قلة برامج التدريب الموجهة للعاملين في المنظمات					
٦	عدم استقطاب الكفاءات الوطنية المميزة					
٧	قلة عدد المتطوعين لتنفيذ برامج المنظمة					
٨	عدم وجود خطة استراتيجية					
٩	قلة قواعد البيانات عن المنظمات غير الربحية					
١٠	ضعف الجانب الإعلامي لإبراز دور المنظمات في تنمية المجتمع					
١١	ضعف آلية تحسين العمل وتقويمه					
١٢	ضعف المشاركة المجتمعية مع برامج المنظمة					
١٣	ضعف دراسة حاجة المستفيدين للبرامج التي يجب أن تقدم لهم					
١٤	عدم تفاعل المستفيدين مع البرامج التي تقدم لهم					
١٥	ضعف المشاركة الحكومية في برامج المنظمة					
١٦	كثرة التغييرات والتشكيلات الإدارية					

تقيس العبارات التالية مدى توجه المنظمات غير الربحية الى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من وجهة نظر العاملين

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تنفذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي					
٢	تهتم المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة					
٣	تحصل المنظمة على دعم حكومي للبرامج ذات الأثر الاجتماعي					
٤	يوجد خطة تدريب وتطوير لقدرات الموظفين في المنظمة					
٥	تسعى المنظمة لزيادة عدد المتطوعين لديها					
٦	لدى المنظمة خطة لطريقة عمل المتطوعين لديها					
٧	تسعى المنظمة الى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها					
٨	تعتبر الإجراءات لتأسيس منظمة غير ربحية سهلة وميسرة					
٩	تشجع الجهات الرسمية الميسورين والشركات الرائدة من تأسيس منظمات غير ربحية					
١٠	تحتاج المنظمة الى توسيع نطاق عملها ليشمل مجالات عديدة ومتنوعة					
١١	تحرص المنظمة على استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل لديها					
١٢	تساهم الجهات الرسمية في ترشيح قيادات وطنية للعمل في المنظمات					
١٣	المنظمة غير الربحية قادرة على المساهمة في زيادة الناتج المحلي للدولة الناتج المحلي للدولة : هو القيمة الاجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل المملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية محددة .					
١٤	تحرص المنظمة على زيادة فروعها وانتشارها في المجتمع					

ملحق (٣) الاستبانة الخاصة بالمستفيدين من خدمات المنظمة غير الربحية

١-اسم الجمعية أو المؤسسة الخيرية التي تستفيد من خدماتها : .....

٢-المدينة أو المحافظة أو المركز : .....

٣-الجنس :

○	**ذكر**	○	**أنثى**

٤-العمر: ( ) سنة

٥-الحالة الاجتماعية :

○	أعزب	○	متزوج
○	أرمل	○	مطلق

٦-المستوى التعليمي :

○	أمي	○	يقرأ ويكتب
○	ابتدائي	○	متوسط
○	ثانوي	○	دبلوم بعد الثانوي
○	جامعي	○	دراسات عليا

٧-اجمالي الدخل الشهري

○	أقل من ٣٠٠٠ ريال	○	من ٣٠٠٠ الى أقل من ٦٠٠٠ ريال
○	٦٠٠٠ إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال	○	من ٩٠٠٠ ريال فأكثر

٨-ملكية السكن :

○	ملك	○	إيجار
○	متبرع به من فاعل خير	○	أخرى : ( )

٩-عدد أفراد الأسرة : .....

١٠-هل تستفيد من أكثر من جمعية أو مؤسسة خيرية

○	نعم	○	لا

١١- مدة استفادتك من الجمعية أو المؤسسة الخيرية

○	أقل من سنة	○	من سنة الى أقل من ثلاث سنوات
○	أكثر من ثلاث سنوات	○	غير مستفيد

تقيس العبارات التالية البرامج التي تقدمها الجمعية أو المؤسسة الخيرية من وجهة نظر المستفيدين

المجال	م	برامج المنظمات غير الربحية	هل تقدم الجمعية أو المؤسسة الخيرية التي تتعامل معها البرامج التالية		
			نعم	لا	لا أدري
المجال الاجتماعي	١	الاستشارات الاسرية			
	٢	مساعدة المقبلين على الزواج			
	٣	اصلاح ذات البين			
	٤	بناء وتحسين المساكن			
	٥	كفالة الأيتام ورعايتهم			
	٦	استقطاب المتطوعين			
	٧	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين			
	٨	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو السلال الغذائية			
المجال الصحي	٩	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية			
	١٠	تقديم الأدوية للمرضى			
	١١	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم			
المجال التعليمي	١٢	تقديم المنح التعليمية			
	١٣	بناء المدارس والمراكز التعليمية			
	١٤	رعاية الموهوبين			
	١٥	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية			
المجال الاقتصادي	١٦	دعم الاسر المنتجة			
	١٧	تقديم قروض مالية ميسرة			
	١٨	تسويق منتجات الأسر المنتجة			

تقيس العبارات التالية مدى أهمية البرامج التي تقدمها الجمعية أو المؤسسة الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر المستفيدين

المجال	م	برامج المنظمات غير الربحية	مدى أهمية هذه البرامج				
			مهم جداً	مهم	لا أدري	غير مهم	غير مهم جداً
المجال الاجتماعي	١	الاستشارات الاسرية					
	٢	مساعدة المقبلين على الزواج					
	٣	اصلاح ذات البين					
	٤	بناء وتحسين المساكن					
	٥	كفالة الأيتام ورعايتهم					
	٦	استقطاب المتطوعين					
	٧	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين					
	٨	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو السلال الغذائية					
المجال الصحي	٩	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية					
	١٠	تقديم الأدوية للمرضى					
	١١	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم					
المجال التعليمي	١٢	تقديم المنح التعليمية					
	١٣	بناء المدارس والمراكز التعليمية					
	١٤	رعاية الموهوبين					
	١٥	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية					
المجال الاقتصادي	١٦	دعم الاسر المنتجة					
	١٧	تقديم قروض مالية ميسرة					
	١٨	تسويق منتجات الأسر المنتجة					

ملحق (٤) الاستبانة الخاصة بقادة المجتمع المحلي

١-المدينة أو المحافظة أو المركز: .....

٢-طبيعة العمل الحالية:

o	مدني	o	عسكري

٣-مسمى الوظيفة: .....(مثلاً : وزير ، نائب وزير ، محافظ ، رئيس مركز ، مدير مدرسة ، امام مسجد او جامع ، رئيس محكمة ، قاضي ، رئيس كتابة عدل ، كاتب عدل ، ضابط في أي قطاع عسكري (يحدد) ، مدير ادارة في مؤسسة حكومية ... إلخ)

٤-الجنس:

o	ذكر	o	أنثى

٥-العمر: ( ) سنة

٦-الحالة الاجتماعية:

o	أعزب	o	متزوج
o	أرمل	o	مطلق

٧-المستوى التعليمي:

o	ثانوي	o	دبلوم بعد الثانوي
o	بكالوريوس	o	ماجستير
o	دكتوراه	o	أخرى :( )

٨- مجال التعاون بين جهة عملكم والمنظمة غير الربحية التي تعمل في نطاقكم (يمكن تحديد أكثر من خيار)

o	منح الموافقات	o	الاشراف والمتابعة
o	المشاركة في التنفيذ	o	لا يوجد تعاون

تقيس العبارات التالية مجالات عمل المنظمة غير الربحية التي تعمل في نطاق عمل قادة المجتمع المحلي

م	مجال العمل	المقصود به	نعم	لا
١	المجال الاجتماعي	الذي يهتم ببرامج التطوع والاسرة والمسنين والأيتام ومعالجة الفقر والخدمات الاجتماعية والسكانية		
٢	المجال المؤسسي	الذي يهتم في البناء المؤسسي للمنظمات وتأهيل وتدريب وتكوين الكفاءات والقيادات		
٣	المجال الصحي	الذي يهتم برعاية المرضى وتوفير الأجهزة الطبية والأدوية والبرامج الصحية التوعوية والوقائية		
٤	المجال التعليمي	الذي يهتم بتعليم الفئات ورعاية الموهوبين ودعم الأبحاث العلمية ونشرها		
٥	المجال الاقتصادي	الذي يهتم بالأسر المنتجة وتسويق منتجاتها وتقديم دراسات الجدوى وتحسين الحالة المادية لهم		
٦	الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	الذي يهتم بالعلم الشرعي والدعوة الى الله وبناء المساجد وكفالة الدعاة وتعليم القرآن الكريم		
٧	مجالات أخرى تذكر:			

تقيس العبارات التالية مدى أهمية البرامج التي تقدمها المنظمة غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي

المجال	م	برامج المنظمات غير الربحية	مدى أهمية هذه البرامج				
			مهم جداً	مهم	لا أدري	غير مهم	غير مهم جداً
المجال الاجتماعي	١	البرامج الاسرية (كالاستشارات والدورات والإصلاح ورعاية المسنين)					
	٢	بناء وتحسين المساكن					
	٣	كفالة الأيتام ورعايتهم					
	٤	استقطاب المتطوعين					
	٥	تسديد الخدمات العامة للمستفيدين					
	٦	كسوة العيد أو الشتاء أو الحقيبة المدرسية أو توفير السلال الغذائية					
المجال المؤسسي	٧	تطوير القيادات في المنظمات غير الربحية					
	٨	تأهيل وتدريب العاملين في المنظمات غير الربحية					
	٩	استقطاب الكفاءات للعمل في المنظمة					
المجال الصحي	١٠	تقديم برامج تثقيفية وتوعوية					
	١١	تقديم الأدوية للمرضى					
	١٢	تقديم المساعدات المالية للمرضى وذويهم					
المجال التعليمي	١٣	تقديم المنح التعليمية					
	١٤	بناء المدارس والمراكز التعليمية					
	١٥	رعاية الموهوبين					
	١٦	دعم البحوث والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية					
المجال الأيتام	١٧	دعم الاسر المنتجة					
	١٨	تسويق منتجات الأسر المنتجة					
الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	١٩	بناء وصيانة وترميم المساجد					
	٢٠	إقامة الدروس والدورات الشرعية					
	٢١	كفالة الدعاة					
	٢٢	دعم حلقات تحفيظ القران					

تقيس العبارات التالية مدى توجه المنظمات غير الربحية الى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تنفذ المنظمة مجموعة متنوعة من البرامج ذات الأثر الاجتماعي					
٢	تهتم المنظمة باختيار البرامج المناسبة للفئات المستهدفة					
٣	تحصل المنظمة على دعم حكومي للبرامج ذات الأثر الاجتماعي					
٤	يوجد خطة تدريب وتطوير لقدرات الموظفين في المنظمة					
٥	تسعى المنظمة لزيادة عدد المتطوعين لديها					
٦	لدى المنظمة خطة لطريقة عمل المتطوعين لديها					
٧	تسعى المنظمة الى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها					
٨	تعتبر الإجراءات لتأسيس منظمة غير ربحية سهلة وميسرة					
٩	تشجع الجهات الرسمية الميسورين والشركات الرائدة من تأسيس منظمات غير ربحية					
١٠	تحتاج المنظمة الى توسيع نطاق عملها ليشمل مجالات عديدة ومتنوعة					
١١	تحرص المنظمة على استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل لديها					
١٢	تساهم الجهات الرسمية في توفير و ترشيح قيادات مميزة للعمل في المنظمات					
١٣	المنظمة غير الربحية قادرة على المساهمة في زيادة الناتج المحلي للدولة الناتج المحلي للدولة : هو القيمة الاجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل المملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية محددة .					
١٤	تحرص المنظمة على زيادة فروعها وانتشارها في المجتمع					

ملحق رقم (٥) أسماء المنظمات غير الربحية للعاملين

اسم المنظمة	ك	%
جمعية البر الخيرية	٢٤	٨,٩
الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)	١٨	٦,٧
الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى (عناية)	١٧	٦,٣
جمعية الأطفال المعوقين	١١	٤,١
مركز الملك سلمان الاجتماعي	١٠	٣,٧
مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية	٩	٣,٣
الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان	٧	٢,٦
الجمعية السعودية لمساندة كبار السن (وقار)	٦	٢,٢
جمعية سند الخيرية	٦	٢,٢
الجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأرامل والمطلقات(أيامى)	٦	٢,٢
جمعية البر الخيرية بالزلفي	٥	١,٩
جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي)	٥	١,٩
جمعية الملك سلمان للإسكان الخيري	٥	١,٩
جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وأثاره	٥	١,٩
مؤسسة الجميح الخيرية	٥	١,٩
مؤسسة عبدالعزيز بن باز الخيرية	٥	١,٩
الجمعية الخيرية بالمزاحمية	٤	١,٥
جمعية كيان للايتام	٤	١,٥
مؤسسة السبيعي الخيرية	٤	١,٥
صندوق موظفي سابك الخيري (بر)	٤	١,٥
مؤسسة شباب خير أمه	٤	١,٥
الجمعية الخيرية مكافحة التدخين نقاء	٣	١,١
الجمعية السعودية الفصام (احتواء)	٣	١,١
الجمعية الخيرية بالرين	٣	١,١
الجمعية الوطنية الخيرية للمتقاعدين	٣	١,١
جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية	٣	١,١

جمعية الإمام محمد بن سعود الخيرية بالدرعية	٣	١,١
الجمعية الخيرية للتوعية الصحية حياتنا	٣	١,١
جمعية النهضة النسائية الخيرية	٣	١,١
جمعية بنيان الخيرية للتنمية الاسرية	٣	١,١
جمعية ذوي الإعاقة الخيرية (جذا)	٣	١,١
جمعية زهرة لسرطان الثدي	٣	١,١
جمعية سواعد الخيرية	٣	١,١
جمعية مساعي الخيرية	٣	١,١
لجنة رعاية السجناء (تراحم)	٣	١,١
مؤسسة الأميرة العنود الخيرية	٣	١,١
مؤسسة الملك خالد الخيرية	٣	١,١
مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان	٣	١,١
جمعية ثرمداء الخيرية	٢	٠,٧
المهيدب لخدمة المجتمع	٢	٠,٧
اوقاف صالح بن عبدالعزيز الراجحي	٢	٠,٧
جمعية اصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية	٢	٠,٧
الجمعية السعودية للاعاقة السمعية	٢	٠,٧
جمعية الامام محمد بن سعود الخيرية بالدرعية	٢	٠,٧
الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الروماتيزم	٢	٠,٧
جمعية جو الخيرية	٢	٠,٧
جمعية حاضنة الاعمال السعودية مكين	٢	٠,٧
جمعية خيرات لحفظ النعمة	٢	٠,٧
جمعية عون لرعاية ضحايا الجريمة	٢	٠,٧
جمعية الحلوة الخيرية	٢	٠,٧
جمعية نعجان خيرية	٢	٠,٧
جمعية الأفلاج الخيرية	١	٠,٤
الجمعية الخيرية بضرماء	١	٠,٤
جمعية الامومة والطفولة النسائية الخيرية بالغاط	١	٠,٤
جمعية التنمية الأسرية	١	٠,٤

الجمعية الخيرية للطعام	١	٠,٤
الجمعية الخيرية بالدلم	١	٠,٤
جمعية السكري السعودية الخيرية	١	٠,٤
جمعية السلامة والصحة المهنية والحراسات المدنية	١	٠,٤
الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية	١	٠,٤
جمعية إخاء لرعاية الايتام	١	٠,٤
جمعية الهياثم	١	٠,٤
جمعية الوقف الخيرية	١	٠,٤
جمعية الحريق الخيرية	١	٠,٤
جمعية عرقة الخيرية	١	٠,٤
جمعية فرسان الطرق	١	٠,٤
جمعية لاجلهم لخدمة ذوي الإعاقة	١	٠,٤
جمعية معافاة الصحية الخيرية	١	٠,٤
جمعية مكارم الاخلاق	١	٠,٤
شركة الدكتور ناصر بن عقيل الطيار الوقفية	١	٠,٤
فال الخيرية	١	٠,٤
فريق ورود نوارة التطوعي	١	٠,٤
مؤسسة استثمار المستقبل الوقفية	١	٠,٤
مؤسسة العيسى الخيرية	١	٠,٤
مؤسسة خيرية عائلية	١	٠,٤
مركز التنمية الأسرية	١	٠,٤
مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني	١	٠,٤
وقف الموسى	١	٠,٤
الجمعية الخيرية بتمير	١	٠,٤
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

ملحق رقم (٦) مدن ومحافظات ومراكز العاملين في المنظمات غير الربحية

المدينة أو المحافظة أو المركز	ك	%
الرياض	٢٠٨	٧٧,٠
الخرج	٨	٢,٦
الأفلاج	٦	٢,٢
المجمعة	٥	١,٩
حوطة بني تميم	٥	١,٩
الدرعية	٤	١,٥
الزلفي	٤	١,٥
الدلم	٤	١,٥
المزاحمية	٤	١,٥
الرين	٣	١,١
ضرماء	٣	١,١
ارطاوي الرقاص	٢	٠,٧
ثرمداء	٢	٠,٧
عفيف	٢	٠,٧
الدوادمي	٢	٠,٧
الدرعيه	١	٠,٤
الغاط	١	٠,٤
عرقة	١	٠,٤
القويعية	١	٠,٤
الحريق	١	٠,٤
محافظة مرات	١	٠,٤
مدينة تمير	١	٠,٤
مركز الهياثم	١	٠,٤
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

ملحق (٧) تخصصات العاملين في المنظمات غير الربحية

التخصص	ك	%
إدارة	٧٣	٢٧,١
دراسات إسلامية أو شرعية	٦٠	٢٢,٣
خدمة اجتماعية	٢٣	٨,٦
التربية	١٧	٦,٤
علم اجتماع	١٦	٥,٩
إعلام	٩	٣,٤
علم نفس	٩	٣,٤
علوم	٩	٣,٣
هندسة	٦	١,٩
محاسبة	٥	١,٩
طب	٤	١,٥
صيدلة	٤	١,٥
تقنية معلومات	٤	١,٥
تاريخ	٣	١,١
تسويق	٣	١,١
قانون	٣	١,١
حاسب آلي	٢	٠,٧

رياضيات	٢	٠,٧
لغة انجليزية وآدابها	٢	٠,٧
مناهج وطرق تدريس	٢	٠,٧
الدراسات الإجتماعية و الوطنية	١	٠,٤
الاتصالات	١	٠,٤
رياض اطفال	١	٠,٤
لغة عربية	١	٠,٤
تصميم داخلي	١	٠,٤
تفوق وموهبة	١	٠,٤
جغرافيا	١	٠,٤
امين مستودع	١	٠,٤
التمريض	١	٠,٤
علوم سياسية	١	٠,٤
علوم مصرفية	١	٠,٤
تدريب	١	٠,٤
إلكترونيات	١	٠,٤
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

ملحق (٨) طبيعة عمل العاملين

المسمى الوظيفي	ك	%
موظف	٧٧	٢٨,٦
مدير إدارة	٤٩	١٨,٢
مدير تنفيذي	٤٥	١٦,٧
رئيس قسم	٣٤	١٢,٧
أمين عام	١٠	٣,٧
عضو مجلس ادارة	٨	٣,٠
رئيس مجلس الادارة	٦	٢,٢
مستشار	٦	٢,٢
إداري	٥	١,٩
مساعد مدير عام	٤	١,٥
أخصائي اجتماعي	٣	١,١
مشرف	٣	١,١
رئيس الجمعية	٢	٠,٧
باحث اجتماعي	٢	٠,٧
مدرب لياقة	٢	٠,٧
مدير فرع	٢	٠,٧
امين صندوق	١	٠,٤
متطوع	١	٠,٤
امين مستودع	١	٠,٤
علاقات عامة	١	٠,٤

عضو لجنة	١	٠,٤
مسؤول الشؤون الفنية والتقنية	١	٠,٤
مساعد امين عام	١	٠,٤
معلمة توحد	١	٠,٤
متعاون	١	٠,٤
نائب رئيس تنقيذي	١	٠,٤
نائب مدير	١	٠,٤
مجموع	٢٦٩	%١٠٠

ملحق (٩) جمعيات المستفيدين

اسم الجمعية	ك	%
الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)	١٤٠٥	٧٦,٣
جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وأثاره	٦٤	٣,٥
مركز الملك سلمان الاجتماعي	٥٨	٣,١
جمعية بنيان الخيرية للتنمية الاسرية	٣٩	٢,١
جمعية الأطفال المعوقين	٣٧	٢,٠
جمعية البر الخيرية	٣٥	١,٩
جمعية النهضة الخيرية	٢٩	١,٦
جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية	٢٣	١,٢
الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان	٢٠	١,١
جمعية الملك سلمان للإسكان الخيري	١٩	١,٠
الجمعية الوطنية للمتقاعدين	١٣	٠,٧
الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى (عناية)	١٢	٠,٧
مؤسسة أريس الوقفية	٩	٠,٥
المؤسسة الخيرية لرعاية الايتام (إخاء)	٨	٠,٤
جمعية العيينة الخيرية	٧	٠,٤
جمعية الأفلاج الخيرية	٦	٠,٣
جمعية ذوي الإعاقة الخيرية (جذا)	٦	٠,٣
جمعية جو الخيرية	٤	٠,٢
جمعية خيرات لحفظ النعمة	٤	٠,٢
جمعية سند الخيرية	٤	٠,٢

جمعية الحريق الخيرية	٣	٠,٢
جمعية زهرة لسرطان الثدي	٣	٠,٢
جمعية ثرمداء الخيرية	٣	٠,٢
جمعية سواعد الخيرية	٣	٠,٢
جمعية كيان للأيتام	٣	٠,٢
لجنة رعاية السجناء (تراحم)	٣	٠,٢
مؤسسة عبدالعزيز بن باز الخيرية	٣	٠,٢
الجمعية الخيرية بالرين	٣	٠,٢
الجمعية الخيرية مكافحة التدخين نقاء	٢	٠,١
جمعية الإمام محمد بن سعود الخيرية بالدرعية	٢	٠,١
الجمعية السعودية لمساندة كبار السن (وقار)	٢	٠,١
جمعية نعجان خيرية	٢	٠,١
الجمعية السعودية للإعاقة السمعية	٢	٠,١
جمعية الوفاء الخيرية	١	٠,١
جمعية تمير الخيرية	١	٠,١
جمعية الحلوة الخيرية	١	٠,١
الجمعية الخيرية للتوعية الصحية حياتنا	١	٠,١
جمعية حقوق الإنسان	١	٠,١
جمعيه مساعي الخيرية النسائية	١	٠,١
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

ملحق (١٠) مدن ومحافظات ومراكز المستفيدين

المدينة	ك	%
الرياض	١٤٦٦	٧٩,٦
الدوادمي	٦٣	٣,٤
الخرج	٨٥	٤,٦
وادي دواسر	٣٣	١,٨
الأفلاج	٣٢	١,٧
المجمعة	٢٩	١,٦
عفيف	٢٧	١,٥
القويعية	٢٥	١,٤
حوطة بني تميم	١٣	٠,٧
الزلفي	١٢	٠,٧
السليل	١٢	٠,٧
الدرعية	١١	٠,٦
شقراء	٧	٠,٤
الدلم	٥	٠,٣
الرين	٦	٠,٣
الحريق	٤	٠,٢
ضرماء	٤	٠,٢
ثرمداء	٣	٠,٢
السليل	٢	٠,١
رماح	٢	٠,١
عرجا	١	٠,١
مجموع	١٨٤٢	%١٠٠

ملحق (١١) مدن ومحافظات ومراكز قادة المجتمع المحلي

المدينة أو المحافظة	ك	%
الرياض	٢٢٦	٧٨,٤
الخرج	١٤	٤,٩
المجمعة	١٣	٤,٥
عفيف	٥	١,٧
الدوادمي	٤	١,٤
المزاحمية	٤	١,٤
شقراء	٤	١,٤
القويعية	٣	١,٠
الرين	٢	٠,٧
السليل	٢	٠,٧
حريملاء	٢	٠,٧
رماح	٢	٠,٧
وادي الدواسر	٢	٠,٧
العيينة	١	٠,٣
الدرعية	١	٠,٣
الزلفي	١	٠,٣
الدلم	١	٠,٣
ملهم	١	٠,٣
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

ملحق (١٢) طبيعة عمل قادة المجتمع المحلي

مسمى الوظيفة	ك	%
مدير مدرسة	٦٧	٢٣,٢
ضابط	٥٠	١٧,٤
مدير إدارة	٤٨	١٦,٧
مشرف تربوي	٣٥	١٢,٢
إمام مسجد	٢٢	٧,٦
رئيس قسم	١٠	٣,٥
أستاذ جامعي	٩	٣,١
كاتب عدل	٦	٢,٠
مدير عام	٥	١,٧
مستشار	٤	١,٤
رئيس مركز	٣	١,٠
طبيب	٣	١,٠
قائد كشفي	٣	١,٠
مساعد مدير	٣	١,٠
وزير سابق	٢	٠,٧
رئيس شعبة	٢	٠,٧
مدير مؤسسة خاصة	٢	٠,٧
قاضي	١	٠,٣

عضو مجلس الشورى	١	٠,٣
كبير مهندسين الاتصالات السعودية	١	٠,٣
مدير بنك	١	٠,٣
مدير تنفيذي	١	٠,٣
رئيس جمعية أهلية	١	٠,٣
مدير مكتب	١	٠,٣
مدير موارد بشرية	١	٠,٣
رئيس مجلس ادارة شركة	١	٠,٣
امين مجلس	١	٠,٣
نائب رئيس لجنة التنمية الاجتماعية	١	٠,٣
نائب عمدة حي السلام الرياض	١	٠,٣
وكيل جهة حكومية	١	٠,٣
مجموع	٢٨٨	%١٠٠

ملحق رقم(١٣)خطاب إلى مدير الجمعيات والمؤسسات الخيرية بوزارة العامل والتنمية الاجتماعية

جامعة الملك سعود
King Saud University
كلية الآداب

المملكة العربية السعودية
ص.ب 2456 الرياض 11451
www.ksu.edu.sa

جامعة الملك سعود (034)
هاتف 65 54 467 11 966+
فاكس 81 36 467 11 966+

سعادة /مدير عام الجمعيات والمؤسسات الخيرية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،،

يقوم طالب الدكتوراه بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود/ فواز بن علي الغامدي رقم جامعي (٤٣٦١٠٦٥٠٧) بإجراء دراسته عن (**دور المنظمات غير الربحية في منطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠**) ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، حيث تتطلب دراسته الحصول على معلومات وبيانات عن طريق الاستبانة المرفقة والموجه للجمعيات والمؤسسات الخيرية بمنطقة الرياض.

نأمل التكرم بالموافقة وتسهيل مهمة الطالب في الحصول على البيانات المطلوبة ذات الصلة بموضوعه، علماً بأن البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري

جامعة الملك سعود
قسم الدراسات الاجتماعية

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية

أ.د. عبدالله بن سعد الجاسر

٢/١/٩٨٥٠
١٤٤٠/١/٦

ملحق رقم (١٤) خطاب موجه إلى من يهمه الأمر من قادة المجتمع المحلي

جامعة الملك سعود
King Saud University
كلية الآداب

المملكة العربية السعودية
ص.ب 2456 الرياض 11451
www.ksu.edu.sa

جامعة الملك سعود (034)
هاتف 65 54 467 11 966+
فاكس 81 36 467 11 966+

إلى من يهمه الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

يقوم طالب الدكتوراه بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الملك سعود/فواز بن علي الغامدي ورقمه الجامعي (٤٣٦١٠٦٥٠٧) بإجراء دراسته عن (**دور المنظمات غير الربحية في منطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠**) ضمن متطلبات رسالة الدكتوراه للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، حيث تتطلب دراسته الحصول على معلومات وبيانات عن طريق الاستبانه المرفقة والموجه لقادة المجتمع المحلي بمنطقة الرياض.

نأمل التكرم بتسهيل مهمة الطالب ، علماً بأن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

** هذا .. ولسعادتكم أطيب تحياتي وتقديري **

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية

أ.د. عبد الله بن سعد الجاسر

جامعة الملك سعود
قسم الدراسات الاجتماعية
كلية الآداب

صالح العنزي

ملحق رقم (١٥) خطاب موجه الى مدير مركز التميز المؤسسي لتطوير المؤسسات غير الربحية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

جامعة الملك سعود
King Saud University
كلية الآداب

المملكة العربية السعودية
ص.ب 2456 الرياض 11451
www.ksu.edu.sa

جامعة الملك سعود (034)
هاتف 89 53 467 11 966+
فاكس 28 85 467 11 966+

سعادة الأستاذ / مدير مركز التميز المؤسسي لتطوير المؤسسات غير الربحية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يقوم طالب الدكتوراه بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود / فواز بن علي الغامدي (٤٣٦١٠٦٥٠٧) بإجراء دراسة عن (**دور المنظمات غير الربحية في منطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠**) وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع ، حيث تتطلب دراسته الحصول على معلومات وبيانات بالاستبانة المرفقة والموجهة للمنظمات غير الربحية ،

لذا نأمل التكرم بالموافقة على تسهيل مهمة الطالب في الحصول على البيانات المطلوبة من المشاركين في المنتدى الثامن لتطوير القطاع غير الربحي خلال الفترة من ٢٣-١٤٤٠/٣/٢٤هـ ، بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، علماً بأن البيانات لن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي .

،، وتقبلوا خالص التحية والتقدير ،،

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية

أ.د عبدالله بن سعد الجاسر

٣/١/١٤٤٧٥٢
١٤٤٠/٣/٢٠هـ